الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar – El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

التأمين كآلية لإدارة أخطار المؤسسات

دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2010- 2018

إعداد الطلبة:

– محمد هميسي

– وفاء شيحي

– سناء بوزنة

تحت إشراف الدكتور:

حمزة بالي

لجنة المناقشة:

د. علـي العبسي	**أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي**	**رئيسا**
د. حمـزة بالـــــي	**أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
أ. عبد الجليل هويدي	**أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2019/2018

الإهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة "والدي العزيز".

إلى من سهرت الليالي، واحتضنتني ولم تبخلني " أمي الغالية".

إلى زوجتي الغالية التي شجعتني على مواصلة دراستي

إلى أبنائي الحبيبين على قلبي

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي "إخوتي **وأخواتي**."

إلى أساتذتي، وكل من علمني حرفا فصرت له بعلمي عبدا...

إلى زملائي في الدراسة

إلى كل محبي العلم **والمعرفة**.

محمد هميسي

الإهداء

بحمد الله تعالي الذي قدرنا على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع فالعمل لا يتم إلا بالعمل فأهدى ثمرة

جهدي:

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..... نبينا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق ورسم المستقبل بخطوط من الأمل والثقة، الذي لا تفيه

الكلمات والشكر والعرفان بالجميل..... أبي الحبيب

إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل إلى الغالية التي

لا نرى الأمل إلا عينيها ..... أمي الحبيبة

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله..... إلى من اثروني على أنفسهم واظهروا لي ما هو أجمل ما في الحياة

..... إخوتي

إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا وعطر ونقاء، إلى أغلى ما في الوجود إلى رمز الحب والوفاء إلى رفيقة دربي

الغالية "وفاء"

إلى أروع ما جمعتني بها الصدف صديقتي الحنونة والغالية "غادة"

إلى من ساهم في وصولنا لطريق النهاية إلى كل من علمني شيئا جديدا وغذى فكري بالعلم والمعرفة، وكل من

وقف بجانبنا وساعدنا في كل المصاعب من قريب أو من بعيد

لكم كل الشكر والامتنان

سناء

الإهداء

أبدأ هذا البحث بحمد الله لإتمام كتابة هذا البحث والذي هو ثمرة جهدي المتواصل فإن كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فأهدي تفوقي في كتابة هذا البحث:

إلى كل من انتظر منا هذا النجاح

وإلى الوالدين الكريمين حفضهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

كل الإخوة والأخوات والأصدقاء والأحبة

إلى كل من قدم لنا الدعم وبث فينا روح التفاؤل وأنار الدرب لنا بفيض

طيبه

إلى كل من رأى فينا الأمل في التقدم والسعي الدؤوب نحو مستقبل أفضل

بنقاء روحه

وإلى كل من لم يفقد أملا ولم يترك كتابا ولم يغادر القلم والقراءة

نهدي ثمرة عملنا هذا راجين **من الله أن يكون إضافة بأثر طيب**

فان وفقنا فمن الله عز وجل وإن أخطانا فمن أنفسنا ومن الشيطان

وفاء

شكر وعرفان

نحمد الله أولا **ودائما**، ونشكره كثيرا الذي وفقنا إلى ما نحن عليه **الآن**، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون **من قريب أو بعيد.**

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بشيء قليل في

إثراء الأبحاث المستقبلية **بالمعلومات.**

بداية نتقدم بالشكر الخاص إلى أستاذنا الفاضل: " **حمزة بالي**" الذي تكرم بقبوله إشرافه لنا على إنجاز هذا البحث ما **قدمه لنا من مساعدة لإنجازه**

كما نتقدم بالشكر إلى طاقم **CAAT – وكالة الوادي –**

على التسهيلات والمساعدات التي قدموها لنا ونخص بالذكر السيد:" **يوسف ديدي**".

وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الذين عملوا على تكوين وإنجاح دفعة 2019.

دون أن ننسى كل الزملاء والزميلات الدفعة اقتصاد وتسير المؤسسات.

الملخص

عرف الإنسان الخطر منذ خلق الكون ولجأ إلى وسائل عديدة لمواجهته، ولذلك فهو دائم السعي إلى استخدام الأساليب العلمية الحديثة لمواجهة تلك المخاطر، لذا تمحور موضوع الدراسة حول البحث عن آليات ووسائل لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة، حيث ظهرت وظيفة جديدة في المؤسسات هي وظيفة إدارة الخطر، والتي تلعب دورا مهما في تقليل حجم الأضرار والخسائر التي تتعرض لها المؤسسة.

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها التعريف بالتأمين كآلية للإدارة من الأخطار التي يتعرض لها المؤسسة والتعرف على واقع وسوق التأمين في الجزائر وإضافة قيمة في مواضيع التأمين وإدارة الأخطار التي تعتبر جد قليلة في ببلدنا الكشف عن دور وأهمية إدارة الأخطار بالنسبة للمؤسسة التعرف على الدور الفني والتقني لشركات التأمين في مجال إدارة الأخطار.

اتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري مع عدم خلوه من المنهج التاريخي، أما الجانب التطبيقي فقمنا بانتهاج منهج دراسة حالة، وهذا من خلال الملاحظة وجمع البيانات وتحليلها.

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج ففي الجانب النظري يعتبر التأمين أداة لإدارة الأخطار؛ التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية، تعتبر إدارة الأخطار مدخلا علميا للتعامل مع الأخطار التي تواجه المؤسسة أما نتائج الجانب التطبيقي تحاول الشركة من خلال هذه الشروط المفروضة في عقود التأمين أن تقلّل من حالات تحقق الحوادث، تعمل الشركة على توعية المؤمن لهم بأساليب وطرق الوقاية من حدوث الخطر ،يساهم التأمين مساهمة فعالة في تغطية الأخطار وهذا من خلال حجم التعويضات التي تسددها الشركة للمستأمن في حالة تحقق الأخطار

الكلمات الدالة: التأمين، الخطر، إدارة الأخطار، التعويضات.

Résumé

Le monde a connu le risque depuis la création de l’univers, pour cela l’être humain n’a cessé de se doter des moyens scientifiques appropriés pour faire face à ces risques. L’objet de ce mémoire se focalise autour des mécanismes et moyens utilisés pour juguler les risques auxquels s’expose l’entreprise.

L'objectif de cette recherche est d'atteindre plusieurs objectifs, dont le plus important est la définition de l'assurance en tant que mécanisme de gestion des risques auxquels l'institution est confrontée, ainsi que l'identification de la réalité et du marché de l'assurance en Algérie et la valorisation des sujets abordés assurances et gestion des risques qui sont très peu nombreuses dans notre pays Divulgation du rôle et de l'importance de la gestion des risques pour l'organisation Sur le rôle technique et technique des compagnies d'assurance dans le domaine de la gestion des risques.

Dans notre recherche, nous avons suivi l'approche descriptive analytique de l'aspect théorique, sans renoncer à l'approche historique. Du côté des applications, nous avons suivi une méthode d’étude de cas, à travers l’observation, la collecte de données et l’analyse.

Dans les chapitres de cette étude, nous avons tiré plusieurs conclusions. Sur le plan théorique, l'assurance est un outil de gestion des risques. L'assurance qui garantit des projets économiques est considérée comme une approche scientifique permettant de gérer les risques auxquels l'institution est exposée. Les résultats pratiques La société essaie de respecter les conditions imposées par les contrats d'assurance. Afin de réduire le nombre d'accidents, elle s'efforce de sensibiliser les méthodes assurées et les moyens de prévenir la survenance des risques, l'assurance contribue efficacement à la couverture des risques et des indemnités versées par la société à l'assuré en cas de danger
Envoyer des commentaires
Historique
Enregistré
Communauté

Mots clés : l'assurance, le risque, la gestion des risques, les indemnisations.

Abstract:
Since it was created on the ground , the mankind knows the different types of risks so, it seeks to use the modern scientific methods to face these risks ,therefore our study focuses on research of the mechanisms and means which can prevent against the dangers that may be exposed to the institution .
he objective of this research is to achieve several objectives, the most important of which is the definition of insurance as a mechanism for management of the risks facing the institution and to identify the reality and the insurance market in Algeria and add value in the subjects of insurance and risk management which are very few in our country Disclosure of the role and importance of risk management for the organization On the technical and technical role of insurance companies in the field of risk management.
In our research, we followed the analytical descriptive approach to the theoretical aspect with no lack of the historical approach. As for the applied side, we followed a case study method, through observation, data collection and analysis.
In the chapters of this study, we have reached several conclusions. On the theoretical side, insurance is a risk management tool. Insurance that ensures economic projects is considered as a scientific approach to dealing with the risks facing the institution. The practical side results The company tries through these conditions imposed in insurance contracts To reduce the incidence of accidents, the company works to educate the insured methods and ways to prevent the occurrence of risk, insurance contributes effectively to cover the risks and this through the amount of compensation paid by the company to the insured in case of danger

Keywords: the insurance, risk, risk management, compensations.

فهرس المحتويات

الإهداء	**I**
شكر والعرفان	**IV**
الملخص	**V**
فهرس المحتويات	**VII**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال البيانية	**X**
المقدمة العامة	**ب**
الفصل الأول: الأسس النظرية للخطر وإدارة الأخطار	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الأسس النظرية للخطر	**03**
المطلب الأول: مفهوم الخطر ومسبباته	**03**
المطلب الثاني: تقسيمات الخطر	**04**
المطلب الثالث: وسائل مجابهة الخطر	**05**
المبحث الثاني: الأسس النظرية لإدارة الأخطار	**07**
المطلب الأول: مفهوم إدارة الخطر	**07**
المطلب الثاني: أهداف إدارة الأخطار	**09**
المطلب الثالث: علاقة إدارة الأخطار بالإدارات الأخرى في المؤسسة	**10**
المبحث الثالث: أخطار المؤسسة وكيفية التعامل معها	**12**
المطلب الأول: المخاطر التي تواجهها المؤسسة	**12**
المطلب الثاني: الخطوات العملية للتعامل مع الخطر في المؤسسة	**18**
المطلب الثالث: نماذج مساعدة لإدارة الخطر داخل المؤسسة	**22**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتأمين	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين	**28**
المطلب الأول: مفهوم التأمين	**28**

المطلب الثاني: أنواع التأمين	**30**
المطلب الثالث: عقد التأمين	**31**
المبحث الثاني: مدخل لشركات التأمين	**32**
المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين	**33**
المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين	**34**
المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين	**37**
المبحث الثالث: تقديم قطاع التأمين في الجزائر	**39**
المطلب الأول: مراحل تطور التأمين في الجزائر	**39**
المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر	**41**
المطلب الثالث: الهيئات الوصية للتنظيم قطاع التأمين في الجزائر	**45**
خلاصة الفصل	**48**
الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	
تمهيد	**50**
المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	**51**
المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	**51**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)	**51**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنشاط التقني للشركة	**57**
المطلب الأول: المؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات	**57**
المطلب الثاني: المنتج التأميني المقدم من طرف شركة (CAAT)	**58**
المطلب الثالث: تحليل النشاط التقني لشركةCAAT	**61**
المبحث الثالث: دراسة حالة تأمين خطر الحريق	**70**
المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في حادث الحريق	**70**
المطلب الثاني: عقد التأمين والدور الوقائي لتأمين خطر الحريق	**71**
المطلب الثالث: تعويضات حادث الحريق	**75**
خلاصة الفصل	**77**
الخاتمة العامة	**79**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**88**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	أصناف مخاطر الأعمال في المؤسسات الاقتصادية	**17**
2.1	نموذج تحليل الخطر	**20**
1.2	تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني	**35**
1.3	المؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية لتأمينات–وكالة الوادي خلال الفترة 2018/2010.	**58**
2.3	مجموع اشتراكات CAAT في رأسمال الشركات	**62**
3.3	الأقساط المحصلة حسب فروع التأمينات خلال الفترة 2018/2005	**63**
4.3	إنتاج الشركة الجزائرية لتأمينات – وكالة الوادي خلال الفترة 2018/2010	**67**
5.3	التعويضات المدفوعة حسب فروع التأمين خلال الفترة 2018/2005	**69**
6.3	تعويضات الشركة الجزائرية لتأمينات – وكالة الوادي خلال الفترة 2018/2010	**70**
7.3	الضمانات الممنوحة	**73**
8.3	تعويضات حوادث الحريق لشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة الوادي خلال الفترة 2018/2010	**76**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	البيئة الخاصة بالمؤسسة	13
2.1	توقع الخطر وأساليب الاحتياط	18
3.1	تأثير عوامل الحماية والاحتياط في الخطر	19
4.1	معالجة الخطر	21
5.1	عجلة ديمنج	22
6.1	مراحل إدارة الأخطار وفق نموذج معهد المراجعة الداخلية	24
1.3	الهيكل التنظيمي لشركة CAAT	53
2.3	الهيكل اللامركزي لشركة CAAT	54
3.3	الهيكل التنظيمي لشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي	57
4.3	تطور الأقساط المحصلة خلال الفترة 2018/2005	67
5.3	مخطط تطور التعويضات المدفوعة خلال الفترة 2018/2005	69

المقدمة العامة

أولا: طبيعة المشكلة

يوجد في عالمنا اليوم العديد من الأخطار نظر لتطور الوسائل الحديثة من وسائل نقل والآلات وغيرها، مما يجعل أصحاب القرار والمسيرين في المؤسسة في حالة نفسية حرجة لمصير الأموال التي صرفت للقيام المشروع مما يهدد استمرار المؤسسات حيث يتوجب البحث على وسائل عديدة لمواجهة الأخطار، باستخدام الأساليب العلمية الحديثة لمواجهة تلك الأخطار، وهذا من خلال البحث عن آليات لمواجهة الأخطار التي تواجهها المؤسسات.

وضع أصحاب القرار و المسيرين أمام حقيقة ظهور أخطار جديدة وتكرارها في حيرة لمواجهتها والتصدي لها قصد تفادي الخسائر التي تنجم عليها، ولتحكم فيها برز على ساحة مفهوم جديد يسمى بإدارة الأخطار، والتي تلعب دورا مهما في تقليل حجم الأضرار والخسائر التي تتعرض لها المؤسسة و تشمل إدارة الأخطار المراحل التالية: أولها وظيفة اكتشاف الأخطار ومسبباتها حيث من شأنها تنبيه الإدارة إلى معرفة هذه الأخطار ومعدل تكرارها ومدى شدتها، وذلك لأخذ كل الاحتياطات اللازمة للحد من هذه الأخطار وخسائرها، إضافة إلى تقييم تأثير هذه الأخطار على الممتلكات والأشخاص في حال تحققها ومن ثم قياسها, وفي الأخير اختيار أفضل الأساليب تأثيرا وملائمة للتعامل معها.

تتعدد أساليب وسياسات إدارة الأخطار بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، فيصعب وضع سياسة مثلى لتسيير الخطر بعينها يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء.

وفي ظل هذه المخاطر نجد بعض المؤسسات تلجأ إلى التأمين كآلية لمواجهة الأخطار المحتملة لحماية الأصول والممتلكات. والذي يعتمد على مجموعة من التقنيات والأسس الغاية منها هو التقدير الجيد للخطر ومنح التعويض المناسب جراء تحقق الأخطار المؤمن عنها.

ويعتبر التأمين في هذا المجال من أهم وسائل مواجهة الأخطار لما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للمؤسسات من أخطار كثيرة، وعليه فإن لشركات التأمين دور كبير في إدارة الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسات والأشخاص عموما ووسائل الإنتاج والعمال خصوصا، وبذلك ترفع هذه الشركات عبء إدارة الأخطار عن كاهل الوحدات الإنتاجية، تاركة للمسيرين عبء إدارة الأعمال.

تبعا لما سبق تبرز معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

- **كيف يساهم التأمين في تغطية وإدارة أخطار المؤسسات؟**

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر، قمنا بطرح عدد من الأسئلة الثانوية، وهي:

- ما المقصود بالخطر وبإدارة الأخطار، وما هي أهدافها؟
- ما هو مفهوم التأمين وفيما تتجلى مبادئه وأقسامه؟ وأين تكمن أهميته؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) في إدارة الأخطار وتغطيتها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك عدة أسس وقواعد يقوم عليها نظام إدارة الأخطار، حيث تعتبر مكملة لبعضها البعض لنجاح هذا النظام.
- التأمين هو الوسيلة الأكثر جدوى اقتصاديا بالنسبة للمؤسسات من أجل حماية ممتلكاتها ووسائل إنتاجها من كافة الأخطار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال آلية التعويض.
- كيف تساهم الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) في التقليل من أخطار المؤسسات.

ثالثا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالتأمين كآلية للإدارة من الأخطار التي يتعرض لها المؤسسة.
- التعرف على واقع و سوق التأمين في الجزائر.
- الحصول على قيمة مضافة في مواضيع التأمين وإدارة الأخطار التي تعتبر جد قليلة في بلدنا.
- الكشف عن دور وأهمية إدارة الأخطار بالنسبة للمؤسسة.
- التعرف على الدور الفني والتقني لشركات التأمين في مجال إدارة الأخطار.

رابعا: أهمية الدراسة

تتلخص أهمية بحثنا في النقاط التالية:

- تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في مجال التأمين وإدارة الأخطار كأحد المواضيع الحديثة التي تهدف إلى حماية الاقتصاد والمؤسسات.
- إبراز أهمية التأمين ودوره في الحفاظ على المنشآت الاقتصادية وحماية الممتلكات.

خامسا: محددات الدراسة

ترتكز محددات الدراسة في بحثنا هذا على النقاط التالية:

- التأصيل النظري للخطر وإدارة الأخطار وكذلك إبراز دورها وأهميتها.
- التأصيل النظري لنظام التأمين، عناصر ومبادئ عقد التأمين وأهم المراحل التي مر بها نظام التأمين في الجزائر.

– التعرض للخدمات المقدمة في مجال تأمين الأخطار من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) ومدى مساهمتها في تغطية هذه الأخطار خلال الفترة (2018/2010).

سادسا: مبررات ودوافع اختيار الموضوع

تتمثل مبررات ودوافع اختيار الموضوع في:

– أهمية قطاع التأمين على مستوى الاقتصاد الوطني.

– الحصول على قيمة علمية مضافة من خلال التعرف أكثر على موضوع التأمين وإدارة المخاطر وكذا التحكم في تقنيات التأمين.

– محاولة الوقوف على مدى التطابق بين المفاهيم النظرية والتطبيقية.

سابعا: منهج الدراسة

اتبعنا في تحليل الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجانب النظري مع عدم خلوه من المنهج التاريخي، حيث سنقوم بعرض مفهوم الخطر وإدارة الأخطار وكذا عرض نظام التأمين كأداة للوقاية من الأخطار وتقليص حجم خسائرها إن حدثت، وواقع اتخاذ المؤسسات التامين كآلية لمواجهة الأخطار. واستخدمنا هذين المنهجين حتى يتسنى لنا فهم الموضوع محل الدراسة واستنباط العناصر التي يمكن إسقاطها على الدراسة التطبيقية.

أما الجانب التطبيقي فقمنا بانتهاج منهج دراسة حالة، وهذا من خلال الملاحظة وجمع البيانات وتحليلها.

ثامنا: الدراسات السابقة

– رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: **واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي**، للطالبة لعميد نور الهدى كلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، 2010.

حيث تناولت هذه الدراسة واقع سوق التأمين الجزائري من خلال الإحصائيات، وتشخيص وضعيته الحالية بالمقارنة مع بعض أسواق التأمين المغاربية، ومحاولة رسم آفاقه المستقبلية بعرض مختلف الانعكاسات المحتمل ترتبها عليه نتيجة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين (SAA)**، للطالب موساوي عمر، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة, 2006. التي تناول فيها دراسة الإيراد المتحقق من المنتجات التأمينية، وموضوع الدراسة هو القيام بالنمذجة القياسية والتنبؤ بالإيراد التأميني والتي تلعب دورا أساسيا إلى جانب أدوات التحليل الإستراتيجي، في تحديد وضعية المنتجات التأمينية للشركة وبالتالي القيام بالتحليل واتخاذ القرارات المناسبة.

تبعا لهاتين الدراستين سوف نحاول من خلال بحثنا هذا، التطرق إلى مفهوم التأمين وحجم السوق التأمينية في الجزائر، وإبراز دور وأهمية إدارة الأخطار، إضافة لذلك سوف نتطرق إلى طرق إدارة الأخطار والتي يعتبر التأمين من أهمها، لذلك سنبرز دوره في إدارة الأخطار من خلال حجم مبالغ التأمين التي تسددها شركات التأمين في إطار تغطية الأخطار معتمدة في ذلك على مبدأ التعويض والذي يعتبر من المبادئ الجد مهمة في قانون التأمين.

تاسعا: هيكل الدراسة

من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته اقترحنا الخطة التالية، حيث سنتناول ثلاثة فصول:

الفصل الأول: سنتناول في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالخطر وإدارة الأخطار، وكذا طرق أو وسائل إدارة هذه الأخطار والأخطار التي تواجه المؤسسات. لذا قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الخطر وتقسيماته، ووسائل مجابهته وفي المبحث الثاني الأسس النظرية لإدارة المخاطر من خلال مفهومها وأهدافها وعلاقتها بالإدارات الأخرى في المؤسسة وفي المبحث الثالث الأخطار التي تواجهها المؤسسة وكيفية التعامل معها من خلال خطوات ونماذج عملية.

الفصل الثاني: سنتناول فيه إظهار مختلف المفاهيم المتعلقة بالأسس النظرية للتأمين، وهذا من خلال التطرق إلى مضمون التأمين وذلك بتحديد مفهومه، أنواعه وأسسه في المبحث الأول.

وفي المبحث الثاني مدخل للشركات التأمين تطرقنا من خلاله إلى مفهوم شركات التأمين وتصنيفها ووظائفها وفي المبحث الثالث قمنا فيه بتقديم قطاع التامين في الجزائر من خلال نبذة تاريخية بينا فيها مراحل تطوره واهم الشركات التي تعمل فيه والهيئات المنضمة له.

الفصل الثالث: هذا الفصل عبارة على دراسة حالة، حيث سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة على مستوى الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنتناول في المبحث الأول نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي أما المبحث الثاني وكذا أهم المنتجات التي تقدمها، والقيام بتحليل نشاط الشركة خلال الفترة (2010-2018).

أما المبحث الثالث قمنا بدراسة حالة مؤسسة اقتصادية تم تأمينها من خطر الحريق ودفع التعويضات لها.

الفصل الأول:

تمهيد:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف الأخطار التي تهدد الوصول إلى أهدافها والتي تكون العوامل المسبب لها موجودة على الواقع أو محتمل وقوعها مما يجعل أصحاب القرار والمسيرين في المؤسسة في حالة نفسية حرجة لمصير الاموال التي صرفت لإنشاء المشروع، ولهذا استلزم الأمر معرفة شاملة لأخطار المحيطة بالمؤسسة بكل أنواعها واحصائها ومعرفة طرق مواجهتها والوقائية منها في حالة وقوعها واخذ بكل الأسباب التي تحد من وجودها في داخل المؤسسة ومحيطا، والاهتمام بإرساء منظومة على مستوى المؤسسة، تهتم بدراسة الاخطار واقتراح وسائل مواجهتها او تقليل من الاضرار بما يسمى بإدارة الاخطار.

حيث نحاول في هذا الفصل التطرق لمفهوم لخطر والاسباب التي تساهم بوجوده وانواعه ووسائل مجابهته من في المبحث الاول الذي تحدثنا على الاسس النظرية للخطر، وفي المبحث الثاني المنظومة التي تسمى بإدارة الاخطار التي تهتم بدراسة الاخطار واقتراح وسائل مواجهتها او تقليل من الاضرار على مستوى المؤسسة، وفي المبحث الاخير تطرقنا الى الاخطار التي تواجهها المؤسسات والخطوات العملية والمفيدة للتعامل مع الخطر من خلال نماذج علمية تساعدنا

المبحث الأول: الأسس النظرية للخطر

ورغم التقدم في الإمكانيات المتاحة للإنسان فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الذي يساعده على اتخاذ قرارات سليمة، إلا أن هذا لا يزيل القلق الذي يلازم متخذ القرار ببقاء وجود الخطر.

المطلب الأول: مفهوم الخطر ومسبباته

الفرع الأول: مفهوم الخطر

اختلفت آراء كتاب التأمين والاقتصاديين والرياضيين حول تعريف الخطر، وفيما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

عرفه "طارق عبد العال حماد" بأنه: «الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المتوقعة أو المأمولة» [1].

أما "ناشد محمود عبد السلام" فعرفه بأنه: «عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي» [2].

بينما يعرفه "Madura" بأنه: «احتمال اختلاف النتائج عن التوقعات» [3].

في حين يعرفه "جون داونز" بأنه: «إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه».

وبغرض إزالة كل الالتباس بين الخطر وعدم التأكد نتناول في هذا الصدد ما تناوله الكتابين "آرثر وليام" و"مايكل سميث" فيقولان بأن: «التأكد هو حالة التحرر من الشك»، أما عدم التأكد فقد عرفه "مايكل سميث" بأنه: «الشك في مقدرتنا على التنبؤ بالمستقبل» [4].

وبذلك فإن التمييز بين مفهوم المخاطرة وعدم التأكد يعتمد على درجة المعلومات والبيانات التاريخية المتوفرة؛ فالمخاطرة تصف موقفا ما يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية، أما عدم التأكد فإنه يصف موقفا لا يتوفر فيه لمتخذ القرار المعلومات التاريخية، ومن ثم يجب عليه أن يضع تخمينات معقولة للتنبؤ بالمستقبل [5].

ويمكن تحديد مفهوم الخطر بأنه: «احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين» [6].

---

[1]– طارق عبد العال حماد: **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 16.

[2]– ناشد محمود عبد السلام: **إدارة الأخطار**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003، ص6.

[3]– سمير عبد المجيد رضوان: **المشتقات المالية**، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005، ص 51.

[4]– منير إبراهيم هندي: **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 251.

[5]– مختار الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة: **مبادئ الخطر والتأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 16.

[6]– محمد صلاح الدين صدقي وآخرون: **التأمينات الاستثمار في الأوراق المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 251.

الفرع الثاني: مسببات الخطر

تجدر الإشارة هنا إلى عدم الخلط بين الخطر ومصدر الخسارة والعوامل المساعدة لوقوع الخسارة، حيث أن التمييز بين هذه الأمور الثلاثة له أهمية عند قبول التأمين على الشيء موضوع التأمين وعند تقدير الأقساط المستحقة. حيث يقصد بمصدر الخسارة المسبب الرئيسي في وقوع الخسارة المادية، والمصادر أي المسببات لوقوع الخسارة المادية المحتملة وهي متعددة، فإهمال الطبيب في إجراء عملية جراحية قد يتسبب في وقوع خطر الموت بالنسبة للمريض، وأيضا يعتبر الحريق هو السبب المباشر في وقوع خطر الحريق.

وفي الواقع العملي دائما ما يرتبط الخطر بمسبباته حيث يقال خطر الحريق وخطر المرض وخطر السرقة...إلخ.

إن مسببات الخطر أو العوامل المساعدة على تحقق الخطر هي عبارة عن مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا، ويعرفها الدكتور سلامة عبد الله سلامة بأنها: «مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم».

فمثلا التدخين يعتبر عاملا مساعدا يزيد من احتمال وقوع حادث الوفاة، إقامة بناء أو مصنع بجنب محطة وقود يزيد من احتمال تحقق خطر الحريق [1].

المطلب الثاني: تقسيمات الخطر

إن حياة الإنسان مليئة بالخطر، ونظرا لتعدد وكثرة هذه الأخطار فإنه من الصعب وضع تقسيمات محددة لها ما لم تكن تستند إلى أساس علمي معين، كما أن أسلوب تقدير حجم الخسائر المتوقعة يختلف بالنسبة للفرد عنه بالنسبة للمنشأة؛ وذلك لاختلاف مفهوم الخطر بالنسبة لكليهما يمكن تقسيم الأخطار من حيث نتائج تحققها إلى نوعين رئيسيين هما:

الفرع الأول: الأخطار غير الاقتصادية:

تعرف الأخطار غير الاقتصادية بأنها تلك الأخطار التي يؤدي تحققها إلى خسارة معنوية لا يمكن تقييمها نقديا، فهي الأخطار التي لا تسبب عند تحققها خسارة أو ربح مادي بطريقة مباشرة، مثل الخوف من عدم بقاء صديق عزيز على قيد الحياة، أو الخوف من وفاة زعيم سياسي مصلح وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس

[1] -أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: **إدارة الخطر والتأمين**، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31.

والتقييم، حيث يهتم علم النفس والفلسفة والاجتماع بدراسة هذه الأخطار، فهي خارجة عن نطاق دراسات الخطر والتأمين [1].

ونظرا لأن هذا الخطر المعنوي ينصب أثره على الطبيعة البشرية وهي بدورها متغيرة وغير محددة، مما جعل من الصعب الحصول على الوقائع التي تجزم بوجود مثل هذا الخطر، وتبدو أهمية تحديد ما إذا كان الخطر اقتصاديا من عدمه في أنها تفيد في تحديد إمكانية التأمين عليه، حيث أن الأخطار غير الاقتصادية تكون غير قابلة للتأمين وذلك لاستحالة تحديد الخسارة الناتجة عن تحققها.

وتجدر الإشارة إلى أن خطر الوفاة هو خطر معنوي ومع ذلك يمكن التأمين ضده، بشرط أن يكون للمستفيد مصلحة تأمينية في بقاء المؤمن له على قيد الحياة [2].

الفرع الثاني: الأخطار الاقتصادية:

وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية يتحملها صاحب القرار، مثل خطر الحريق وخطر السرقة والوفاة...، وهي أخطار يسهل التنبؤ بها وقياسها كميا (قياس الخسائر الناتجة عنها) ولذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

الوفاة المبكر، العجز، المرض، الشيخوخة والبطالة. وهذه الأخطار يمكن قياسها والتنبؤ بها ولذلك هي قابلة للتأمين[3].

المطلب الثالث: وسائل مجابهة الخطر

لقد تعددت طرق مواجهة الخطر، ويتم تفضيل طريقة على الأخرى بعوامل موضوعية وشخصية متعددة، إضافة إلى الاعتبارات الفنية والاقتصادية التي تؤثر على استخدام كل طريقة.

الفرع الأول: تجنب الخطر

تعتبر طريقة تجنب الخطر أو محاولة الحد من آثاره من أكثر طرق مجابهة الخطر فعالية، والمقصود بها محاولة إتباع طريقة أو طرق تؤدي إلى انعدام الخطر كلية أو تخفيض آثاره، وتؤثر هذه الطريقة في عوامل الخطر وفي حجم الخسائر المحتملة، حيث أنها تقلل أو تلغي القيمة المعرضة للخطر أساسا، وخير مثال على هذه الطريقة يتمثل في رغبة الفرد أو المنشاة في التأجير بدلا من التملك بهدف تجنب أخطار التملك.

---

[1]- عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: **إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009**، ص 38.

[2]- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 25، 26.

[3]- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: **مبادئ التأمين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 11.

ولابد أن نلاحظ هنا أننا نتجنب الخطر الذي تزيد أعبائه المالية عند تحمله عن المزايا التي من المتوقع الحصول عليها، وتظهر تكلفة سياسة الوقاية والمنع في قيمة التكاليف التي تستلزمها وسائل الوقاية للتقليلين احتمال وقوع الحادث كما هو الحال بالنسبة لمانعات الصواعق، أو التقليل من حجم الخسارة كما والحال بالنسبة للرشاشات التلقائية والتي تركب في المنازل والمنشآت من أجل أن توقف أو تبطئ من امتداد الحريق إلى حين وصول رجال الإطفاء [1].

رغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا انه يعد أسلوبا سلبيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة ايجابية، لذلك فإن هذا الأسلوب يعد غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار [2].

الفرع الثاني: تخفيض الخطر

ويقصد بهذه السياسة تقليل بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عند اتخاذ القرارات، ويمكن الوصول لهذه النتيجة عادة عن طريق التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق الظواهر الطبيعية المختلفة من ناحية، والتنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج في كل مرة تحدث فيها من ناحية أخرى.

وهناك عدة طرق تتبع لتخفيض الخطر أهمها طريقة الفرز والتنويع التي تعتبر أحد الطرق الرئيسية لمحاولة تحجيم الخسارة المالية، والفرز يتم بإحدى الطريقتين:

- تجزئة الأصول المملوكة للفرد الواحد أو المنشأة الواحدة على عدة
- أو تجزئة ملكية الأصل الواحد على عدة جهات أو أفراد.

وإذا ما اقترن الفرز بالتنويع ينتج عن ذلك طريقة مثلى في تخفيض الخطر، ويظهر ذلك بوضوح فيما يتبعه المستثمرون في تجزئة قيمة محفظة الأوراق المالية إلى شرائح عدة (فرز) ومع تنويع تام في نوع الاستثمارات من ناحية نوع الأوراق المالية، ونوع الصناعة التي تنتمي إليها، ونوع الشركات في الصناعة نفسها، كذلك التوزيع الجغرافي وتاريخ شراء الاستثمارات وتاريخ استحقاقها.

وتستعمل طريقة الفرز والتنويع في المشروعات التي بها وحدات كبيرة معرضة لأخطار متعددة ومتجانسة [3].

---

[1]- عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68، 69.

[2]- ممدوح حمزة احمد: **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة القاهرة، مصر د ت، ص 208.

[3]- احمد عبد الله قمحاوي أباظة: **مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار ط1، مكتبة ومطبعة الاشعار الفنية، المعمورة، مصر 2002** ص ص 27، 28.

الفرع الثالث: تحمل الخطر (الاحتفاظ بالخطر)

إن سياسة تحمل الخطر تقوم على قبول الفرد للخطر المعرض له واستعداده لتحمل نتائجه من خسائر مالية، وذلك قد يتم بصورة تلقائية وبدون تخطيط مسبق؛ وقد يتبناها الفرد أو المنشأة بعد تحقيق شروط معينة وبعد دراسات موضوعية لنوعية الخطر ومسبباته والتخطيط لمواجهة خسائره عند تحققها.

الفرع الرابع: تحويل الخطر (نقل الخطر)

وتعتبر هذه الطريقة من أكثر طرق مجابهة الخطر فاعلية، وبمقتضاها فإنه يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء، ويتحقق هذا التحويل عن طريق علاقة قانونية بموجبه ومثال ذلك [1]: عقود الإيجار، عقود النقل، عقود التشييد والبناء.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لإدارة الأخطار

يوضع المسيرين امام حقيقة ظهور الاخطار وتكرارها امام حيرة لمواجهتها والتصدي اليها قصد تفادي الخسائر التي تنجم عليها، ولكن دون التحكم فيه وادارتها ومعرفة أسبابها، مما وجب على الإدارة العليا الاهتمام بإجاد وسائل التحكم، ومعرفة هذه الاخطار من خلال جعل هيكل تنظيمي يساعد على ادارتها وتبليغ عن كل التطورات التي تحدث داخل وخارج المؤسسة وإعطاء الحلول المناسبة قصد استقرار واستمرار المؤسسة، ومن خلال هذا المبحث نوضح مفهوم إدارة الاخطار من خلال التعريف بها وأهدافها وعلاقتها بالإدارات الأخرى للمؤسسة.

المطلب الاول: مفهوم ادارة الاخطار

سنتطرق في هذا المطلب بإعطاء كيف نشأت إدارة الاخطار وتعريفات التي أعطاه بعض كتاب التامين لها.

الفرع الأول: نشأة إدارة المخاطر

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية و الفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى المنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد . حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيسنز ريفو عام 1956 ، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المؤسسة ينبغي أن يكون مسئولا عن إدارة مخاطر المؤسسة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول

[1] – أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها[1].

لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها" إدارة المخاطر "

الفرع الثاني: تعريف إدارة المخاطر

تعرض الكثير من كتاب التأمين لتعريف إدارة الاخطار نذكر منها.

1. تعريف سلامة عبد الله حيث يرى أن: «إدارة المخاطر يقصد بها إمكانية التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره وذلك بأقل تكلفة ممكنة» [2].
2. تعريف ممدوح حمزة حيث يرى أن: « إدارة الأخطار عبارة أعن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسارة المعارضة والمحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث لخسارة»
3. تعريف جورج ريجدا الذي يرى أن :«إدارة الاخطار هي عملية لتعريف التعرض للخسارة التي تواجهه المؤسسة ما وكذلك الاساليب المناسبة للتعامل مع هذا التعرض » [3].

ويعرف طارق عبد العال حماد إدارة الأخطار بأنها:« مدخل علمي إلى مشكلة التعامل مع الأخطار البحتة التي يواجهها الأفراد والمنشآت» [4].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ان إدارة الأخطار هي بحث واكتشاف الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة ووضع واختيار السياسات والطرق والادوات من خلال منهج علمي لمواجهة الاخطار والحد منها وعدم تكرارها في المستقبل باعتبارها خسار مالية للمؤسسة.

1- عصماني عبد القادر: **أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية**، مداخلة حول الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف ،21_ 22 أكتوبر،2009، ص 4

2- عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: **مرجع سبق ذكره**، ص47

3-جورج ريجدا: **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، ترجمة محمد توفيق البلتقي، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية،2006 ص83

4- طارق عبد العال حماد: **مرجع سبق ذكره**، ص 51

المطلب الثاني: أهداف إدارة الاخطار

لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة، يقصد بمصطلح هدف النتائج الطويلة المدى المراد تحقيقها، لإدارة الأخطار العديد من الأهداف الهامة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر والأهداف التي تلي تحقق الخسائر.

الفرع الأول: الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر

تتضمن الأهداف المهمة التي تسبق حدوث الخسارة: الاقتصاد، تخفيض القلق وأداء الالتزامات المفروضة خارجيا.

أولا: الاقتصاد

وهو أول الأهداف الفرعية لإدارة الأخطار، والهدف هنا هو خفض تكلفة التعامل مع الخطر الى أدنى مستوى ممكن، وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان وأقساط التأمين المسددة والتكاليف المصاحبة للأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر؛ بمعنى تهدف إدارة الخطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن [1].

ثانيا: تخفيض القلق

يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق والذي يشير له "Mehr" و"Hedges" بأنه هدف النوم الهادئ ليلا وراحة البال التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل تعرض كارثي دون حماية أو عندما لا تعرف الإدارة ما إذا كان قد تم التصدي لهذه المتعرضات أم لا، فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى، وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق والانزعاج الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة تأثير ضار على صحة ورفاهة إدارة المنظمة.

الفرع الثاني: الأهداف التي تلي تحقق الخسائر

تتضمن الأهداف المهمة بعد حدوث الخسارة: البقاء، استمرار العمليات، استقرار العوائد استمرارية النمو والمسؤولية الاجتماعية.

أولا: بقاء المنشأة

[1] – غول فرحات: **الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات**، مداخلة حول الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: آفاق وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008، ص 8.

إن الهدف الأول لإدارة الخطر والأهم بعد تحقق الخسارة هو بقاء المنشأة مثل قانون الطبيعة الأول، وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل في الاقتصاد؛ وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة الخطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة.

ثانيا: استمرار العمليات

في بعض المنشآت فإن القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من أهم الأهداف، حيث تفقد المنشأة جزء من عملائها وموارديها وتقل قدرتها التنافسية؛ بمعنى ضمان استئناف المنشأة لعملياتها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد تحقق الحادث، حيث يجب أن تكون فترة التوقف قصيرة.

ثالثا: استقرار العوائد

ترغب المنشأة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة، ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب تحقق الأخطار عند حدود مقبولة. وهذا الهدف مرتبط كليا بهدف استمرارية العمليات [1].

رابعا: استمرارية النمو

يمكن للمنشأة أن تستمر في النمو من خلال تطوير المنتجات ودخول أسواق جديدة أو عن طريق الاستحواذ والاندماج مع شركات أخرى، لذلك يجب على إدارة الخطر أن تأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدرة الشركة على النمو.

خامسا: المسؤولية الاجتماعية

يمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية واثبات الانتماء عن طريق تخفيض التأثيرات التي سوف تحدثها الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع ككل، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها آثار عكسية على العاملين، المستهلكين، الموردين، الدائنين والمجتمع بشكل عام [2].

المطلب الثالث: علاقة إدارة الاخطار بالإدارات الأخرى في المؤسسة

لا يمكن أن تقتصر إدارة الاخطار بتأمين إدارة واحدة من المؤسسة وتهمل أخرى أي بمعنى آخر ان تهتم بسلامة المنتجات في المخازن دون ان تهتم بالأفراد القائمون على تسير المخزون ولهذا أردنا في هذا المطلب تسليط الضوء على علاقة إدارة الأخطار بأهم الإدارات الأخرى في المؤسسة نوضح فيه مدى ترابطها مع أقسام وإدارات المؤسسة [3]

1- عيد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 51، 52.

2- **نفس المرجع السابق**، ص 53.

3 - علي فلاح الزعبي – جامعة الزيتونة الأردنية بلال خلف السكارنة –جامعة الإسراء الخاصة، دور إدارة المخاطر في تعزيز عملية اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي (دراسة استطلاعية) ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي جامعة الزيتونة الأردنية نيسان، 2007، ص

الفرع الأول: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الإنتاج والعمليات

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

– تعمل إدارة المخاطر على تامين إدارة الإنتاج ضد أخطار الحوادث المحتملة التي قد ينجم عنها خسائر مادية كبيرة تؤثر مباشرة على المركز المالي للمشروع أو قد تودي إلى هلاكه.

– تحدد إدارة المخاطر وسائل الأمان والحماية داخل إدارة الإنتاج .

– تقوم إدارة المخاطر بالتفتيش المستمر على مستودعات التخزين والتعبئة للتأكد من تخزين المواد الأولية بطريقة سليمة تحفظ لها جودتها.

– تقوم إدارة المخاطر بالمراقبة المستمرة على مراحل الإنتاج .

– تقوم إدارة المخاطر على المراقبة المستمرة على وسائل الحماية والأمن للتأكيد على صلاحيته وسلامتها

الفرع الثاني: علاقة إدارة المخاطر بإدارة الشؤون المالية.

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

– تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر ببيانات تفصيلية عن الأسعار، والعمالة والوقت الضائع والسلعة التالفة ومعدلات تعطل الآلات من المعلومات التي قد تساهم في تقليل المصروفات.

– تشترك الإدارة في حساب أقساط التامين ومتابعة سداده بانتظام.

– تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بقوائم مالية على صورة ميزانيات تقديريه للأخطار المتوقعة في المستقبل وقيمة تكاليف إدارتها.

– تزود الإدارة المالية إدارة المخاطر بمعلومات تتضمن قيمة المواد الأولية وقيمة المنتجات وقيمة التلف الأمر الذي يحمل إدارة المخاطر على إعادة النظر في الوسائل المتبعة في وحدة التخزين والعمل على معالجتها.

تقوم الإدارة المالية بتزويد إدارة المخاطر بمعلومات دقيقة عن ممتلكات المشروع وتحديد قيمة الأصول الرأسمالية وتكاليف التأمين عليها.

الفرع الثالث: علاقة إدارة المخاطر بإدارة التسويق والمبيعات:

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

– عند تسويق المنتجات ونقلها إلى أسواق التوزيع قد تتعرض تلك المنتجات للتلف أو الضياع أو السرقة الأمر الذي يتولد عنه مطالبة المشروع بالالتزام بقيمة الأضرار الناشئة عن الخطر لصالح العميل في مثل هذه الحالة فإن الإدارتين

تتعاونان على إتباع سياسة معينة لنقل عبء الخطر عن المشروع وتحويله إلى الغير عن الطريق وثيقة شراء وثيقة الأمان من شركات التامين.

الفرع الرابع: علاقة إدارة المخاطر بإدارة العلاقات العامة.

إن من أهم الروابط بين هاتين الإدارتين ما يلي:

-يمكن اعتبار قرارات إدارة المشتريات لشراء آلات المعنية ويكون على إدارة الأخطار تزودها بمعلومات دقيقة عن آلات ومكائن إنتاجية تكون مزودة بوسائل أمان تعمل فورا على منع حدوث الأخطار، الأمر الذي يتولد عنه تخفيف الأعباء المالية وتحقيق الوفرة الاقتصادية.

- إن المشروع القائم على مبادئ الإدارة السلمية يكون دائما منتجا لأفضل المنتجات ومتحفظا بملاءة مالية واقتصادية عالية.

- إن العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة بين المشروع وعملائه تؤدي إلى زيادة حدة الطلب على المنتجات والارتقاء بالمشروع إلى مستوى التشغيل الأمثل وزيادة مقدرة الملاءة المالية في تلك الظروف الجيدة تكون المخاطر المالية مستحيلة.

المبحث الثالث: أخطار المؤسسة وكيفية التعامل معها

تتعرض المؤسسة لجملة من المخاطر المتعددة، الشيء الذي يفرض عليها اتباع خطوات عملية ضمن إطار منضم ومنهج علمي بما يسمى بإدارة الاخطار كما وضحناه في المبحث السابق وكذلك ضرورة إيجاد طرق ونماذج فعالة وقادرة على جعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة نسبيا وخالية من عنصر عدم التأكد سنحاول وهذا ما سنبينه في هذا المبحث من خلال المخاطر التي تواجهها المؤسسة والخطوات المتبعة والعملية للتعامل مع الخطر من خلال نماذج مساعدة على ذلك.

المطلب الأول: المخاطر التي تواجهها المؤسسة

تواجه المؤسسات اليوم بيئة أعمال معقدة المعالم ومضطربة التوجهات وعلى درجة عالية من التركيب، التغير والتعقيد نتيجة للتغيرات والتعديلات في القواعد والسياسات وأساليب العمل، إلى جانب العوامل البيئية الأخرى التي يؤدي تجاهلها عادة إلى تقليص فرص نجاح المنظمة وهذا ما يجعلها في مرمى مخاطر متنوعة تتجاذبها من كل جانب وتجعلها تعمل في ضل ظروف تتميز بعدم التأكد والغموض وكذا التداخل في الأهداف والمصالح بين مختلف الفاعلين في هذه البيئة، الأمر الذي من شانه أن يعرقل عملها و استمراريتها، والشكل التالي يبين بوضوح البيئة الخاصة بالمؤسسة :

الشكل (1.1): البيئة الخاصة بالمؤسسة

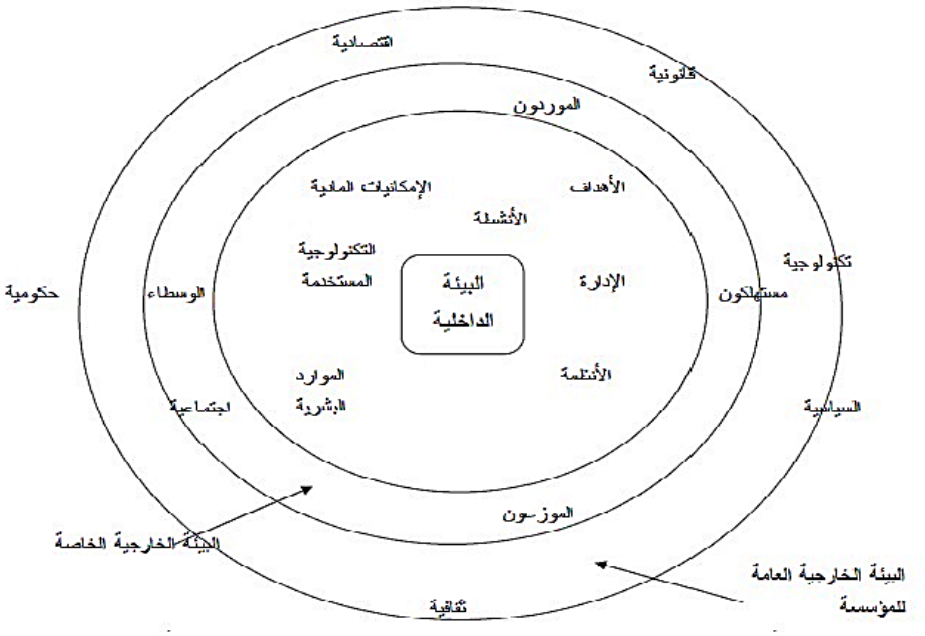

المصدر: جميلة ميرزا المحاري العوامل المؤثرة في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ندوة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة،18 -22 جانفي2004، ص4.

فالشكل يبين أن المؤسسة تعمل في ثلاث أنواع من البيئات، الأولى تتمثل في البيئة الداخلية وما تتضمنه من عناصر كالإدارة والتكنولوجيا المستخدمة والموارد البشرية، أنظمة العمل وغيرها، والثانية بيئة خارجية خاصة وتتكون من العملاء، والوسطاء، الموردين، الموزعين وغيرهم. أما الثالثة فهي البيئة الخارجية العامة والتي تحتوي على البيئة السياسية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، القانونية، التكنولوجيا وغيرها.

من كل بيئة من هذه، تنبع جملة مخاطر مؤثرة على نشاط المؤسسة نذكر منها:

الفرع الأول: مخاطر مرتبطة بالبيئة الداخلية [1]

وتتمثل في جملة المخاطر التي تنتج عن المتغيرات والعوامل المرتبطة والمؤثرة تأثيرا مباشرا على المؤسسة وأدائها ونذكر منها.

أولا: المخاطر التنظيمية أو الإدارية:

تعاني المؤسسة من قصور واضح في الخبرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة إرادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارات الإدارية للمدير غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة، هذا كله من شانه أن تنجر عليه مخاطر عدة.

ثانياً: المخاطر المالية:

تمثل المخاطر المالية أهم أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات عموما وتتمثل في مشكلات الائتمان والتمويل، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات باحتياجاتها المالية سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات الاستغلال. ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات الإقراض بسبب غياب الضمانات المناسبة، الأمر الذي ينعكس عليها بجملة مخاطر كخطر ضعف الهيكل المالي وكذا خطر عدم الوفاء بالالتزامات والحقوق المالية اتجاه الشركاء الاقتصاديين

ثالثا: المخاطر الإنتاجية:

تعاني أغلب المؤسسات الاقتصادية خصوصا الصغيرة والمتوسطة مشكلة عدم توفر المادة الأولية بشكل دائم وكذا عدم ثبات أسعارها، وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات في الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة نسبيا الذي ينتج عنه مخاطر إنتاج منتجات معيبة أو ذات تكلفة عالية بالإضافة إلى وجود مخاطر ناتجة عن تقادم معدات وتقنيات الإنتاج الشيء الذي يمكن أن ينجر عليه حوادث أو انفجارات وحرائق، بسبب كثرة الأعطال.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالموارد البشرية

تفتقر غالبية المؤسسات إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم

1 – مصطفى محمد مسند، **استراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية**، مداخلة حول ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات جامعة الشلف، يومي 24-25 نوفمبر 2008، ص12.

والتدريب لمتطلبات التنمية بالإضافة إلى عدم القيام بدورات تكوينية وتدريبية لصقل مهارات العمل وتنميتها، وهذا ما يجعل العاملين أقل خبرة وأقل مهارة الأمر الذي يمكن أن ينجر عنه مخاطر ناتجة عن حدوث خسائر مادية فادحة نتيجة ضعف كفاءة العمال.

الفرع الثاني: مخاطر مرتبطة بالبيئة الخارجية الخاصة

وهو ما يعرف بمخاطر بيئة النشاط وتضخم المخاطر الناتجة عن المتغيرات الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع المؤسسة وتتمثل في:

أولا: مخاطر المستهلكين:

وتتمثل مخاطرهم في إمكانية تغير أذواقهم وتفضيلاتهم مما قد يتسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها وإن لم تتناسب مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطرة خسارة العملاء

ثانيا: مخاطر الموردين:

المخاطر الناجمة عنهم تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم، مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي فإنهم يشكلون خطرا على هوامش أرباحها، بالإضافة إلى مخاطر تتمثل لأي إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل [1].

ثالثا: مخاطر الوسطاء:

المخاطر المتعلقة بهم تكون ناتجة عن إمكانية تبعية المؤسسة لهم، إذا ما كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء مما يجعلها الطرف الأضعف في المساومة وبالتالي يؤثر على هامشها الربحي، كما توجد مخاطر منافستهم لها مستقبلا.

رابعا: مخاطر المنافسة:

تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها، حيث تسعى كل المؤسسات في السوق دائما إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المؤسسات من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التميز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار.

1 – فاتح مجاهدي، **إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال**، مداخلة حول ملتقى دول حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات جامعة الشلف، 25،26 نوفمبر 2008 ص 11.

الفرع الثالث: المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة.

وتشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل التي تعمل في ضلها جميع المؤسسة، والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر ويمكن توضيح مخاطرها فيما يلي:

أولا: مخاطر البيئة الطبيعية:

وتتمثل في جميع الكوارث الطبيعية الممكن أن تؤثر على مصادر أو موارد المؤسسة أو على أصولها أو على نشاطها بشكل عام كخطر الزلازل، الفيضانات، الحراق.... إلخ.

ثانيا: مخاطر البيئة السياسية والتشريعية:

وتتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي يمكن أن تلحق بالمؤسسة في حال صدور قوانين وتشريعات جديدة تتعاكس مع بعض أو كل أهداف المؤسسة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ثالثا: مخاطر البيئة الاقتصادية:

وتتمثل مخاطرها في جميع المخاطر الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية، كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر القوة الشرائية ومخاطر الائتمان وغيرها، والتي من شأنها أن تؤثر على خلق قيم مضافة للمؤسسة خصوصا الصغيرة منها.

رابعا: مخاطر البيئة الاجتماعية:

وهي تمثل ارتباط المؤسسة بالمجتمع الذي تتواجد فيه، من خلال التوزيع الجغرافي للسكان وكذا التوزيع العمري لهم، لكون هؤلاء السكان هم الركيزة الأساسية للنشاط التسويقي للمؤسسة وما يمكن أن ينجر عليه من مخاطر تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتكبدها المؤسسة في حال تغيير بعض أو كل معالم المجتمع المستهدف.

خامسا: مخاطر البيئة التكنولوجية:

وتعتبر مخاطرها من أقوى المخاطر التي تواجه المؤسسات نتيجة تأثيرها على أغلب الوظائف في المؤسسة ومن أهم مخاطرها، مخاطر تقادم أساليب الإنتاج والمنتجات وضعف كفاءاتها الاقتصادية بالإضافة إلى مخاطر ضعف استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات.

الجدول (1.1): أصناف مخاطر الأعمال في المؤسسات الاقتصادية

أصناف الخطر	المفهوم
المالية	وهذا الصنف يتضمن تدفق النقد، متطلبات الميزانية، التزامات الضريبية، إدارة الدائن والمدين، اهتمامات إدارة المحاسبة الأخرى.
التنظيمية	المتطلبات الداخلية للأعمال وتحسين الهيكل والثقافة وقضايا الأفراد وبطها بالعمليات الفاعل للعمل.
القانونية	يتضمن هذا الصنف التزاما بالمتطلبات القانونية مثل التشريع، التعليمات، المعايير، متطلبات التعاقد. ويمتد هذا الصنف إلى السياسات والإجراءات والتوقعات التي توضع من قبل البيئة الاجتماعية، الزبائن والمتعاقد.
العمليات	وتشمل أنشطة العمليات، الموارد ومتطلبات الدعم ضمن عمليات الأعمال التي تنتج في التطوير الناجح وتسليم المنتجات والخدمات.
التجارية	ويتضمن هذا الصنف الأعمال التي ترتبط بالسوق ونمو الأعمال، التنويع والنجاح التجاري، قابلية نجاح المنتجات والخدمات، والمدى الذي تستطيع به النمو على أساس القاعدة الزبائن.
الأمان	ويتضمن هذا الصنف تحقيق الأمان لكل شخص يرتبط بالعمل. وتشمل سلامة الأفراد، سلامة مكان العمل، السلامة العامة، وأمان المنتجات والخدمات المقدمة.
الإستراتيجية	ويتضمن التخطيط والموارد المطلوبة لتأسيس ونمو وتوسع الأعمال.
المعدات	ويشمل هذا الصنف الاستفادة من المعدات في العلميات ويتضمن العمليات العامة للمعدات، الصيانة، الملائمة، الاندثار، التحديث.
السمعة	أن التهديد الذي تتعرض له السمعة هو تهديد للمنظمة ككل وهو يتوقف على سلوك المنظمة ككل. ويمتد إلى قابلية المنتجات والخدمات، سلوك المستخدمين والأفراد الآخرين المرتبطين بالعمل.
تسليم الخدمات	ويتضمن هذا الصنف جودة مقدم الخدمة، الطريقة التي بها الخدمة تقدم، التفاعل بعد تقديم الخدمة.
إدارة أصحاب المصالح	ويتضمن تحديد وتأسيس والمحافظة على علاقات ملائمة مع كل من أصحاب المصالح الخارجيين والداخليين.
التكنولوجيا	وتتضمن تطبيق وإدارة وصيانة وتحديث التكنولوجيا.

المصدر: زكريا مطلك الدوري، شفيق شاكر العملة، إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من منظور استراتيجي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 2007، ص6،7

المطلب الثاني: الخطوات العملية للتعامل مع الخطر في المؤسسة

إن عملية إدارة الخطر داخل المؤسسة هي نهج منظم لتقييم ومراقبة الأخطار داخل وخارج المؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخطوات الإستراتيجية الموصي بها نظرا لاحتمالية تأثيرها ايجابيا في إدارة الخطر والمحافظة على استمرارية وتطور الشركة [1] نذكرها كما يلي:

الفرع الاول: توقع الخطر وأساليب الاحتياط:

هي جزء من الإدارة بالتوقع والتي تشكل إحدى أهم أساليب الإدارة الإستراتيجية إذ يسمح توقع الخطر بالتخفيض من عامل المفاجئة وعدم التأكد واستيعاب الظواهر الغير منظمة والشكل التالي يوضح العلاقة بين الإدارة بالتوقع والإدارة برد الفعل أو الاستجابة.

الشكل (2.1): توقع الخطر وأساليب الاحتياط

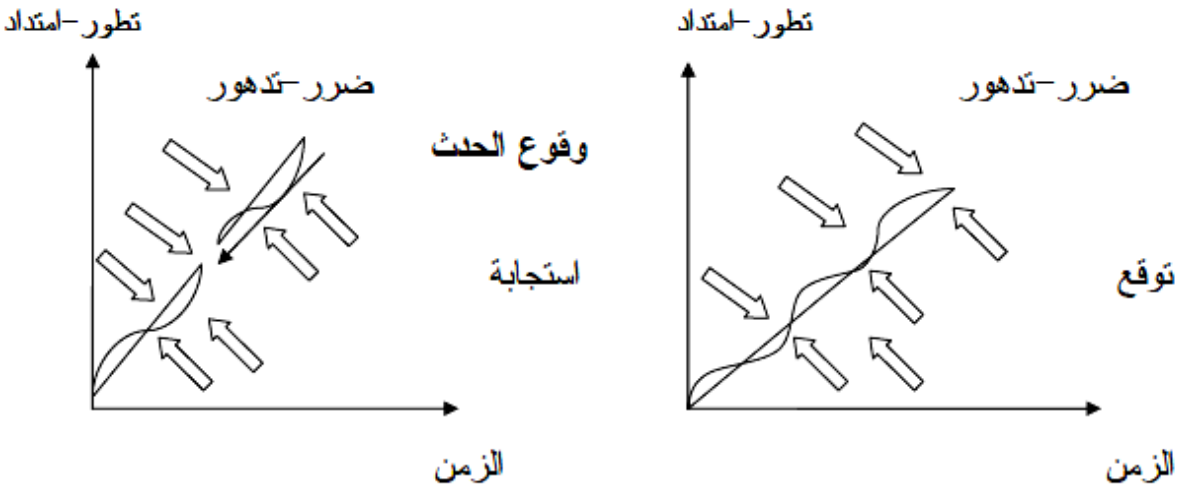

Source : Jean le ray, gérer les risques-pourquoi ? Comment ? Édition AFNOR, France 2006, p86

فعملية توقع الخطر والاحتياط يؤثر في عامل الخسارة وتحقق الخطر، حيث تتحقق الخسارة بوقوع حوادث غير متوقعة كما هو مبين في حالة الإدارة برد الفعل أو الاستجابة، والذي يحدث انقطاعات تدفع بالمؤسسة إلى تجنيد مواردها لمواجهة الخسارة المحققة وتحسين الوضع تحت ضغوطات عديدة، أما توقع الخطر فيخفف من نتائج وقوع الحوادث

1 - بوزيدي لمجد، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة DOUDAH) ،**مرجع سبق ذكره** ،ص142

وتحقق الخسارة وتفادي الانقطاع في عمل المؤسسة مما يسمح بالتطور والتحسين المستمر في أدائها وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر وهذا من خلال توفير إجراءات للحماية والاحتياط.

إذ تسمح إجراءات الحماية بالتخفيض من حدة الخطر وجسامة الأضرار، في حين تسمح إجراءات الاحتياط من تخفيض معدل تكرار وقوع الحوادث وتحقق الأخطار كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (3.1): تأثير عوامل الحماية والاحتياط في الخطر

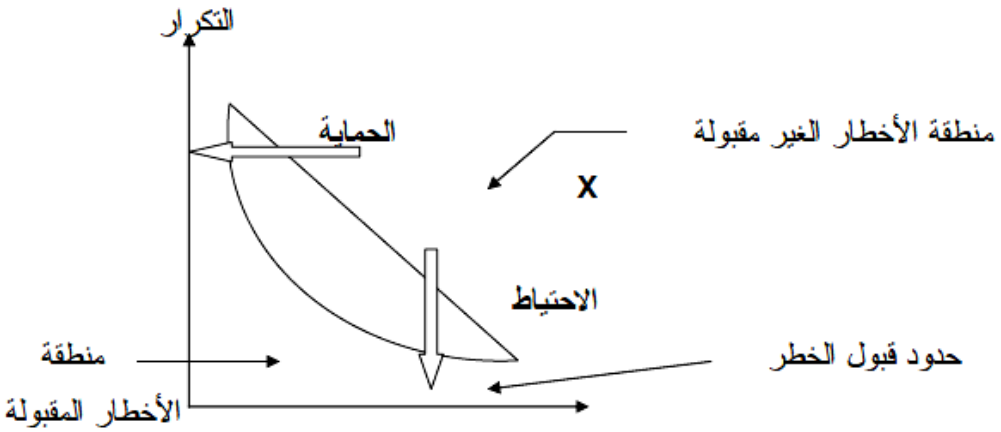

Source : Jean le ray, **op,cit** , p 93

فمثلا في حالة إدارة خطر الحريق في المؤسسة تتمثل إجراءات الاحتياط بمنع التدخين في أماكن العمل، أو توفير مطافئ الحريق أو أنظمة كشف الحريق والتي تعتبر من الإجراءات الحمائية فتوقع الخطر له أهداف مختلفة إذ انه يسمح بتحليل تكلفة برامج الأمان والاحتياط تخفيض التوتر النفسي والذي يقصد به تحديد البرامج الوقائية واختيار البرامج الوقائية واختيار البرامج الأقل تكلفة لمجابهة الأخطار.

الفرع الثاني: تحديد الخطر

يتم تحديد الخطر من خلال جمع معلومات لفترات زمنية سابقة عن الحالات التي وقع فيها الخطر، مع ملاحظة انه كلما طالت الفترة الزمنية كلما حصلت المؤسسة على أكبر قدر من المعلومات والنتائج حول الخطر، فعملية تحديد الخطر يتمثل في معرفة احتمالية وقوع الأخطار ونتائجها وذلك من خلال التعرف على احتمالية وقوعها وكذا درجة الأثر الناتج عنها، لذلك نجد أن المؤسسة تسعى جاهدة إلى تصنيف الأخطار حسب معياري درجة الأثر والاحتمال. وذلك بتوزيع جملة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها حسب هذين المعيارين بالإضافة إلى الفهم السليم لأهداف المؤسسة الإستراتيجية. [1]

1- أحمد بوشنافة ، طارق جمول: إدارة الخطر بشركات التامين ومتطلبات تفعيلها ، مداخلة حول ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات جامعة الفيومي25-26 نوفمبر4. 2008

الفرع الثالث: تقييم الخطر وقياسه:

بعد القيام بتحديد الأخطار التي من المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة تأتي مرحلة أخرى في مخطط إدارة الخطر تعتبر مكملة لسابقتها، والتي تمكن من إجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المرتبة عن التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة فقياس الخطر قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة وكذا المتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية والبيئية واهتمامات أصحاب المصلحة ... الخ، فعملية تقييم الخطر وقياسه هي تحديد عامل عدم التأكد وتقدير خطورة الضرر أو احتمال وقوعه، ومن بين مبادئ هذه المرحلة تحديد الظروف الخطرة والقرارات التي يحتمل أن تسبب أضرار أو تؤدي إلى تحقيق فرصة خسارة.

– فعادة قياس درجة الخطر قياسا كميا ليس ممكنا إلا إذا وجدت مقاييس معنوية تشابه مقاييس المنفعة في مفهوم الاقتصاديين والرياضيين وكان أقصى ما تم التوصل إليه هو تحديد درجة دنيا وأخرى عليا، وتصنيف الأخطار الأخرى بينها [1].

الفرع الرابع: التحليل والسيطرة على الخطر:

يجب على المؤسسة أن تقوم بتحليل المخاطر الرئيسية لكيلا تعاني من عجز في التعامل معها، وذلك من خلال تحديد كل الجوانب التي تمس الخطر وفق الجدول التالي:

الجدول (2.1): نموذج تحليل الخطر

رقم الخطر	وصف الخطر	بيئته ونتائجه	قرارات المعالجة	الاهداف	تاريخ التوقيع	المسؤولية	ملاحظات
1							
2							
3							
4							
5							

المصدر: بوزيدي لمجد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير مرجع سبق ذكره، ص145

1– محمد رفيق المصري ،**لتامين وإدارة الخطر** ،دار زهران للنشر ،القاهرة،1998،ص19

من خلال الجدول يتضح أنه على المؤسسة إعطاء تفصيل وتحليل دقيق حول الخطر من جميع الجوانب كوصفه بصفة دقيقة ومعرفة مسبباته والنتائج التي قد تنجز عليه وكذا تحديد قرارات المتخذة اتجاهه، وكذا مسؤولية أي جهة مخولة بالتعامل معه وهكذا.

الفرع الخامس: معالجة ومراقبة الخطر

إن معالجة الخطر تقتضي وضع أولويات بمراعاة ندرة وأهمية الموارد كذا أهداف المؤسسة، وتتمثل عملية المعالجة في الإجابة على السؤالين التاليين: ما يجب فعله؟ وكيف يجب فعله؟ فبعد تحديد وتقييم الخطر تأتي

مرحلة تحليل الخطر والمتمثلة في قبول الخطر تتحمل المؤسسة نتائجه التي تعتبر دون أهمية وليس لها تأثير عميق على الشركة أو القيام بعملية معالجة الخطر التي ينتج عنها تخفيض من حدة الخطر وتبقى قيمة أو مستوى من الخطر وهو ما يسمى بالخطر المتبقي والذي تقبل الشركة تحمله أو تقوم مرة ثانية بعملية المعالجة لهذا الخطر المتبقي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4.1): معالجة الخطر

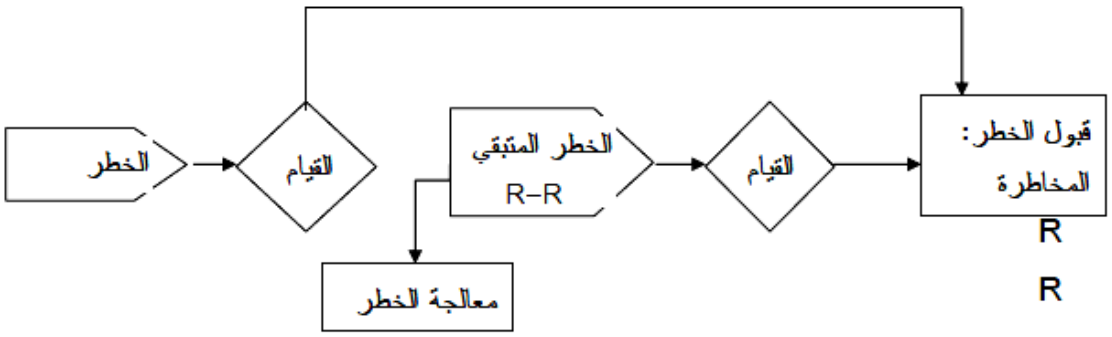

Source : Jean le ray, op, cit, p312

وبالاعتماد على معطيات المراحل السابقة تقوم المؤسسة باختيار الأسلوب العلاجي المناسب والذي يتماشى مع نوع، طبيعة وتكاليف الخطر والذي يمنع وقوع الخطر والتقليل من حدته وذلك من خلال استخدام وسائل لا تتطلب مصاريف كبيرة بل ولا تقارن مع تكلفة الخطر، هذه الأساليب والوسائل الوقائية قد تتمثل في تعليمات واحتياطات تمكن التحكم في حجم الخسارة إلى حد ما.

فنجاح مرحلة مراقبة ومراجعة عملية إدارة الخطر، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمراحل السابقة لإدارة الخطر، لأنها تعتمد على معطيات هذه المراحل في اغلب الأحيان، أي أننا نراقب مدى تطبيق أساليب المعالجة من جهة وتطور المخاطر من جهة أخرى [1].

المطلب الثالث: نماذج مساعدة لإدارة الأخطار داخل المؤسسة

هناك بعض النماذج الأخرى التي حاولت إعطاء الطابع العلمي والمنهجي لعملية إدارة المخاطر فكل نموذج يقدم تصور معين لسيرورة التعامل مع المخاطر داخل المؤسسة وفق رؤية ومرحلية متناسقة ومنسجمة، تعطي في الأخير نتيجة واضحة حول مسار إدارة الخطر وسبل التعامل معه.

الفرع الأول: نموذج عجلة ديمنج (Deming):

وضع العالم الأمريكي ديمنج (في نهاية سنة 1940حلقة تشير إلى المراحل الدورية التي تمر بها عملية التقييم المستمر من خلال تطرقه لأربع مراحل تمر بها إدارة المخاطر كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (5.1): عجلة ديمنج

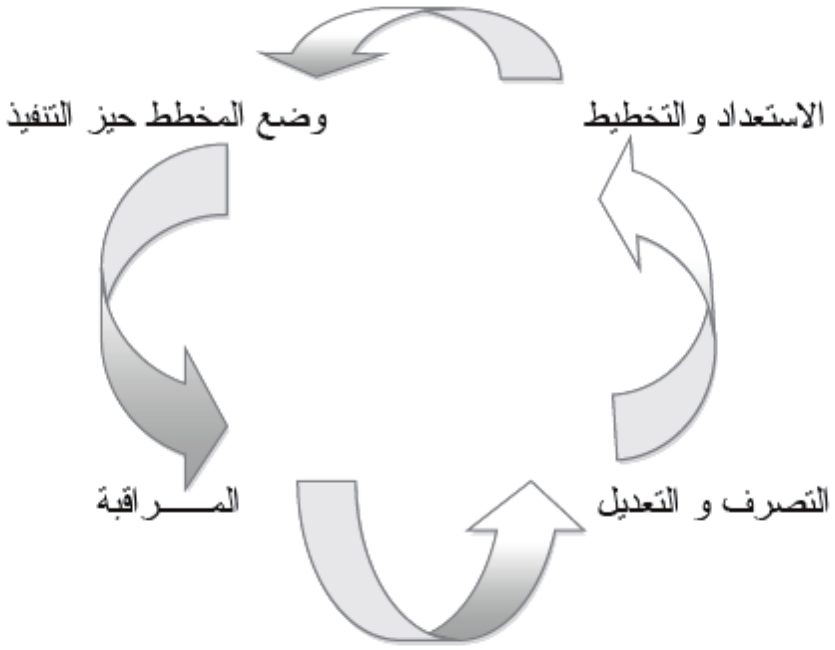

Source : Jean le ray,op,cit,p84

1- أحمد بوشنافة طارق جمول، **مرجع سبق ذكره**، ص6

المرحلة الأولى: الاستعداد والتخطيط

تتضمن المرحلة الأولى وفق ديمنج ثلاثة وظائف رئيسية وهي: التحضير، التخطيط، التنبؤ وذلك بتحضير مخطط للعمل يعطي نظرة على بدئ التنفيذ من خلال رصد كل المخاطر والتهديدات البيئية وهذا لا يتم إلا بالتخطيط الجيد والسليم وبناء على التنبؤ بالطرق والوسائل اللازمة لمواجهة الخطر.

المرحلة الثانية: وضع المخطط حيز التنفيذ

وهذا من خلال تبني هذا المخطط على ارض الواقع من خلال الشروع بالعمل به داخل المؤسسة، وهذا بالتعامل مع المخاطر وفق ما هو موجود في المخطط.

المرحلة الثالثة: المراقبة

وهي محاولة ملاحظة وفهم النتائج التي خلص إليها المخطط العلمي والحكم على كيفية معالجته للأخطار، من خلال البحث عن مدى فعاليته في التعامل مع المخاطر، وكذا التعرف على كيفية سير الطرق والوسائل المتبناة لمواجهة الخطر أي وضع المخطط في ميزان الأداء والمتوقع.

المرحلة الرابعة: تصحيح الانحرافات (التعديل)

هي عملية اكتشاف الانحرافات التي حدثت أثناء معالجة الخطر وهذا بناءات على الأهداف التي وضعت في المخطط ومحاولة تصحيحها للقضاء على الفجوة بين ما تم التخطيط له وما تم التوصل إليه.

الفرع الثاني: نموذج معهد المراجعة الداخلية بالتعاون مع Price Water House coopers

يمكن إيضاح أهم المراحل التي تمر بها إدارة المخاطر وفق النموذج في الشكل التالي:[1]

1 – بوزيدي لمجد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ،**مرجع سبق ذكره**،ص 152

الشكل (6.1): مراحل إدارة الأخطار وفق نموذج معهد المراجعة الداخلية

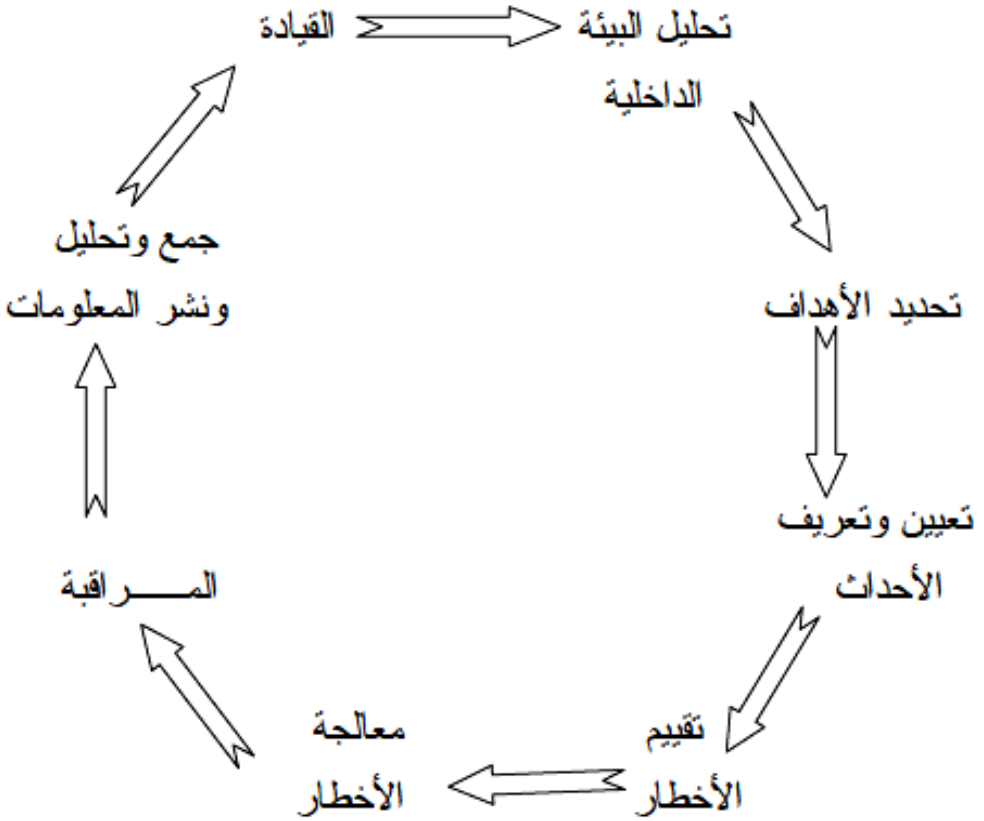

Source: Price Water House coopers, Landwell et associes, le management de Risques de l'entreprise; Edition d'organization, paris, 2006, p18.

يقترح هذا النموذج جملة المراحل المترابطة فيما بينها والمكملة لبعضها البعض حيث تبدأ بأول مرحلة وهي جمع المعلومات والبيانات فيما يخص المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة من خلال استعمال طرق التنبؤ والتوقع في المرحلة الثانية تتدخل القيادة في محاولة لمعالجة وتحليل المعلومات المستسقاة من البيئة الخارجية والاعتماد عليها في أي بناء استراتيجي لمواجهة المخاطر في المرحلة الثالثة يتم تحليل عناصر البيئة الداخلية بهدف معرفة نقاط القوة والضعف الشيء الذي يمكن المؤسسة من وضع أهداف واضحة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة وتأثيرها على سياسات واستراتيجيات المؤسسة ،بعدها تأتي مرحلة تعيين الأحداث التي من الممكن أن تنجم عنها خسائر أو أخطار مؤثرة على المؤسسة وبناء على هذا يتم تقييم هذه الأخطار ومعرفة الخسارة التي قد تترتب عنها، لكي تسهل في الأخير معالجة هذه الأخطار من خلال التحكم والسيطرة عليها وكذا التقليل من حدتها باستعمال الأساليب العلاجية المناسبة لتنتهي هذه الحلقة في الأخير بالرقابة للتأكد من أن جميع المراحل المنجزة لم تنحرف عن الأهداف الموضوعة مسبقا.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الخطر، حيث كانت له عدة تعريفات من قبل كتاب التأمين كما حاولنا تحديد مفهوم موحد له من خلال بعض التعريفات بأنه عبارة عن احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين. وقد تعددت تقسيمات الخطر وأنواعه والتي أهمها التقسيم حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر، حيث نجد فيه أخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية كما أن مواجهة الخطر تكون بواسطة إحدى الطرق التالية: تجنب الخطر، تخفيض الخطر، تحمل الخطر أو تحويله إلى طرف آخر، وذلك حسب معدل تكرار الخطر وشدة وطأته وركزنا على المخاطر التي تواجهها المؤسسات والتي تتمثل هذه المواجهة في إيجاد طرق وخطوات متبعة وعملية للتعامل مع الاخطار من خلال نماذج مساعدة على ذلك و فعالة وقادرة على جعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة وخالية من عدم التأكد، مما يجعلنا نتثقل الى مفهوم جديد يتطلب التحدث عليه وهو عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع هذه الاخطار بما يسمى بإدارة الاخطار والتي تساهم بنفس القدر من الاهداف التي تسمو اليها المؤسسة والمتمثلة في: البقاء والاستمرارية ،استقرار الارباح، تقليل القلق ،تعظيم القيمة ،استمرارية النمو ،تخفيض التكاليف و المسؤولية الاجتماعية كما انها لديها علاقات مع كل أقسام وادارات المؤسسة (إدارة الانتاج والعمليات، ادارة شؤون الموظفون ،ادارة التمويل ،ادارة التسويق و المبيعات ،إدارة العلاقات العامة).

الفصل الثاني:

تمهيد

يكثر في عالمنا هذا مع تتطور وسائل الحديثة من وسائل نقل و الآلات وغيرها مما رافقها كثرة الأخطار وتنوعها التي تحدثها مما يهدد استمرار المؤسسات الاقتصادية، إن التكلفة التي تنجر عن حدوث هذه الاخطار وعدم مواجهتها مادي يجعل اصحاب القرار قلقين على وجود الحلول مما يودي بهم إلى البحث عن وسائل وآليات من شأنها أن تمول هذه الخسائر الناجمة عن الأخطار المحيطة بالمؤسسة من بينها التأمين ؛ والذي يمثل أحد أشكال تحمل تكلفة الخطر من ميزانية أخرى خارج الذمة المالية للمؤسسة ،من خلال شركات تأمين متعددة ومتنوعة تشكل سوق للتأمين .

وسوف نحاول من خلال هذا الفصل وما احتواه من مباحث التطرق إلى مفهوم التأمين وأهم أنواعه، وكذلك مفهوم شركات التأمين تصنيفها ووظائفها وفي الاخير نقدم قطاع التأمين في الجزائر من خلال المراحل التي مر بها وشركات التي تنشط فيه والمؤسسات الوصية التي تنظمه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يتعرض الإنسان في حياته اليومية لعديد من الأخطار التي ينجم عنها خسائر معنوية أو مالية معنوية أو كليهما، فهو يسعى لمواجهة هذه الأخطار بكل الوسائل المتاحة و جميع الطرق ولكي يخفف من الخسائر التي تصيب الأشخاص والممتلكات عند وقوع الأخطار، يعتبر التأمين أحد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل الضرر الناتج عن هذه الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته، وقد عرف انتشار واسعا وتطور كبير لما له من تأثير على العديد وسنتطرق إليه في هذا المبحث بالتفصيل من خلال مفهومه، وأنواعه، وإثباته من خلال ما يسمى بعقد التأمين.

المطلب الأول: مفهوم التأمين

يعتبر التأمين أحد الوسائل التي يمكن بواسطتها تقليل الضرر الناتج عن الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في ذاته أو ممتلكاته أو ما قد سببه للغير من أضرار، وقد عرف انتشار واسعا وتطور كبير لما له من تأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية

الفرع الأول: نشأة التأمين

التأمين فكرة قديمة، نشأت مع نشأة الإنسان نفسه وتطورت بتطوره، فلم يكن في وسع الإنسان أن يعيش أبدا دون أن يضع يده في أيادي الآخرين جراء للمخاطر التي تصيبه، فنجد الفراعنة مثلا كونوا جمعيات فيما بينهم لتحمل أعباء وتكاليف الوفاة ودفن الموتى، كما أن تجار القوافل العرب خلال رحلتي الشتاء والصيف يتفقون فيما بينهم على تعويض من يفقد جمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عن هذه الرحلة وذلك بأن يدفع كل عضو فيه نسبة ما حققه من أرباح أو نسبة من رأسماله[1].

ولذلك فإن أول تطبيق لعقود التأمين تعود إلى سنة 1347 حيث أبرم عقد في مدينة "جنوه" بايطاليا في مجال تأمين حمولة سفينة تسمى "سانتا كارلا" التي كانت وجهتها من جنوه إلى مدينة مايوركا الاسبانية[2].

وفي سنة 1383 أسس الملك "فرديناند" ملك البرتغال نظام التأمين الإجباري بين ملاك السفن، ثم اتبعه في ذلك كونت برشلونة الاسبانية بإصدار مرسوم تشريعي سنة 1435 والذي ينظم عقد التأمين البحري وقواعده وكذا طريقة تنفيذه والمحاكم المتخصصة في منازعاته. وتم في سنة 1584 تحرير أول وثيقة تأمين بحري "Police" بفرنسا لنقل بضاعة من مرسيليا إلى طرابلس[3].

---

[1] - أحمد صلاح عطية: **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، طبعة 2002-2003، ص5.

[2] - معراج جديدي: **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2005، ص9.

[3] - سهام رياش: **قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير غير منشورة -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2008/2007، ص3.

مع تطور الحياة وظهور المجتمعات الحديثة، أصبح من العسير على الأفراد أن يتجمعوا بعدد كاف لمجابهة الخطر، لذا كان من الطبيعي ظهور شركات التأمين لتقوم بمهمة الترويج للفكرة بين الأفراد، ثم تجميع مساهمات من كل منهم حيث يتسنى تعويض كل من يتحمل خسارة نتيجة وقوع ضرر معين عليه، وبالتالي أصبح ينظر إلى التأمين باعتباره خدمة تقدمها شركة التأمين للأفراد المؤمن لهم لتغطية الأخطار المؤمن ضدها في مقابل مبالغ متفق عليها يسددها الأفراد للشركة دفعة واحدة أو على أقساط[1].

الفرع الثاني: تعريف التأمين

عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية التأمين على أنه ما يلي: "التأمين هو تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤَمنين (شركات التأمين)، والذي م يوافقون على تعويض المؤَمن لهم عن هذه الخسائر، أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو لتقديم خدمات متعلقة بالخطر[2] ".

وليس هذا هو التعريف الوحيد للتأمين بل يمكن تعريفه حسب العديد من فروع المعرفة مثل الاقتصاد والقانون وعلم النفس وإدارة المخاطر وغيرها.

أولاً: التعريف الاقتصادي للتأمين:

يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية على أنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع ...) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل لصاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر[3].

ثانيا: التعريف القانوني للتأمين

من الناحية القانونية عرف المشرع الجزائري التأمين في المادة 619 من القانون المدني على أنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في عقد التأمين وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمَن له للمؤمِن[4].

---

[1] - أحمد صلاح عطية: **مرجع سبق ذكره**، ص5

[2] – جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص 51

[3] - عز الدين فلاح: **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، دار أسامة، عمان، 2008، ص ص14، 15

[4] - مبروك حسين: **المدونة الجزائرية للتأمينات**، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص13

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين على أنه: وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات المؤمن عليها ضد مخاطر محددة في عقد التأمين، مقابل مبلغ مالي يدفع المؤمن له للشركة.

ومن التعاريف السابقة نجد بعض المصطلحات الجديدة على غير المتخصص في التأمين نعرفها فيما يلي: [1]

المؤمِن Insurer: وهي الجهة التي تقدم خدمات التأمين وتحصل على الرسوم عن طريق بيع عقود التأمين التي تتضمن التغطية التأمينية، وتكون على شكل مؤسسات تجارية بغرض تحقيق الربح أو تعاونية لفائدة المشتركين في برامجها أو حكومية[2].

المؤمَن له Insured: وهو الطرف (شخص أو شركة) الذي يتعرض لخطر في شخصه أو ممتلكاته ولذلك يلجأ لطرف آخر هو شركة التأمين طالبا منها التأمين ضد هذا الخطر مقابل قسط متفق عليه ومقابل أن تدفع الشركة له مبلغا من المال في حال تحقق الخطر.

المستفيد Beneficiary: هو الطرف الذي تؤول إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين وقد يكون المستفيد هنا هو المؤمن له أو أي شخص آخر.

قسط التأمين Premium: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن نظير التزام الأخير بتحمل الخطر نيابة عن الأول.

مبلغ التأمين Sim Insured: وهو المبلغ الذي يلتزم المؤمن (شركة التأمين بدفعه للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وتتحدد قيمته حسب الصيغة التي تم التعاقد عليها.

المطلب الثاني: أنواع التأمين

يمكن تقسيم أنواع التأمين إلى تأمين تجاري وتأمين حكومي وتأمين تعاضدي؛ وينقسم التأمين التجاري إلى قسمين التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة والصحة، وينقسم التأمين على الأضرار إلى التأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤوليات، في حين يتمثل التأمين الحكومي في برامج التأمين الاجتماعي وخطط التقاعد.

وفي هذا البحث سنقسم أنواع التأمين إلى قسمين هما التأمين على الأضرار والتأمين على الحياة.

[1] - عز الدين فلاح: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18،17

2 – أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص 87

أولًا: التأمين على الحياة:

في هذا النوع من التأمين تتعهد شركة التأمين في مقابل أقساط محددة يدفعها المؤمن له، بأن يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو يدفع له إيرادا مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة وذلك حسب اتفاق العقد، وتنقسم التأمينات على الحياة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: عقود التأمين في حال الوفاة، عقود التأمين في حال الحياة وعقود التأمين المختلطة[1].

ثانيًا: التأمين على الأضرار:

وتندرج تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل التأمين على الحريق، التأمين على السيارات، التأمين على السرقة والسطو، تأمين الطيران، التأمين البحري، التأمين على المسؤولية المدنية، التأمين على القروض، التأمين على خيانة الأمانة، التأمين الهندسي، التأمين على المحاصيل الزراعية، التأمين الطبي، التأمين على إصابات العمل وغيرها من الأنواع التي لا تدخل ضمن التأمينات على الحياة. وتتميز تأمينات الأضرار عن التأمينات على الحياة في كون مدة التأمين على الحياة قصيرة تستمر لمدة سنة أو أقل في العادة بينما تكون مدة التأمين على الحياة طويلة تفوق الخمس سنوات.

المطلب الثالث: عقد التأمين:

يعتبر عقد التأمين من العناصر الرئيسية لاكتمال عملية التأمين، وسوف نقوم من خلال هذا المطلب إلى تعريف هذا العقد وصيغته حسب التشريع الجزائري.

الفرع الأول: تعريف عقد التأمين

يعرف عقد التأمين على أنه اتفاق بين طرفين يتعهد فيه الطرف الأول (المؤمن) بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه؛ وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين (مبلغ التأمين)، في مقابل أن يقوم الطرف الثاني الذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه (المؤمن له) بدفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة (القسط)، على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه ويكون لصالح المستفيد؛ حيث أن المستفيد قد يكون الشخص نفسه المؤمن له أو شخص آخر يشترط أن يكون التأمين لصالحه[2].

كما يمكن تعريفه على أنه اتفاق بين طرفين، المؤمن والمستأمن نتيجة أن المال إذا أتلف تكون خسارته على المؤمن في مقابل أن يدفع المؤمن له مبلغا من المال يتفق عليه الطرفان من حيث القدر والتسديد[3].

---

[1] - عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو: **مرجع سبق ذكره**، ص 112

[2] – مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: **مرجع سبق ذكره**، ص 68

[3] - عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم: **عقد التأمين حقيقته ومشروعيته**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 39

الفرع الثاني: عقد التأمين حسب التشريع الجزائري

حدد المشرع الجزائري شكل عقد التأمين الذي يربط بين المؤمِن والمؤمَن له والشروط التي يجب أن يتوفر عليها، حيث نصت المادة 7 من القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 على ما يلي: يحرر عقد التأمين كتابيا، وبحروف واضحة وينبغي أن يحتوي إجباريا، زيادة على توقيع الطرفين المكتتبين على البيانات التالية[1]:

- اسم كل طرف من المتعاقدين وعنوانهما،
- الشيء أو الشخص المؤمن عليه،
- طبيعة المخاطر المضمونة،
- تاريخ الاكتتاب،
- تاريخ سريان العقد ومدته،
- مبلغ الضمان،
- مبلغ قسط أو اشتراط التأمين.

كما ألزمت المادة 9 من نفس القانون بأنه لا يمكن التعديل على عقد التأمين إلا بملحق يوقعه الطرفان

المبحث الثاني: مدخل للشركات التأمين

بالرغم من أن ظهور التأمين يرجع إلى قرون خلت، إلا أن نشأة شركات تمارس النشاط التأميني كهيئات معتمدة جاء متأخرا حتى أواخر القرن السابع عشر (مكتب تأمين الحريق بلندن عام 1666م)، حيث كانت الحوادث والكوارث المتعاقبة دافعا أساسيا لظهور هذه الشركات، وللإلمام أكثر بماهية هذه الشركات ومميزاتها سنتطرق في طيات هذا المبحث إلى كل الجوانب الكفيلة بذلك. المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين والمطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

[1] - مبروك حسين: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15،16

المطلب الأول: مفهوم شركات التأمين

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر[1].

كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني المؤمن له، أومن يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه[2].

كما يرى "Christian Sainrapt": أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها[3].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول ان شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض الجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها (المؤمن لهم حملة الوثائق).

الفرع الثاني: مميزات شركات التأمين

إن الشركات التأمين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه المميزات نجد مايلي[4]:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتحديد نسب استثمارية ضروري الالتزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية.

---

[1] – مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: **مرجع سبق ذكره**، ص 76

[2] – أحمد صلاح عطية: **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص6.

[3] - Christian Sainrapt, Dictionnaire général de l'assurance, Arcature, Paris 1996, p 1278 بتصرف،

[4] - جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 160، 162 بتصرف.

• تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معارضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.

• تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها والتي تحدد وفقا للأسس الرياضية والاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.

• التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.

• إنعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى للشركة التأمين معرفة مدا خيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقق الخسائر وحجمها.

المطلب الثاني: تصنيف شركات التأمين

يمارس التأمين من قبل شركات متنوعة ومختلفة، باختلاف القانون وباختلاف طبيعة خدمة التأمين المقدمة، حيث نجد هناك تصنفين لشركات التأمين، تصنيف أول وفقا للشكل القانوني وتصنيف ثاني وفق للأنشطة التأمينية التي تمارسها، وفيما يلي سنوضح كل صنف على حدا، وعرض الشركات التي تندرج ضمنه بالتفصيل

الفرع الأول: التصنيف وفق الشكل القانوني

تأخذ شركات التأمين من ناحية شكلها القانوني، شكلين قانونيين أساسيين هما شركات التأمين التجارية المساهمة وشركات تأمين تعاونية:

أولا: شركات التأمين التجارية (شركات المساهمة)

تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم، وتخضع بذلك للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم[1]، وهي من أكثر صور المؤمن (شركة التأمين) انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[2].

[1] – بالاعتماد على المادة 592 معدلة من القانون التجاري الجزائري

[2] – مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة: **مرجع سبق ذكره**، ص79

ثانيا: شركات التأمين التعاونية

هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني، تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل)، تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري[1]، حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم اللذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة[2].

ومما تقدم عرضه حول تصنيف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني يمكن لنا تلخيص خصائص كل شكل منها وفق الجدول التالي:

الجدول (1.2): تصنيف شركات التأمين حسب الشكل القانوني

الخصائص	الشكل القانوني	
	شركة المساهمة	**شركة التأمين التعاونية**
الطبيعة القانونية	تجارية (تهدف لتحقيق الأرباح)	مدنية (لا ربحية)
رأس المال	رأس مال اجتماعي الحد الأدنى المطلوب	أموال التأسيس الحد الأدنى المطلوب
عدد الشركاء	7 شركاء على الأقل	500 منخرط (مستأمن)
مساهمة المستأمنين	أقساط ثابتة	اقتطاعات ثابتة أو متغيرة
العمليات التأمينية الممارسة	كل فروع التأمين مع مبدأ التخصص	تأمينات الحياة فقط

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على: François Couilbault, Constant Eliashberg, op,cit

1- François Couilbault, Constant Eliashberg, Les Grands Principes de L'assurance, L'Argus de l'assurance, Editions , 2009 , p123 ،بتصرف

[2] – بالاعتماد على المادة 215 مكرر من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25جانفي 1995 المتعلق بقانون التأمينات الجزائري.

الفرع الثاني: التصنيف وفق الأنشطة التأمينية

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين الصحي، شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين الشاملة، وفيما يلي سنعرض كل صنف بالتفصيل:

أولا: شركات التأمين على الحياة:

إن النشاط التأميني لهذه الشركات، يتمثل في توفير كافة المنتجات التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين معا (التأمين المختلط)، فهناك وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في حال البقاء على الحياة، وأخرى لا يستحق فيها إلا في حالة الوفاة ليؤول مبلغ التأمين إلى المستفيدين، أما التأمين المختلط ففيه يستحق مبلغ التأمين في كلتا الحالتين سواء وفاة أو بقاء المؤمن له على قيد الحياة.

ثانيا: شركات التأمين الصحي

هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي بموجب العقد تلتزم بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج والأدوية عند إصابته بمرض معين وقد يأخذ هذا التأمين شكلا فرديا بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا، وفي الغالب نجد هناك شركات تمارس التأمين على الحياة إضافة لتأمين الصحي فيطلق على هذا النوع تسمية شركات التأمين على الأشخاص.

ثالثا: شركات التأمين على الأضرار (التأمين العام)

تتخصص هذه الشركات بصفة أساسية في تأمين الممتلكات التأمين على الأشياء والمسؤولية المدنية تجاه الغير، حيث تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم الأصول والمنقولات، كالتأمين من الحريق، التأمين من السرقة وتأمين السيارات، أما فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير فهو ضمان المؤمن له عند رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تغطية المؤمن له من المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق وغيرها .

رابعا: شركات التأمين الشامل

هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه[1].

[1]-Théodor Corfias Théorie et pratique de l ' assurance vie , Argus , paris , 2000 , p13 ,14, بتصرف .

المطلب الثالث: وظائف شركات التأمين

تختلف وظائف شركات التأمين عن باقي وظائف الشركات الأخرى كالشركات الإنتاجية مثلا، ففي الوقت الذي تشتري فيه الأخيرة مواد أولية لتصنيع منتجات نهائية أو الشركات التجارية التي تشتري منتجات نسائية تعيد بيعها، فإن شركات التأمين تقوم بالتأمين على المخاطر أي تبيع وعدا بالتعويض في حالة حدوث الضرر المؤمن ضده، وانطلاقا من هذا النشاط تقوم شركة التأمين بعدة وظائف نبرزها فيما يلي:

الفرع الأول: وظيفة التسعير

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاؤه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعرا معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة واحتمال تحقق الخطر، مبلغ التأمين والظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده[1].

ويعرف الشخص الذي يقوم بتحديد الأسعار بالخبير الاكتواري، حيث يقوم بتحديد الأسعار في تأمينات الممتلكات والمسؤولية باستخدام خبرة الخسارة الماضية للشركة وإحصاءات الصناعة[2] التي يقوم بجمعها من مؤسسات رسمية وخاصة تتم بمثل هذه الأبحاث والأرقام والبيانات، ويراعي الاكتواري أن يكون سعر التأمين تنافسيا من جهة وكافيا لتغطية الخطر المؤمن ضده ويحقق بعض الربح من جهة أخرى[3].

الفرع الثاني: وظيفة الاكتتاب

تتمثل وظيفة الاكتتاب في عقود التأمين الموقعة مع الزبائن بعد عملية اختيار وتصنيف طالبي التأمين من خلال دراسة الأخطار تقدم للشركة بغرض التأمين عليها ثم اتخاذ قرار بقبولها أو رفضها حسب سياسة الاكتتاب المعتمدة من قبل الشركة واحتمالية تحقق الخطر فإذا كان احتمال حدوث الضرر كبيرا ترفض الشركة التأمين على الخطر وهذا لأجل الحصول على محفظة مخاطر جيدة بغرض تحقيق أرباح من هذه العملية.

الفرع الثالث: وظيفة الإنتاج

يشير مصطلح الإنتاج إلى أنشطة شركة التأمين في البيع والتسويق، وغالبا ما يشار إلى الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين على أنهم منتجون. وتستخدم هذه الكلمة لأن شركة التأمين مرخص لها قانونا باستخدام موظفين وأشكال مطبوعة من الوثائق، ولكن لا يتم بيع أي شيء حتى تباع الوثيقة، ومفتاح تحقيق النجاح مالي لشركة التأمين متوقف على مدى كفاءة موظفي المبيعات[4].

---

[1] - أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص 157

[2] – جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص 796

[3] - أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص 157

[4] - جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص 804

الفرع الرابع: وظيفة التعويض:

هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة طلبات التعويض المقدمة، وتحديد مبلغ التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر[1].

الفرع الخامس: وظيفة إعادة التأمين

تعتبر إعادة التأمين من العمليات المهمة التي تقوم بها شركات التأمين، حيث تقوم بتحويل جزء أو كل العقود التأمينية المكتتبة من طرف الشركة إلى مؤمن آخر، وهذا بسبب عدم قدرتها على الاحتفاظ بكافة الخطر لأنه يفوق قدراتها المالية، وإذا احتفظت الشركة بخطر يفوق قدراتها فلن تستطيع تعويضه في حالة وقوع الضرر لأن مبلغ التعويض المطلوب قد يكون أكبر من قدراتها المالية في حالة تضرر الأصل المؤمن ضده بنسبة كبيرة وبالتالي سيؤدي هذا الإفلاس شركة التأمين.

ويطلق على المؤمن الذي تعهد بالتأمين بصفة مبدئية اسم الشركة المسندة، ويطلق على المؤمن الذي قبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليه اسم معيد التأمين. ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ. ويعرف مبلغ التأمين الذي تم إسناده لمعيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه. ويمكن أن يقوم معيد التأمين بإعادة التأمين لدى مؤمن آخر وتعرف هذه العملية بإعادة التأمين [2]

وتمكن عملية إعادة التأمين شركات التأمين من زيادة قدرتها على الاكتتاب لأنها ستحتفظ فقط بحجم الأخطار التي تستطيع تحمل تكلفتها فقط في حالة وقوع الكارثة المؤمن ضدها وبالتالي ستتمكن من توقيع عدد أكبر من عقود التأمين.

الفرع السادس: وظيفة الاستثمار

بما أن شركات التأمين تحصل أقساط التأمين في بداية العملية التأمينية فإنه ستتوفر لها مبالغ مالية ضخمة، لهذا تقوم شركات التأمين باستثمار هذه المبالغ بدل الاحتفاظ بها مجمدة، وهذا بعد احتساب المخصصات التي تخصصها الشركة لمواجهة مختلف التزاماتها المستقبلية، فعلى ضوء ذلك يتم تحديد المبالغ المخصصة للاستثمارات وكيفية استثمارها. وعلى عكس شركات التأمين على الحياة التي تستثمر أموالها في استثمارات طويلة الأجل فإن شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات توظف أموالها في استثمارات قصيرة الأجل كون عقود التأمين التي تبرمها تكون مدتها أقل من عام في غالبية الأحيان فمن أبسط قواعد الاستثمار عدم استثمار الموارد المالية قصيرة

[1] - أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص 161

[2] – جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص 809

الأجل في استثمارات طويلة الأجل. ويكتسي دخل الاستثمار أهمية كبيرة في موازنة نتيجة الاكتتاب في حالة تحقيق الشركة خسائر من عملية الاكتتاب أي نتيجة تقنية سالبة وبالتالي يمكن أن تعوض مداخيل الاستثمارات هذا العجز. تنتج إيرادات الاستثمار من استثمار أموال الشركة الخاصة وكذلك الاعتمادات المالية المدخرة لمخصص التعويضات تحت التسوية، ومخصص الأقساط غير المكتسبة[1].

المبحث الثالث: تقديم قطاع التأمين في الجزائر

الجزائر كغيرها من دول العالم سارعت منذ السنوات الأولى من الاستقلال إلى إنشاء عدة شركات وطنية، للعمل على تأمين مجمل الأخطار التي تهدد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية ويظهر ذلك جلياً من خلا جملة من الإصلاحات التي فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة نتيجة تغير النمط الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، والتي وضعته أمام تحديات تتطلب الاستجابة لتغييرات المختلفة في المحيط، وللإلمام بهذا العنصر سنتطرق إلى مختلف المراحل التاريخية التي مر بها قطاع التأمين في الجزائر و الشركات التي تنشط فيه والهيئات المخولة لتنظيم نشاطه وضبطه .

المطلب الأول: مراحل تطور التأمين في الجزائر

يرتبط التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر وذلك فيما يتعلق بمرحلة الاحتلال الفرنسي وما بعدها حيث كان لهما تأثير كبير على تطور هذا القطاع، على غرار كل القطاعات الاقتصادية شهد قطاع التأمين عدة إصلاحات يمكن إيجازها في أربعة مراحل أساسية هي:[2]

الفرع الأول: مرحلة الاحتلال (قبل سنة 1962)

في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمين خاصة قانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين، وفي هذه الفترة كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية) إذ بلغ عددها آنذاك 270 شركة تأمين أهم ما ميز هذه المرحلة هو إهمال المشرع الفرنسي لفرع التأمين البري أين كانت حصة الأسد لفرع التأمين البحري الذي كان يدر أموالا كثيرة على شركات التأمين فيما بعد تدارك المشرع الفرنسي هذا النقص بإصداره لمجموعة من القوانين والنصوص التنظيمية نذكر منها:

* قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري.
* مرسوم أوت 1941 الذي ينظم عمل شركات التأمين.
* قانون 27 أوت 1958 الذي نص على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

[1] – جورج ريجدا: **مرجع سبق ذكره**، ص 818

[2] - بيشاري كريم، تسويق **خدمات التأمين وأثره على الزبون**، مذكرة ماجستير جامعة البليدة،2005، ص ص83 ،85

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة أن هذه القوانين نظمت قطاع التأمين لكنها في المقابل أعطت لشركات التأمين الفرصة للحصول على أموال ضخمة من المؤمن لهم دون النظر إلى الخدمات المقدمة والتي تتركز على حماية مصالحهم من الخطر حيث كانت في الكثير من الأحيان نتهرب من دفع التعويضات المستحقة لأصحاب الحوادث.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للقطاع (1962-1988)

يعود تنظيم قطاع التأمين الجزائري في عهد الاستقلال إلى القانون 167/63 المؤرخ في 08 جويلية 1963 أين تم إنشاء أول شركة تأمين جزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة وبالموازاة كانت تتواجد مؤسسة اقتصادية مختلطة جزائرية مصرية وفي سنة 1966 في إطار برنامج تأميم المؤسسات تحولت هذا المؤسسة إلى مؤسسة جزائرية وفي سنة 1974 قامت السلطات الجزائرية بتخصيص مؤسسات التأمين أي كل مؤسسة تتكفل بفرع معين كما يلي:

- تأمين الأخطار البسيطة عن استعمال الآليات البرية والتأمين عن الأشخاص والأخطار المتعددة للشركة الوطنية للتأمين **(SAA)**.
- تأمين المسؤولية لقطاع البناء للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)**.**
- تأمين عن النقل البري، البحري والجوي لشركة الجزائري لتأمين **(CAAT).**
- عمليات التأمين وإعادة التأمين لشركة المركزية لإعادة التأمين **(CCR)**.
- عمليات التأمين الفلاحي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي **(CNMA)**.

الفرع الثالث: مرحلة إلغاء التخصص (1988-1995)

تعود هذه المرحلة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي كانت تهدف إلى:

- جعل المؤسسة الاقتصادية العمومية مستقلة.
- فتح المنافسة بين المؤسسات العمومية.
- أخذ عنصر المردودية بعين الاعتبار داخل المؤسسة العمومية.

والشيء نفسه ينطبق على مؤسسات التأمين حيث قررت الدولة سنة 1990 إلغاء تخصص مؤسسات من أجل خلق منافسة بينها وبالتالي تحقيق الأهداف السابقة الذكر بالاعتماد على أساليب التسيير الحديثة والتحكم في النشاط التأميني من خلال تقديم تشكيلة منتجات تتوافق مع احتياجات الزبائن، وبهذا جاءت حرية بعث منتوجات جديدة خاصة فيما يتعلق بتأمين الأشخاص.

من أجل ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء منظمة في شكل اتحاد بين شركات التأمين والمعروفة بالاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين في 22 فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 أفريل من نفس السنة

الفرع الرابع: إلغاء احتكار الدولة للقطاع (من 1995 إلى يومنا هذا)

ظهر ذلك في الإصلاح الذي جاء من خلال الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 الذي ألغى احتكار الدولة للتأمين وسمح بميلاد عدة مؤسسات خاصة مسجلة بذلك القضاء على احتكار الدولة وأصبحت هذه المؤسسات المتواجدة في الميدان عمومية كانت أو خاصة تتنافس من أجل هدف واحد هو إرضاء الزبائن تحت شعار مشترك يلخص التامين في ثلاث كلمات أساسية هي: فعالية، كفاءة واحترافية.

شجعت هذه الإجراءات طلبات الاعتماد لدى وزارة المالية لمزاولة النشاط التأميني كما أن عملية الوساطة أصبحت ذات مردودية مما شجع على زيادة عدد الوكلاء العاملون للتأمين إذ بلغ عددهم سنة 2002، 297 وكيل عام.

المطلب الثاني: شركات التأمين في الجزائر

ينشط في سوق التأمين في الجزائر عدة شركات وهي إما عمومية أو خاصة أو تعاونية وسنتطرق لها في هذا المطلب بتفصيل.

الفرع الأول: شركات التأمين العمومية

وهي ممثلة بخمسة مؤسسات هي:

1-الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

تم إنشائها سنة 1963 وكانت مكلفة بعمليات إعادة التأمين حيث كانت كل المؤسسات الوطنية ملزمة بوضع 10 % من محفظتها لديها، وفي سنة 1964 تم الترخيص بها بممارسة كل عمليات التأمين.

في سنة 1975 تخلت عن عمليات إعادة التأمين للشركة المركزية لإعادة التأمين التي تم إنشائها لهذا الغرض، وفي سنة 1985 تخلت عن أنشطة تأمين النقل للشركة الجزائرية لتأمين النقل وبعد السنة أصبحت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والحوادث والمسؤولية المدنية والأخطار المختلفة.

في سنة 1989 بعد استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية وإلغاء التخصص طورت CAAR محفظتها في تأمين النقل، السيارات، الأخطار المتعددة وتأمين الأشخاص وفي سنة 1995 أصبحت شريكا في رأس مال الشركة الجزائرية لضمان الصادرات.

2-الشركة الوطنية للتأمين s.a.a

تأسست في 12 ديسمبر 1963 حيث كانت عبارة عن شركة مختلطة جزائرية مصرية ثم تأمينها في 27 ماي 1966، وفي سنة 1975 أوكلت لها مهمة تأمين السيارات، الأشخاص والأخطار البسيطة وبعد إلغاء التخصص نوعت الشركة محفظتها بضم الفروع الأخرى لتأمين.

بلغ رقم أعمالها سنة 2000 ما يقارب 6،46 مليار دينار جزائري وتحتوي على شبة توزيع مباشرة تضم 309 فرعا إضافة إلى 147 وكيل عام وتشغل أكثر من 4325 عاملا.

3-الشركة المركزية للإعادة التأمين CCR

ثم إنشائها سنة 1975 من أجل المهام التالية:

- تطوير رؤوس الأموال الخاصة بقطاع التأمين.
- التعاون مع المؤسسات الوطنية في ميدان إعادة التأمين.

تتمتع الشركة المركزية للإعادة التأمين بشبكة علاقات مع آلاف شركات التأمين وإعادة التأمين الجزائرية والأجنبية بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة عن طريق عملية الوساطة في مختلف أنحاء العالم.

بعد إصلاحات 1995 قامت الشركة بتكييف استراتيجيتها للاحتفاظ بوضعية القائد لفرع إعادة التأمين من خلال تسيير مواردها البشرية والاستغلال الجيد للمعلومات وتتبع المحيط فضلا عن تشكيل مجمعات لإعادة التأمين بالشراكة مع مؤسسات جزائرية وأجنبية وتجميع رأس مالها وفي هذا الإطار الشركة المركزية للإعادة التأمين شريك ومساهم في العديد من المؤسسات نذكر منها:

4- الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

وهي شركة عمومية ذات أسهم ملك للدولة براس مال قدره 1،5 مليار دينار جزائري وقدر أعمالها سنة 2000 حوالي 4،05 مليار دينار جزائري.

5- شركة لتامين المحروقات CASH

هي شركة ذات أسهم ثم اعتمادها سنة 1999 لممارسة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين براس مال قدره 1،8 مليار دينار جزائري

الفرع الثاني: شركات التأمين الخاصة

بعد سنة 1995 ظهرت عدة شركات تأمين خاصة، إما كفروع لشركات أجنبية أو مؤسسات جزائرية حيث سمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين وإعادة التأمين ونذكر منها:

1-ترست الجزائر TRUST ALGERIA

ثم إنشاء مؤسسة ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين في 25 أكتوبر 1997 وهي شركة ذات أسهم برأس مال مشترك (جزائري، بحريني وقطري) قدرة 1،8 مليار دينار جزائري

2-الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين C.I.A.R

تم إنشاء مؤسسة ترست الجزائر برأس مال قدره 450 مليون دينار جزائري اين سمح لها مزاولة التأمين بكل فروعه المختلفة إضافة إلى عمليات إعادة التأمين، فضلا عن تأمين الأخطار العادية بادرت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين ببعث منتجات تأمينية جديدة مثل ضمان الكفالات وضمان قروض البيع

3-الجزائرية لتأمينات 2 A

تم اعتمادها سنة 1998 في شكل شركة ذات أسهم لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين برأس مال قدره 500 مليون دج وبعد سنتين فقط من نشاطها حققت 2 A رقم أعمال قدره 345 مليون دج.

4- شركة البركة والأمان

تم اعتمادها سنة 2001 لتمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين في شكل شركة ذات أسهم برأس مال قدره 480 مليون دج وهذا في إطار تطوير نشاط المجمع الجزائري السعودي لمزاولة أنشطة التأمين وإعادة التأمين.

5-شركة الريان للتأمين

تم إنشائها في سنة 2001 برأس مال مشترك بين الجزائر وقطر (27 **%** للجزائر والباقي لقطر)وشرعت في العمل سنة .2002

6-العامة للتأمينات المتوسطية GAM

تم اعتمادها من قبل وزارة المالية في 08 جويلية 2001 وسمح لها بمزاولة كل عمليات التأمين برأس مال وطني قدره 500 مليون دينار جزائري بمساهمة شخص جزائري بنسبة قدرها 90 %.

7-الشركة العابرة للقارات للتأمين وإعادة التأمين STAR HANA

تم اعتمادها سنة 2001 وواجهت عدة صعوبات قانونية وعملية وهي في قيد التصفية.

الفرع الثالث: المؤسسات التعاضدية (التعاونية)[1]

توجد تعاونيتين في السوق الجزائرية هما:

1-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

[1] - بيشاري كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص **88**

تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في ديسمبر 1972 من أجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطة الصندوق.

لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة وتطويرها إضافة إلى الصيد البحري وتأمين الأخطار المتعلقة بالعتاد الفلاحي حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاونية بالسوق الجزائري حيث قدر حجم الاشتراكات به 2،27 مليار دينار جزائري سنة .2002

2-التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC

تم اعتمادها في 10 ديسمبر 1964 ويقتصر نشاطها على ممارسة عملية تأمين السيارات والأخطار المتعددة المتعلقة بعمال التربية والثقافة مما جعل حجم أعمالها لا يتعدى 16 مليون دينار جزائري سنة 2002.

الفرع الرابع: المؤسسات المتخصصة[1]

وتضم ثلاث شركات هي:

1-الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX

تم إنشائها في 05 جوان 1996 في شكل شركة ذات أسهم بمساهمة المؤسسات التالية:

.CNMA- CCR- SAA- CAAR –CPA –BDL –BEA – BNA

في سنة 1999 رفعت الشركة من رأس مالها ليسمح لها بمزاولة عمليات إعادة للتأمين وأصبحت تغطي الأخطار التالية: الأخطار التجارية الأخطار السياسية: أخطار عدم التحويل أخطار الكوارث، أخطار التي تصيب العارض في البلدان الأجنبية.

2-الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار AGCI

أنشأت سنة 1999 برأس مال قدره 2 مليار دينار جزائري مشترك بين الدولة والبنوك العمومية وتتمثل المهمة الأساسية لهذ الشركة في ضمان قروض الاستثمار الموجهة للأفراد والمؤسسات.

3-شركة ضمان القروض العقارية SGSI

تم إنشائها سنة 1999 برأس مال قدره (01) مليار دينار جزائري مشترك بين الدولة والبنوك العمومية وهذا لتقديم الضمانات للبنوك لكي تقدم قروض عقارية التي شهدت نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

[1] - بيشاري كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص **89**

المطلب الثالث: الهيئات الوصية للتنظيم قطاع التأمين في الجزائر

تتم عملية رقابة وتنظيم قطاع التأمين في الجزائر عن طريق مؤسسات تم إنشائها وفقا لنصوص تشريعية وتنظيمية بتكليف من وزير المالية، وتتمثل هذه المؤسسات في:

الفرع الاول: مديرية التأمينات

تمثل مديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية سلطة مراقبة قطاع التأمينات بالجزائر وتتشكل من نيابة المديرية للتنظيم ونيابة المديرية للتحليل والدراسات ونيابة المديرية.

أولاً: مهام مديرية التأمينات: وتنقسم مهامها حسب كل نيابة إلى[1]:

1-مهام نيابة مديرية التنظيم: تتكفل بمايلي:

-إعداد وتطبيق أي نص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي متعلق بالتأمين وإعادة التأمين.

-فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين، وبشكل عام أي وثيقة موجهة للتوزيع على الجمهور العام.

-المساهمة في دراسة وإعداد مشاريع ونصوص تشريعية وتنظيمية كانت قد شرعت فيها إدارات أخرى والتي م نشاط التأمين.

2-مهام نيابة مديرية للتحليل والدراسات تتكفل بما يلي:

- إعداد خلاصة للعمليات المحاسبية والمالية لقطاع التأمين.
- إعداد توقعات حول آفاق تنمية نشاط قطاع التأمين.

3-مهام نيابة مديرية للرقابة تتكفل بما يلي:

- الحرص على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين.

-القيام بعمليات المراقبة والفحص الميداني للعمليات المحاسبية والمالية في شركات التأمين والوسطاء.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للتأمينات C N A:

أنشأ هذا المجلس في 25جانفي 1995 وهو تابع لوزارة المالية ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين.

❖**تكوينه:**

يترأس الوزير المكلف بالمالية المجلس الوطني للتأمين ويساعده نائب رئيس يعين من بين

[1] - بابا سليمان محمد عدنان، **العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **2001/ 2002**، ص**31**.

ممثلي المؤمن لهم. ويتكون المجلس الوطني للتأمين من:[1]

- مدير التأمين في الوزارة المكلفة بالمالية.
- ممثل كل وزارة من الوزارات الآتية: وزارة العدل، وزارة الصناعة والطاقة، وزارة السكن، وزارة الفلاحة، وزارة النقل، وزارة التجارة.
- ممثل بنك الجزائر برتبة مدير عام على الأقل.
- ممثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- أربعة ممثلين لشركات التأمين تعينهم جمعياتهم من رتبة مسير رئيسي.
- ممثلين لوسطاء التأمين، أحدهما يمثل الوكلاء العامين والأخر يمثل السماسرة ويعينهما زملائهما.
- أربعة ممثلين للمؤمن لهم تعينهم جمعياتهم أو هيئاتهم ذات التمثيل الأكثر.
- ممثلين لموظفي قطاع التأمين يمثل الإطارات التي تعينها الهيئات المؤهلة.
- يحدد الوزير المكلف بالمالية القائمة الاسمية لأعضاء المجلس وكذلك مستخلفي كل منهم.
- يعين أعضاء المجلس الوطني للتأمين لمدة 3سنوات قابلة للتجديد.
- يمكن لرئيس المجلس الوطني للتأمين أن يستعين بأي شخص قادر على مساعدة المجلس في أشغاله.

❖ صلاحياته:

يتداول المجلس الوطني للتأمين في جميع المسائل المتعلقة بجميع أوجه نشاط التأمين وإعادة التأمين وفي المسائل الخاصة بالمتعاملين الذين يتدخلون في هذا المجال ثم يخطر المجلس بهذه المسائل الوزير المكلف بالمالية أو بطلب من أغلبية أعضاء المجلس.

يمكن للمجلس الوطني للتأمين أن يقدم للوزير المكلف بالمالية جميع الاقتراحات الرامية إلى وضع الإجراءات الكفيلة بترشيد نشاط التأمين وترقيته، كما يمكنه أن يقترح طبقا للتشريع المعمول به كل الإجراءات المتعلقة بما يأتي:[2]

- القواعد التقنية والمالية الرامية إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين وإعادة التأمين وظروف الوسطاء.
- الشروط العامة لعقود التأمين والتعريفات.
- تنظيم الوقاية من الأخطار.

[1] - مبروك حسين، **المدونة الجزائرية للتأمينات**، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص143.

[2] - مبروك حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

❖**عمله:** يتمثل في:[1]

- يزود المجلس الوطني للتأمين بكتابة دائمة ويعين الوزير المكلف بالمالية بقرار كاتب المجلس الوطني للتأمين.
- يجتمع المجلس الوطني للتأمين في دورة واحدة على الأقل في السنة.
- يحدد الوزير المكلف بالمالية جدول أعمال كل دورة من دورات المجلس ويبلغ إلى جميع الأعضاء في أجل 15 يوم على الأقل قبل تاريخ الاجتماع.
- يجب أن يسجل المجلس الوطني للتأمين التوصيات التي يصادق عليها خلال كل دورة في المحضر ثم يرسل إلى الوزارة المكلفة بالمالية.
- يعد المجلس الوطني للتأمين تقريرا سنويا عن الوضع في قطاع التأمين ثم يرسل إلى رئيس الحكومة عن طريق الوزير المكلف بالمالية.
- يجب أن يصادق المجلس الوطني للتأمين في أول دورة له على نظامه الداخلي.
- تمول الشركات ووسطاء التأمين المجلس الوطني للتأمين وبهذه الصفة يعد الكاتب مشروع الميزانية ثم يعرضه على المجلس الوطني للتأمين بعد استشارة إدارة الرقابة للموافقة عليه.

الفرع الثالث: الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR:

أنشأ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين، أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم، حيث نجد في الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية ووزارات أخرى، شركات التأمين، المؤمن لهم...إلخ.

[1] - مبروك حسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى تحديد مفهوم التأمين من خلال دراسة مراحل نشأته، والتعريف الاقتصادي و القانوني له من خلال هذين التعريفين يمكننا أن نعرف التأمين على أنه: وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات المؤمن عليها ضد مخاطر محددة في عقد التأمين، مقابل مبلغ مالي يدفع المؤمن له، وكذلك تعرفنا عن أنواع التأمين من تأمين على الحياة إلى التأمين على الأضرار، هذا ما أدى ظهور عقد التأمين الذي يعتبر اتفاقا بين شخصين فأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية بينهما، ويقوم هذا العقد على مبادئ وأسس قانونية وفنية تميزه عن باقي العقود الأخرى، كما تطرقنا لوظائف شركات التأمين حيث أنها تلعب دورا مزدوجا، فمن جانب تقوم بتقديم الخدمات التأمينية للمستأمنين، ومن جانب آخر هي مؤسسة مالية تعمل على استثمار الأموال المجمعة لديها من أقساط المؤمن لهم لتحقيق الأرباح، كما قمنا بتقديم قطاع التأمين في الجزائر منذ مرحلة الاحتلال أين كان مسيطر عليه من طرف شركات فرنسية الى يومنا هذا إضافة لذلك قمنا بذكر وحصر لشركات التأمين التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر والتي تتكون من شركات تأمين خاصة شركات تأمين عمومية و مؤسسات تعاضديه وتطرقنا الى الهيئات المسئولة عن ضبط وتنظم نشاط القطاع والممثلة بالمجلس الوطني للتأمينات و الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

الفصل الثالث:

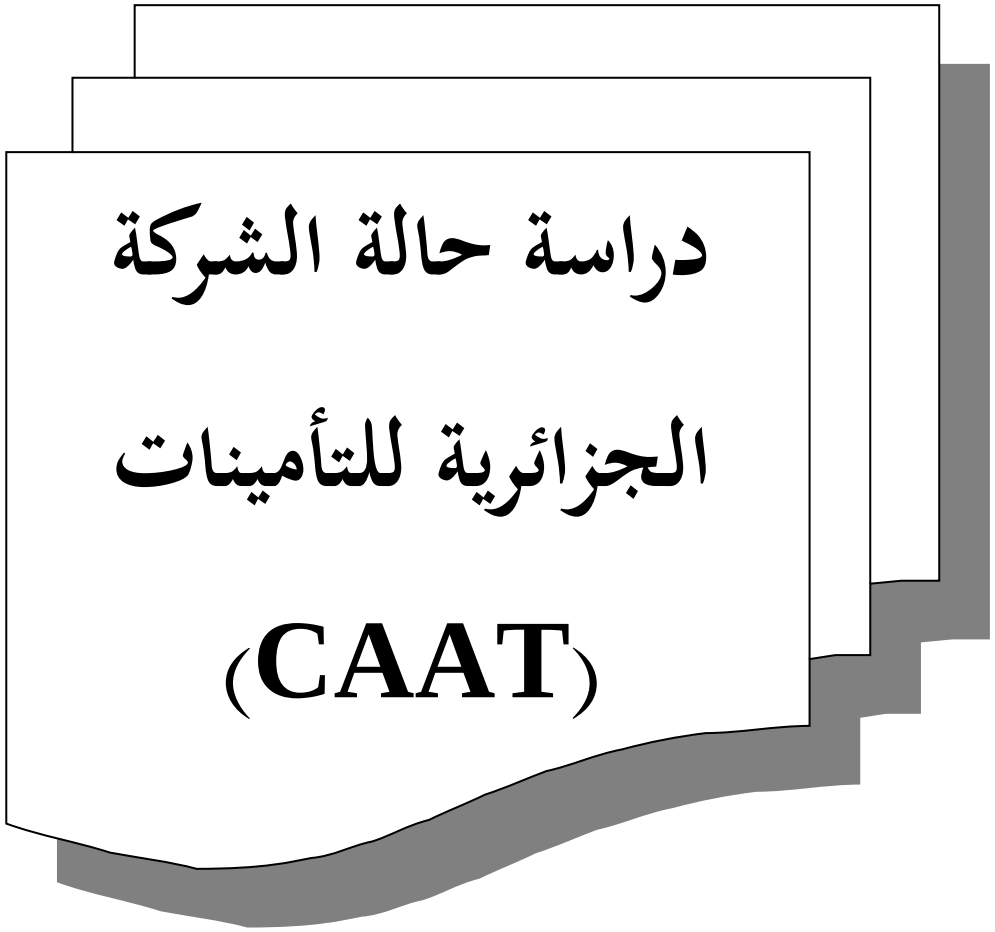

تمهيد:

تعتبر دراسة الحالة أسقاط لما تطرقنا إليه في الجانب النضري وهذا المتفق عليه ولهذا خصصنا فصل تطبيقي لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات بصفة عامة وتخصيص دراسة حالة على مستوى وكالة الوادي، للوقوف على إمكانية التامين في مواجهة المخاطر المحيطة بالمؤسسة ومدى توجه المسيرين وأصحاب القرار لتبني فكرة التأمين كأالية للإدارة أخطار المؤسسة ولتوضيح هذا التوجه قمنا بتخصيص فصل تطبيقي وتقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث قمنا في المبحث الأول تقديم لمحة عامة حول نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات ومن ثم التعرف على هيكلها التنظيمي ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني وقمنا بتطرق إلى مختلف المنتجات التأمينية المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات وكذلك تحليل النشاط المالي للشركة و تطور رقم الأعمال والتعويضات للشركة و بعده المبحث الثالث حيث دراسة حالة على مستوى وكالة الوادي للتامين ضد أخطار الحريق من طرف زبون والمتمثل في مؤسسة للصناعات الغذائية من خلال هذا المبحث تعريفنا على الشروط الواجب توافرها في حادث الحريق وكذلك تفصيل عقد تأمين خطر الحريق التي قامت به الشركة محل الدراسة مع الزبون وتعويضها عندما وقع لها حادث حريق في فترة صلاحية عقد التأمين .

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التطورات التي مرت بها الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) منذ نشأتها، وكذلك أهم الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الشركة بهدف زيادة مستويات نشاطها، إضافة لذلك سوف نقوم بعرض مختلف المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

الفرع الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات: تأسست الشركة بتاريخ 30 أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم82-85 (الملحق رقم01) بعد إعادة هيكلة الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، حيث تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) وهي شركة عمومية اقتصادية "EPE" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد رائدة في علاقاتها مع الغير وتخضع لـ[1]:

القواعد العامة المتعلقة بنظام التأمينات.

- ✓ التنظيمات التشريعية والقوانين المطبقة على أحكامها وأهدافها.
- ✓ القواعد المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.

كانت شركة (CAAT) مكلفّة قبل جانفي 1990 بتأمين عمليات النقل البحري والجوي والبري. وبعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص المفروض على شركات التأمين وكان ذلك في 01 جانفي 1990، حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأصبحت تسمى "الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)" برأس مال قدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري[2].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) منذ نشأتها عدة تغيرات هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة، وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص. فالهيكل التنظيمي الأول والذي كان معتمدا إبان فترة الاحتكار، والذي أعد على أساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط. مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص في سنة 1990 طرأت أولى التغيرات وأصبح تقسيم الهيكل يمزج بين الوظائف والفروع وهو الاتجاه الحديث للمؤسسات الآن[3].

---

[1]- Compagnie Algérienne Des Assurances، **Rapport Annuel 200،9** Algérie، 20،10 p 02.

[2]- 27-04-2017، http://www.caat.dz الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمينات

3 -Compagnie Algérienne Des Assurances، Rapport Annuel 200،9 **Op. Cit**، p22.

ومع احتدام المنافسة قررت الشركة تدعيم الهيكل التنظيمي بمديرية للتسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة 1997 لتستحدث فيما بعد مديرية مستقلة تسمى "وحدة متخصصة لتسير الأموال المنقولة".

الفرع الأول: الهيكل المركزي للشركة: يقع المقر الاجتماعي لشركة (CAAT) بالجزائر العاصمة (بئر مراد رايس)، حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة، وتكمن مهامه الأساسية في تحديد السياسة العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل.

بالإضافة إلى مهامه الأساسية يقوم المقر بمتابعة الإنتاج وإدارة الوكالات عن طريق الوحدات الجهوية، فهو يتكون من المديرية العامة والمديريات المركزية.

أولا: المديرية العامة: كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات المركزية العشر، يترأسها الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.

ثانيا: المديريات المركزية: وعددها عشرة (10) مديريات، لكل منها اختصاصاتها وهي مكلّفة بـ:

- ✓ تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات؛
- ✓ تنشيط ومراقبة تسيير مديريات الوحدات الجهوية والوكالات؛
- ✓ تقديم الاقتراحات حول الطرق والوسائل التي تسمح برفع الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من المؤسسة؛
- ✓ صياغة وتقديم منتجات جديدة؛
- ✓ إعداد مخطط عمل سنوي والذي يقدم للرئيس المدير العام.

هذا التنظيم المركزي ممثل في الشكل التالي:

الشكل (1.3): الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT)

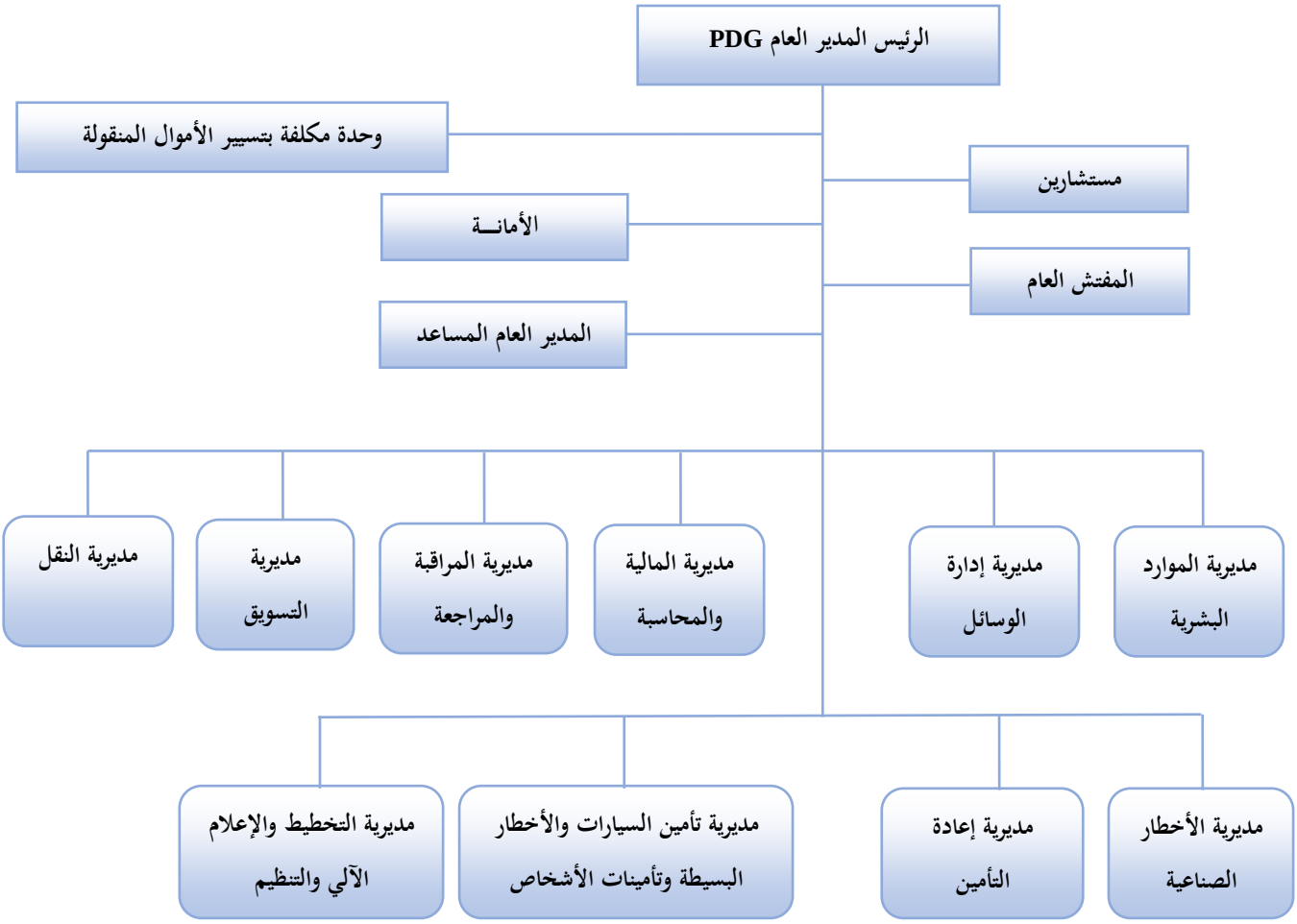

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات، قسم التنظيم.

الفرع الثاني: الهيكل اللامركزي للشركة: الهيكل اللامركزي لشركة (CAAT) يتمثل في الوحدات (الفروع) الجهوية والوكالات.

أولا: الفروع الجهوية: عبارة عن وحدات اقتصادية مستقلة نسبيا حيث يمكن تشبيهها بالمؤسسة؛ وهي وحدات جهوية منظّمة إلى مديريات ودوائر يتمثل دورها في حماية، تسيير، ربط ومراقبة نشاط المؤسسة، فهي مسؤولة عن الموارد البشرية المادية والمالية الموجهّة إليها من أجل تحقيق النشاطات والأهداف المسطرة من قبل المديرية العامة، ويبلغ عددها سبعة (07) وهي كالتالي: فرع الجزائر1، الجزائر2، الجزائر3، وهران، عنابة، قسنطينة بالإضافة إلى فرع الجنوب بغرداية، وكل فرع يترأسه مدير إضافة إلى مساعدان.

ثانيا: المفتشيات الجهوية: وعددها ثلاثة (03) مفتشيات كالتالي: وسط وغرب وشرق، وهي تابعة للمفتش العام يترأس كل واحدة منها مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.

ثالثا: الوكالات: تكون الهيكل القاعدي للمؤسسة وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن، بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية، كما تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين وتسيير العقود والتنظيمات.

الشكل رقم (2.3): الهيكل اللامركزي لشركة (CAAT).

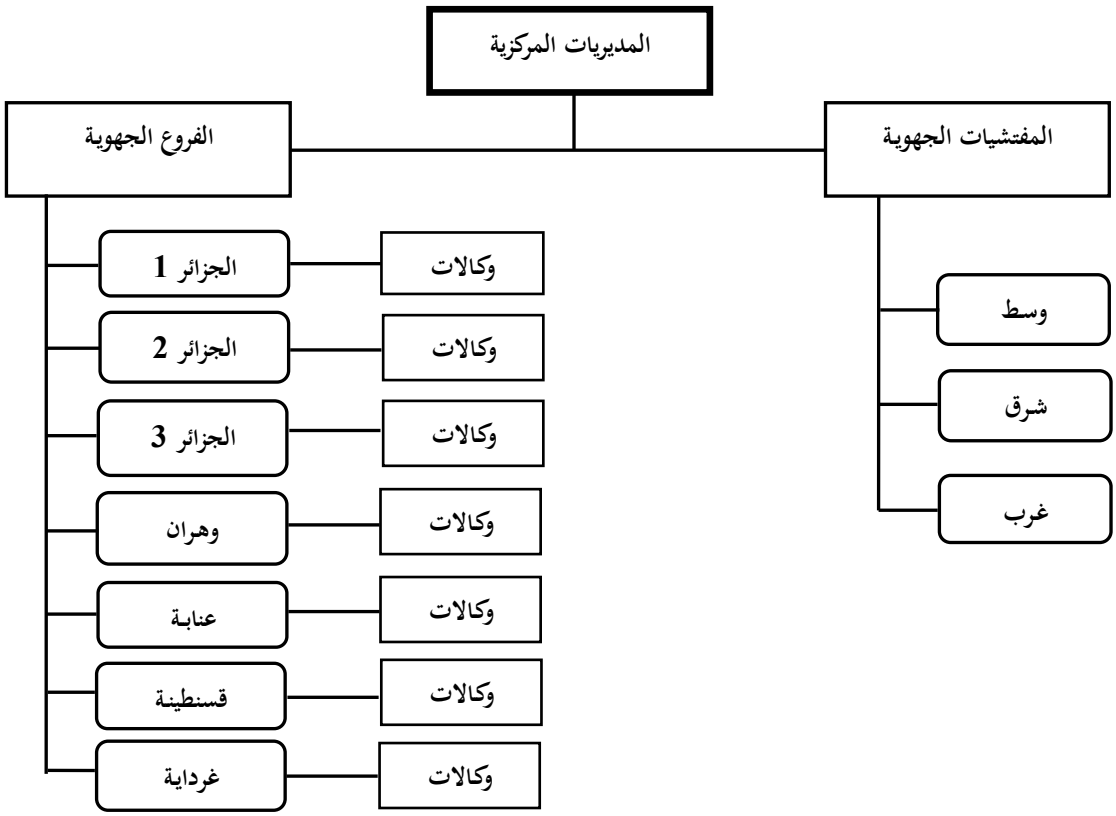

المصدر: الشركة الجزائرية للتأمينات، قسم التنظيم.

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي: يتضح لنا أن الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT) موضوع بشكل عمومي، وهذا ما يضمن رقابة فعالة وناجحة في أداء المهام هذا من جهة ومن جهة ثانية توحيد الجهود، بحيث يعمل كل مكتب ومديرية بصورة متكاملة مع باقي المديريات الأخرى للوصول إلى أفضل النتائج، كما أن طبيعة الهيكل التنظيمي في شركة (CAAT) يضمن السير الحسن للمعلومة من قمة الهرم إلى أسفله. وفيما يلي سنحاول تقديم بعض المديريات وأهم مهامها:

أولا: مديرية إعادة التأمين: الشركة الجزائرية للتأمينات تحوي مديرية مركزية خاصة بإعادة التأمين، هذه المديرية مكوّنة من فريق من التقنيين مختصين في إعادة التأمين وكذلك تكوين هذه الإطارات غني بتربصات الرسكلة في مجال إعادة التأمين المشهورة على مستوى السوق العالمية.

ثانيا: مديرية إدارة الوسائل: تتمثل مهام هذه المديرية في:

- ✓ المحافظة على الوسائل الإدارية؛
- ✓ تنظيم الوسائل ومساعدة الإداريين.

ثالثا: مديرية التسويق: تقوم هذه المديرية بـ:

- ✓ القيام بدراسة السوق، كما تتم دراسة المنتجات الجديدة؛
- ✓ وضع الإستراتيجية المالية؛
- ✓ السهر على التسويق وترقية المبيعات؛
- ✓ البحث عن وكالات إشهار واقتراح شعارات إشهارية.

رابعا: مديرية الموارد البشرية: من أجل ضمان تسيير ذاتي بتخطيط حديث يتماشى مع المعطيات العالمية للعمل، فإن الشركة تعطي الأولوية والأهمية للعنصر البشري، وهذا من خلال:

- ✓ إعداد برامج سنوية قصد تكوين العمال وهذا حسب احتياج كل دائرة من الدوائر؛
- ✓ تحديد المهام وتقسيم الوظائف وترقية العمال في المناصب؛
- ✓ تسيير الموارد البشرية حسب احتياجاتها من العمالة ووفقا لإستراتيجية المؤسسة.

خامسا: مديرية التخطيط والإعلام الآلي والتنظيم: تتمثل معظم مهامها في:

- ✓ تسهيل وتقديم الخدمة لكل الأقسام وتسييرها بطريقة عملية ومنظمة؛
- ✓ تنظيم وتنشيط الملتقيات والمنتديات وإصدار مجلة الشركة.

سادسا: مديرية المحاسبة والمالية: تكتسب إدارة المالية والمحاسبة أهمية قصوى في أي مؤسسة لاسيما مؤسسة (CAAT) التي تعتبر من أكبر شركات التأمين في الجزائر.

تحوي إدارة المالية والمحاسبة في شركة (CAAT) على أربع (04) مديريات فرعية هي:

- ✓ المديرية الفرعية للمالية،
- ✓ المديرية الفرعية للمحاسبة العامة،
- ✓ المديرية الفرعية لمحاسبة الوسطاء،
- ✓ المديرية الفرعية للتوظيفات المالية.

سابعا: مديرية المراقبة والمراجعة: وتعمل على ضمان سير النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية للشركة، ونستطيع أن نختصر مهامها بالنقاط التالية:

- ✓ التحقق من قانونية وصحة مختلف العمليات المنجزة (التقنية، التجارية، الإدارية المالية والمحاسبية)؛
- ✓ اختبار سلامة التنظيم داخل المصالح وطرق التسيير المعتمدة واقتراح التعديلات اللازمة؛
- ✓ التحقق من العقلانية في التسيير ومستوى الفعالية المحققة؛
- ✓ التحقق من تطبيق إجراءات التسيير الكاملة واقتراح التحسينات اللازمة؛
- ✓ القيام بعمليات تدخل مفاجئة، وهذا بموافقة الإدارة العامة للتأكد من سلامة العمليات؛
- ✓ اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات الاستعجالية والطارئة بهدف إعادة النظام للحالة العادية؛
- ✓ إعداد برنامج سداسي للمراجعة الذي يتم على أساسه عمليات التدخل وتصادق عليه الإدارة العامة.

خلال سنة 2015 المؤسسة عملت على توسيع شبكتها التوزيعية، والتي ستسمح لها بتقوية وجودها على مستوى الإقليم الوطني، حيث وضعت شبكة تجارية لزبائنها تتكون من 159 منفذ تجزئة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، موزعة كما يلي[1]:

- 103 وكالة مباشرة منتشرة عبر كافة الإقليم الوطني.
- 56 وكيل عام للتأمين معتمد من طرف الشركة لتمثيلها في بعض المناطق التي لا تغطيها الوكالات.

تحاول (CAAT) دائما تنويع وتقوية القدرة التوزيعية لمنتجاتها، وهذا من خلال إستراتيجية التوزيع المثلى للوكالات وتنويع محفظة نشاطها بهدف تغطية العديد من الأخطار.

الفرع الثالث: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي

أولا: نشأة وكالة الوادي

تعتبر وكالة الوادي إحدى الوكالات التابعة للشركة الجزائرية (CAAT)، وقد تأسست في 21 جوان 1993، مقرها في البداية كان في بلدية الرباح، حيث فتحت أبوابها في 02 نوفمبر 1993 بأربعة موظفين وحارسين برقم أعمال ضعيف، وبقيت الوكالة لمدة عامين بالرباح ثم حول مقرها سنة 1995 إلى الوادي بالحي الإداري 05 جويلية 1962، وبعد النمو الكبير الذي شهدته الوكالة في السنوات الاخيرة سوى من حيث عدد الزبائن أو من حيث رقم الاعمال فقد قررت المديرية العامة للشركة انجاز مقر للوكالة يليق بسمعة الشركة من جهة ويلبي تطلعات الزبائن من ناحية أخرى، وهو ما تجسد بالفعل يوم 02 فيفري 2017 حيث تم تدشين وافتتاح مقرها الجديد من طرف السيد بن ميسة يوسف الرئيس المدير العام للشركة، وهي موجودة بحي الرمال، ورمز الوكالة هو (348).

[1]- Compagnie Algérienne Des Assurances، Rapport Annuel 20،15 **ALGER**، p 19.

الشكل (3.3): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة الوادي

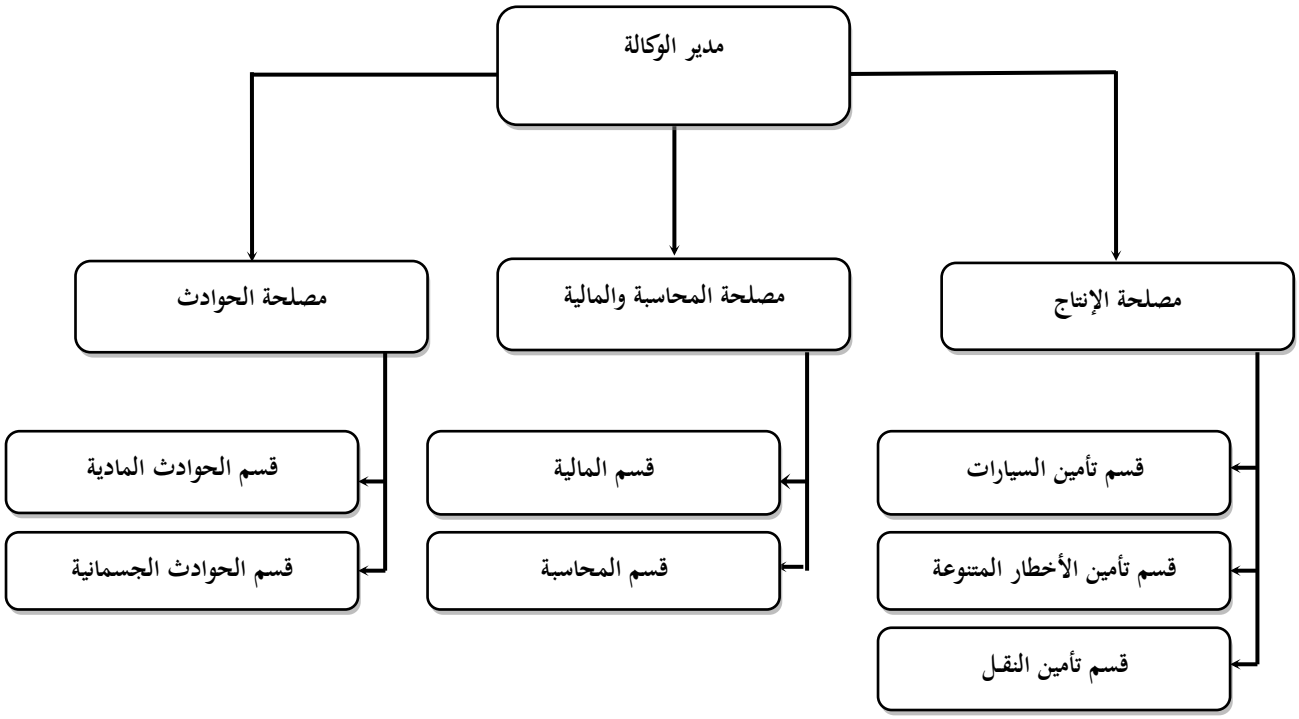

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للنشاط التقني للشركة

من خلال هذا المبحث سوف نحاول عدد العقود والمؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات– وكالة الوادي للفترة 2010-2018 وأنواع المنتجات التأمينية المقدمة من طرف شركة وتحليل النشاط التقني لشركة CAATمن خلا تحليل الوضعية المالية للشركة وإبراز دور ذلك في تغطية الأخطار وكذا تحليل مبالغ الإنتاج والتعويضات المسددة، وما مدى تأثير ذلك على الوضع المالي للشركة.

المطلب الأول: المؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات

سوف تحليل نحاول عدد العقود والمؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي – والغرض من ذلك اخذ صورة على إقبال المؤسسات على التامين على الأخطار كإحدى آيات مواجهتها حيث نلاحظ في الجدولان عدد المؤسسات في تزايد حيث بلغ العد 138 مؤسسة سنة 2018 أي بنسبة 139% مقارنة بسنة 2010.

الجدول (1.3): المؤسسات المؤمنة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي خلال الفترة 2010/2018

السنوات / العدد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات المؤمنة	38	40	45	55	55	83	117	114	138

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق وكالة الوادي

المطلب الثاني: المنتج التأميني المقدم من طرف شركة (CAAT)

تهتم شركة (CAAT) بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وبمختلف التوظيفات المالية، وتدور مهام الشركة حول ممارسة جميع أنواع التأمين التالية[1]:

الفرع الأول: تأمينات السيارات: يهدف التأمين على السيارات إلى حماية المؤمن له من الخسائر المادية الناتجة عن حدوث أحد أو كل هذه الأخطار سواء بالنسبة للغير أو بالنسبة للسيارة نفسها أو قائد السيارة أو أحد ركابها ومنها:

أ. أخطار المسؤولية المدنية تجاه الغير: وتشمل جميع الأخطار المتعلقة بمسؤولية مالك السيارة اتجاه الغير عن الأضرار والخسائر التي تلحق بهم نتيجة خطأ أو إهمال من جانبه أو من جانب التابعين له، وهذا في حالة تحرك المركبة أو أثناء توقفها، وتنقسم إلى قسمين:

- الخسائر التي تصيب الغير في شخصه: وتتمثل هذه الخسائر في المصاريف الطبية والأجر الضائع وتعويض العجز الدائم أو الوفاة، لذلك تلتزم شركات التأمين في التأمين الإجباري على المركبة بتغطية الأضرار المادية والجسمانية التي يتسبب في حدوثها المؤمن له للغير.
- الخسائر التي تصيب الغير في ممتلكاته: والمقصود بممتلكات الغير كل عقار أو منقول بما في ذلك سيارات الغير.

ب. الأخطار التي تتعرض لها السيارة نفسها والمنقولات عليها: وتشمل هذه الأخطار كل من:

- التصادم أو الانقلاب والعمل العدائي؛
- الحريق والانفجار سواء كان داخلي أو خارجي والاشتعال الذاتي؛
- السرقة والسطو أو اقتحام السيارة وسرقة بعض أجزائها، كذلك انكسار الزجاج.

[1]– الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) .http://www.caat.dz .

الفرع الثاني: التأمين من الأخطار المتنوعة: يتألف هذا الفرع من التأمين من عدّة أنواع من الأخطار منها: الأخطار البسيطة والأخطار الصناعية.

أ. **الأخطار البسيطة:** وهي مكوّنة من عدّة أنواع من التأمين:

- **التأمين من المسؤولية:** تقوم الشركة بتغطية الضرر الذي قد يتسبب فيه المؤمن له للغير في شخصه أو ممتلكاته، ويضم تأمين المسؤولية المدنية المهنية والمسؤولية المدنية للتشغيل.
- **التأمين من الحريق والحوادث والأخطار الملحقة به:** تضمن الشركة بمقتضي هذا العقد للمؤمن له جميع الأضرار المادية التي تتسبب فيها النيران.
- **تأمين أضرار المياه:** تضمن الشركة للمؤمن له جميع الأضرار المادية التي تحدث للأشياء المنقولة والثابتة والناتجة عن خطر تسرب المياه.
- **التأمين من السرقة:** تضمن الشركة للمؤمن له الخطر الذي يصيبه بسبب السرقة أو محاولة السطو على مال المؤمن أو اقتحام منزله؛ ويتمثل مال المؤمن في نقوده، مجوهراته، أمتعته، بضائعه أو سيارته وغير ذلك من المنقولات ويشمل ضمان المؤمن سرقة هذه الأشياء أو إتلافها أو تحطيمها.
- **تأمين كسر الزجاج:** هنا تضمن الشركة للمؤمن له التعويض ضد الخسائر التي تحدث لجميع أنواع الزجاج من كسر، كزجاج النوافذ والمرايا، لافتات المحلات، الخ.
- **التأمين المتعدد الأخطار المتعلق بالسكن:** تضمن الشركة من خلال هذا العقد للمؤمن له جميع الأضرار المادية الناجمة عن عدّة أخطار كالسرقة، الحريق، تسرب المياه، كسر الزجاج،... الخ.

ب. **الأخطار الصناعية:** وهي كذلك تتألف من عدّة أنواع من التأمين:

- **تأمين تحطم الآلات:** بناءا على العقد فإن الشركة تضمن للمؤمن له تعويض جميع الأضرار المادية؛ كخسارة أو تحطم وخصوصا كسر هذه الآلات أثناء عملية تركيبها وكذلك أثناء توقفها أو تشغيلها، أثناء عملية تفكيكها وإعادة تركيبها، أثناء التعبئة أو التفريغ وكذلك أثناء عملية الاستعمال أو تغيير موضعها في المؤسسة المؤمنة.
- **تأمين أخطار البناء:** تقوم الشركة بالتأمين على الأخطار الناجمة عن أشغال البناء والمقاولات.
- **التأمين على جميع أخطار التركيب:** يضمن المؤمن للمؤمن له التغطية من جميع الأخطار التي تسبب أضرارا أو خسائر للعتاد المؤمن عليه (الآلات، الأجهزة) والتي تحدث خصوصا بسبب:
  - ✓ الأخطار والحوادث في التركيب؛
  - ✓ الحرائق، الإنفجارات، سقوط الصواعق، الأخطار الكهربائية؛

✓ الحوادث الطبيعية (الزلازل، الفيضانات... الخ).

- **تأمين أخطار أجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية**: يضمن المؤمن للمؤمن له الأضرار أو الخسائر اللاحقة بأجهزة الإعلام الآلي والأجهزة الإلكترونية عموما، بالإضافة إلى مصاريف إصلاح واستبدال قطع هذه الأجهزة، وهي تغطي الأضرار الناجمة من الأسباب التالية:
  - ✓ الإنفجارات، الصواعق، الحرائق، عمل من المياه أو الرطوبة؛
  - ✓ بسبب عيب في المبني أو خطأ في تركيب الأجهزة؛
  - ✓ بسبب السرقة أو النهب؛
  - ✓ بسبب خلل في ذاكرة الحاسوب أو في الشبكة الكهربائية.
- **التأمين المتعلق بالنقل**: تنوعت تأمينات النقل بتنوع وسائله فمنها البحرية والجوية والبرية، ولكل منها دور مهم في نقل البضائع والأشخاص.
- **تأمين نقل البضائع**: إن جميع البضائع عند نقلها برا أو جوا أو بحرا تكون معرّضة لأخطار عديدة، لذلك أوجدت الشركة مجموعة من الوثائق لتغطية الأخطار التي تتعرض لها هذه البضائع، مهما كانت طبيعتها ونوع الوسيلة المستعملة لنقلها، وذلك أثناء عملية نقلها أو شحنها أو تفريغها.
- **التأمين على هياكل المراكب البرية والبحرية والجوية**
  - ✓ التأمين على السفينة: ويشتمل التأمين على هيكل السفينة وملحقاته التي تكون جزءا منه وتكون ضرورية لاستغلالها سواء كانت ملتصقة بالهيكل أو منفصلة عليه.
  - ✓ التأمين على هياكل المراكب الجوية: تضمن الشركة من خلاله التأمين على جسم المركبة والتجهيزات التي تكون ضرورية لاستعمالها وتابعة لها، بما في ذلك أجهزة الاتصال ومختلف الآلات اللازمة لتشغيلها.
- **التأمين على المسؤولية المدنية**
  - ✓ التأمين على المسؤولية المدنية البحرية: ويهدف هذا النوع من التأمين إلى:
  - ✓ التأمين على المسؤولية المدنية للناقل البري للبضائع
  - ✓ ج. التأمين على المسؤولية المدنية للناقل الجوي
- **التأمين على الأشخاص**: تقدم الشركة في هذا الفرع من التأمين أنواع عديدة منها:

- ✓ التأمين على الحياة: تتعهد الشركة مقابل القسط بمنح المكتتب أو الغير المعيّن من طرفه مبلغا محددا (رأسمال أو ريع) في حالة وفاة المؤمن له أو في حالة بقائه على قيد الحياة إلى تاريخ معين.
- ✓ أشكال أخرى للتأمين على الأشخاص: يمكن أن يتخذ التأمين على الأشخاص عموما شكلا فرديا أو شكلا جماعيا.

- **تأمين الكوارث الطبيعية (**CAT-NAT**)**: يضمن هذا النوع من التأمين للمؤمن له جميع الأضرار التي تصيبه فيما يملكه من ممتلكات سواء كانت منقولات أو عقارات، والتي تتسبب فيها كارثة طبيعية كالهزات الأرضية، الفيضانات أو أي حادث آخر يعد كارثة طبيعية.

في البداية كان هذا النوع من التأمين اختياري في الجزائر، ولكن بعد حدوث زلزال 21 ماي 2003 أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 03/12 الصادر في 26 أوت 2003 والقاضي بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيث ينص على أنه:» يتعين على كل المالكين لملك عقاري مبني يقع في الجزائر سواء شخصا طبيعيا كان أو معنويا ماعدا الدولة أن يكتتب عقد تأمين على الأضرار يضمن هنا الملك من آثار الكوارث الطبيعية»[1].

المطلب الثالث: تحليل النشاط التقني لشركة CAAT

الفرع الأول: تحليل النشاط المالي لشركة CAAT

تساهم الشركة الجزائرية للتأمينات في رأسمال عدة شركات، فنجـــدها في 31 ديسمبر 2017 مساهمة في رأسمال 14 شركة، هذه الاشتراكات بلغت مبلغ 210 932 3 ألف دج [2]، والجدول التالي يوضح مجموع اشتراكات شركة (CAAT).

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الأمر رقم 12-03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالتأمين على الكوارث الطبيعية، ص 04.

[2] -Compagnie Algérienne Des Assurances، Rapport Annuel 2017، **Op. Cit**، p27.

الجدول (2.3): مجموع اشتراكات (CAAT) في رأسمال الشركات الوحدة: ألف دج

الشركات	مبلغ الاشتراكات
CAGEX	200 000
AMNAL	52 000
EXAL	127 980
SRH	130 000
SIH	2 024 000
SGCI	41 800
IAHEF	3 344
ALFA	16 500
ASSUR-IMMO	260 000
VERITAL	1 360
AFRICA-RE	522 226
T. LIFE ALGERRIE	550 000
EHEA	2 000
BUA	1 000
المجموع	**3 932 210**

Source : Compagnie Algérienne Des Assurances، **Rapport Annuel 2017**، Algérie ، p27.

من خلال هذه المساهمات شركة (CAAT) تحاول أن تتبنى إستراتيجية جيدة من خلال تنويع محفظتها المالية، هذه الإستراتيجية ستنعكس إيجابا على الشركة من خلال ثقة متعامليها وزبائنها على أداء التزاماتها تجاههم، وبمبلغ استثمار قدر بـ 210 932 3 ألف دج تكون الشركة قد حققت زيادة تقدر بـ 419 697 ألف دج، أي بزيادة تقدر 21.56 % بالنسبة لسنة 2016.

الفرع الثاني: المنتجات المالية: تحسن وضعية شركة CAAT يترجم بارتفاع حجم المنتجات المالية بمبلغ 849 557 ألف دج، أي بزيادة تقدر بِ 7% من حصيلة سنة 2016.

الفرع الثالث: النتائج: في نهاية سنة 2017 حققت الشركة نتيجة صافية بمبلغ 987 509 2 ألف دج، أي بزيادة تقدر بِ 7% من حصيلة سنة 2016.

الفرع الثاني: تطور الإنتاج والتعويضات لشركة CAAT

أولا: تحليل إنتاج لشركة CAAT **خلال الفترة 2018/2005**

الأقساط الصافية المحصلة في سنة 2005 بلغت 7.392 مليار دج، بانخفاض قدره 1.5 مليار دج، أي بمعدل 17% أقل عن سنة 2004 حيث كانت تقدر بـ 8.914 مليار دج، أما في سنة 2007 ارتفع الإنتاج الصافي إلى 10.588 مليار دج، بزيادة قدرها 2.5 مليار دج مقارنة بسنة 2006 حيث سجل 8.067 مليار دج، أي بنسبة

زيادة بلغت 31%، وفي السنة المالية 2009 ارتفعت الأقساط المحصلة إلى 13.345 مليار دج، بزيادة قاربت 700 مليون دج مقارنة بسنة 2008 أين كانت تقدر 12.667 مليار دج، أي بنسبة زيادة 05%. في السنتين 2010 و2011 حققت الشركة إنتاج بقيمة 083.14 مليار دج 14.636 مليار دج على الترتيب وبنسبة نمو بلغت 04%. أما في سنة 2013 فبلغ مجموع الأقساط المحصلة رقما قياسيا حيث وصلت إلى مبلغ 113.18 مليار دج بزيادة قدرها 17% عن سنة 2012 حيث بلغ مجموع الأقساط ما قيمته 15.501 مليار دج، في سنة 2014 فبلغ مجموع الأقساط المحصلة رقما قياسيا حيث وصلت إلى مبلغ 192.20 مليار دج بزيادة قدرها 11% في سنة 2017 فبلغ مجموع الأقساط المحصلة رقما قياسيا حيث وصلت إلى مبلغ 128.23 مليار دج بزيادة قدرها 3% في سنة 2018 فبلغ مجموع الأقساط المحصلة رقما قياسيا حيث وصلت إلى مبلغ 925.24 مليار دج بزيادة قدرها 8%

هذه الإنجازات تحققت من السعي وراء سياسة تجارية تركز على جودة الخدمة. وقد أدى هذا الجهد في الإبقاء على كبار العملاء في محفظة الشركة، وزيادة في فروع السيارات والمسؤولية العامة والنقل[1].

الجدول (3.3): الأقساط المحصلة حسب فروع التأمين خلال الفترة 2018/2005 الوحدة: ألف دج

فروع التأمين	تأمينات الأشخاص	تأمينات السيارات	تأمينات النقل	تأمينات I.A.R. D	تأمينات القرض	المجموع
2005	313.208	2 774.643	1 269.233	2 887.995	156.115	7 392.194
2006	337.243	3 006.403	1 205.541	3 300.562	218.224	8 067.973
2007	359.611	3 737.639	1 184.676	4 752.182	554.026	10 588.134
2008	546.600	3 988.955	1 386.592	6 397.953	347.273	12 667.373
2009	705.461	3 992.580	1 573.974	6 890.474	182.988	13 345.477
2010	626.208	4 266.883	1 939.696	7 211.077	39.370	14 083.234
2011	324.553	4 986.124	1 774.822	7 538.888	12.151	14 636.538
2012	-	5 828.944	1 355.200	8 317.195	0.544	15 501.883
2013	-	7 249.700	1 409.004	9 453.337	1.848	18 113.889
2014	-	7 798.577	1 529.331	10 863.202	1.246	20 192.356
2015	-	7 650.782	1 359.919	12 147.911	1.468	21 160.080
2016	-	7 892.566	1 940.290	12 776.689	6.151	22 615.696
2017	-	7 553.422	1 497.884	14 009.685	67.449	23 128.440
2018	-	8 007.422	1 956.884	15 524.685	69.564	24 925.080

المصدر: من إعدادا الطلبة بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2018/2005.

[1] -Compagnie Algérienne Des Assurances، Rapport Annuel 2007، Algérie، 2008، pp 06- 08.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

– فرع تأمينات الحريق والممتلكات والمسؤولية المدنية (IARD):

*** فرع الحريق:** سجل هذا الفرع انخفاض كبير بنسبة 55% في رقم الأعمال المسجل خلال سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، أما في سنة 2007 فقد حقق هذا الفرع ارتفاعا كبيرا وذلك بسبب زيادة عدد التسجيلات في قطاع تأمين الحريق والأخطار الملحقة، وهذه الزيادة ستفيد المؤسسة في تنمية المحفظة المالية، حيث سجل هذا الفرع زيادة بنسبة 56% بما يقارب 1 مليار دج مقارنة بسنة 2006.

حقق هذا الفرع إنتاج إضافي صافي بـ 934 مليون دج في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بنسبة زيادة بلغت 33%، هذه الزيادة الكبيرة في رقم الأعمال، بينما إذا ما قارنا رقم الأعمال بسنة 2016 فنجده أنه تضاعف تقريبا وهو ناتج عن جلب أعمال جديدة مرتبطة بشكل خاص بالاكتتاب على الخطر الصناعي لشركة "سوناطراك"، ودخول المحطات الكهربائية لشركة "سونلغاز" حيز الاستغلال.

*** فرع أضرار الممتلكات والمسؤولية المدنية:** هذا الفرع يحوي بشكل خاص على الخطر المتعلق بهندسة الآلات ومخاطر تشغيلها، وقد سجل سنة 2005 انخفاض بنسبة 15% مقارنة بسنة 2004، أما في2007 فإن هذا القطاع حقق زيادة في الأقساط المحصلة بنسبة 71% مقارنة بسنة 2006. هذه الزيادة الواضحة مرتبطة بارتفاع إمكانيات التأمين الناجمة عن تنفيذ مشاريع كبرى في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

مبلغ الأقساط المحصلة في هذا الفرع تقهقر بنسبة 09% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، هذا الانخفاض ناتج من خاصية عدم قابلية التجديد لهذه الأعمال.

ففي سنة 2008 بلغ حجم الاكتتاب في هذا الفرع مستوى استثنائي بتغطية مشاريع ضخمة مثل: المحطة الكهربائية "Koudiet Draouch" والمركب الجديد لتمييع الغاز "GNL" بسكيكدة.

أما في سنة 2011 ارتفعت الأقساط بنسبة 12% عن السنة الماضية، ساهم فيها بشكل كبير رقم الأعمال المسجل في فرع تأمين البناء والإنشاءات.

سجل زيادة في سنة 2016 بمعدل 18% مقارنة بسنة 2015، ويرجع ذلك إلى نجاح الشركة في تغطية المشاريع مما جلب لها عملاء جدد محليين وأجانب، كما أحرزت تقدما في تأمين التجهيزات (آلات البناء ومعدات الهدم) وتأمين الخسارة التشغيلية.

* وإجمالا فإن فرع تأمينات الحريق والممتلكات والمسؤولية المدنية (IARD)المختلفة سجل ارتفاعا بنسبة 14% في رقم الأعمال المسجل خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بسبب إبرام صفقات جديدة ورفع رأسمال عقود سابقة، أما في سنة 2015 فقد حقق هذا الفرع ارتفاع وذلك بسبب زيادة عدد التسجيلات في قطاع تأمين

الأخطار الهندسية ورفع رأسمال عقود أخرى، وهذه الزيادة سمحت للمؤسسة بتنمية المحفظة المالية، حيث سجل هذا الفرع زيادة بنسبة 12 %أي ما يفوق 1 مليار دج مقارنة بسنة 2014. استمر هذا الفرع في تحقيق نتائج إيجابية حيث سجل إنتاج إضافي صافي بـ 47 مليار دج في الخمس السنوات الاخيرة أي في سنة 2018.

– **فرع تأمين السيارات:** الأقساط المحصلة سنة 2005 في هذا الفرع ارتفعت بـ 16%، حيث بلغت 2.774 مليار دج مقابل 2.384 مليار دج في سنة 2004 رغم خروج أسطول "سوناطراك" من المحفظة المالية، أما في سنة 2007 فارتفعت الأقساط المحصلة في فرع السيارات بـ 24% مقارنة بسنة 2006، ويفسر هذا الارتفاع بتحسين ظروف الاكتتاب على التأمين على أضرار السيارات الجديدة، وبازدياد حظيرة السيارات الناتج من سياسة القروض الاستهلاكية الممنوحة من طرف البنوك.

واستقر مستوى الأقساط المحصلة في هذا الفرع خلال السنوات الأخيرة 2008-2011.

الأقساط المحصلة سنة 2013 في هذا الفرع ارتفعت بـ 24%، حيث بلغت 7.249 مليون دج مقابل 7.828 مليون دج في سنة 2012 بسبب دخول زبائن جدد في المحفظة المالية للشركة وكذلك رفع نسبة التأمين عن كافة الأخطار، أما في سنة 2015 سجل انخفاض في الأقساط المحصلة في فرع السيارات بـ 02% مقارنة بسنة 2014، ويفسر هذا الانخفاض بتراجع الدولة عن سياسة القروض (ANSEJ, CNAC) الممنوحة من طرف البنوك وكذلك خفض عدد السيارات المستوردة, واستقر مستوى الأقساط المحصلة في هذا الفرع خلال ثلاث السنوات السنتين الأخيرة 2016 و2017 و2018 مع تسجيل نسبة نمو أقل من 11%.

– **فرع تأمينات النقل:** سجل هذا الفرع انخفاض في رقم أعمال فرع البضائع المنقولة خلال سنة 2005 مقارنة بسنة 2004، وهذا بسبب عدم تجديد عقد النقل البحري للزبون سوناطراك، وعوّض هذا الانخفاض جزئيا بالاكتتاب في التأمين على هياكل السفن للزبون (CNAN) والهياكل الجوية.

وسجل في 2007 تغير طفيف سلبي بنسبة 2% مقارنة بسنة 2006، هذا الانخفاض حدث أساسا بسبب انخفاض التسجيلات في فرع البضائع المنقولة المقدر بـ 9%.

أما التأمينات الجوية فسجلت أيضا انخفاض في حجم الأقساط المرتبطة بتحسين نسب توظيف الأموال في إعادة التأمين، وبالعكس فإن فرع التأمين البحري استفاد من تحسن رقم الأعمال بـ 7% الناتج من الحفاظ على المحفظة المالية، والتطور الحاصل في تأمين قوارب الصيد والسفر.

وفي سنة 2009 سجل هذا الفرع زيادة في الإنتاج تقدر بـ 14% مقارنة بسنة 2008؛ وذلك راجع لزيادة نسبة التأمينات الجوية (هياكل ومسؤولية مدنية) التي ارتفعت بـ 76% بفضل تغطية الجهاز الجديد لأسطول الزبون (GLAM).

في سنة 2011 بلغ حجم الأقساط 1.775 مليار دج، بمعدل انخفاض قدره 08% عن سنة 2010.

أما في سنة 2013 تطور القطاع بمعدل 4% عن سنة 2012، ساهم فيها دخول مجموعة معدات بحرية جديدة (قاطرات) إلى محفظة فرع تأمينات النقل البحري، أما خلال السنوات الثلاث الأخيرة رقم الأعمال في حدود متقاربة حيث قدر سنة 2016 مبلغ 386 1 مليار دج.

في سنة 2013 سجل تأمينات النقل زيادة في الإنتاج تقدر بـ 04% مقارنة بسنة 2012؛ وذلك راجع لزيادة نسبة التأمينات البحرية (هياكل ومسؤولية مدنية)، وسجل هذا الفرع انخفاض في الأقساط المحصلة يقدر بـ 11% خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 حيث يفسر بتراجع رقم أعمال تأمين البضائع المنقولة بحرا بسبب سياسة خفض الواردات، وفي سنة 2016 سجل هذا الفرع زيادة معتبرة في الإنتاج تقدر بـ 43% مقارنة بسنة 2015؛ وذلك راجع لزيادة نسبة التأمينات البحرية بسبب شراء زبائن معدات بحرية جديدة، وفي سنة 2017 تواصل نمو حجم الأقساط المحصلة في فرع تأمينات النقل بـ 05% عن سنة 2016 وارتفع حجم الأقساط المحصلة في فرع تأمينات النقل بـ 30% في سنة 2018 عن السنة السابقة .

– تأمينات الأشخاص: شهد هذا الفرع ارتفاع كبير في سنة 2005 بفضل كثرة العقود المكتتبة في التشكيلة الجديدة لمنتج تأمين السفر (AVA) منذ سبتمبر 2004، ويتميز فرع تأمينات الأشخاص بتنوع المنتجات لذلك فهو مستمر في الزيادة بتحقيق تطور بلغ 7% في خلال سنة 2007، وهذا بفضل التأمين الجماعي الذي يشكل أساس هذه المحفظة المالية متبوع بالتأمين على السفر والمساعدات الذي زاد بنسبة 3% مقارنة بسنة 2006، وفي سنة 2009 سجل زيادة بنسبة 29% مقارنة بسنة 2008، وهذا بفضل الحفاظ على عقود التأمين الجماعي في المحفظة المالية وكذا ارتفاع الأقساط الناتجة من ارتفاع الأجور التي على أساسها يتم حساب الأقساط.

بلغ حجم الإنتاج 325 مليون دج في النصف الأول من سنة 2011، هذا لأنه في النصف الثاني من السنة تم نقل هذا الفرع إلى الشركة الجديدة TALA المختصة في تأمينات الأشخاص.

الشكل (4.3): تطور الأقساط المحصلة خلال الفترة 2018/2005 الوحدة: مليون دج

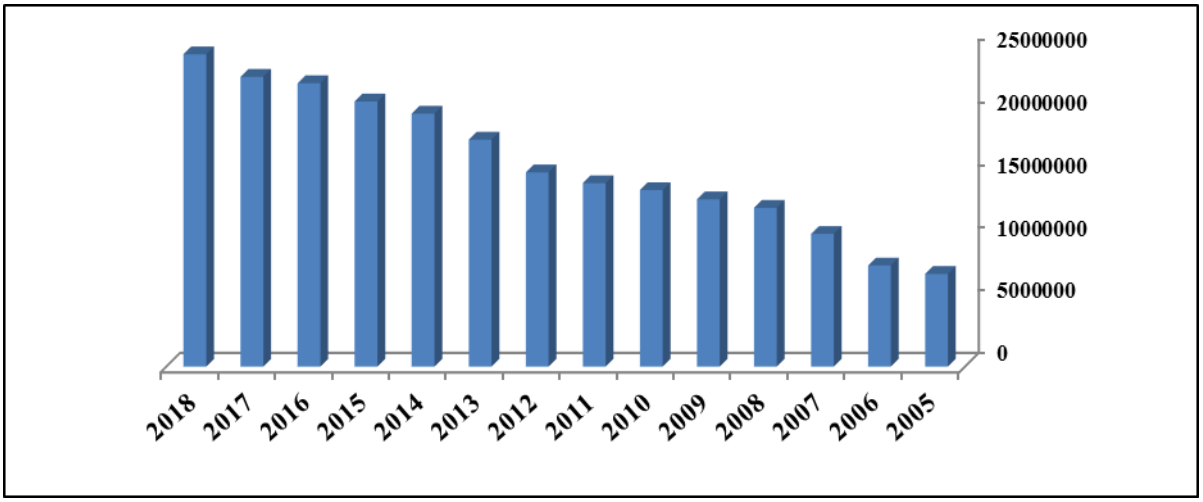

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة.

ثانيا: تحليل إنتاج الشركة الجزائرية للتأمينات – وكالة الوادي خلال الفترة 2010–2018

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة للعدد العقود كانت في سنة 2014 حيث بلغت 15329 عقد أي بنسبة زيادة 108% مقارنة بسنة 2010 ومبلغ الإنتاج وصل إلى 177 مليون دج مقابل 101 مليون دج في عام 2010، بزيادة قدرها 175% ونسبة الارتفاع الأكبر الإنتاج كانت في فرع تامين السيارات.

الجدول (4.3): إنتاج الشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي خلال الفترة 2010–2018 المبالغ: ألف دج

السنوات / الإنتاج	العدد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأمين السيارات	عدد العقود	7.169	7.564	12.506	13.748	12.993	12.399	14.403	16.493	18.855
	مبالغ الإنتاج	71.948	75.735	121.704	143.710	122.150	89.262	86.788	84.853	98.687
تأمين الأخطار المتنوعة	عدد العقود	6.856	8.042	3.270	2.947	2.159	2.006	1.567	1.135	919
	مبالغ الإنتاج	27.544	15.188	41.305	61.974	53.380	39.825	28.470	38.257	35.018
تأمين النقل	عدد العقود	295	310	417	390	176	89	76	49	59
	مبالغ الإنتاج	1.457	1.534	1.859	1.587	8634	530	506	621	992
---	مجموع الإنتاج	**100.949**	**92.457**	**164.868**	**207.271**	**176.394**	**129.617**	**115.764**	**123.731**	**134.697**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق وكالة الوادي

ثانيا: تحليل تعويضات لشركة CAAT خلال الفترة 2018/2005

مبلغ التعويضات المدفوعة في سنة 2005 ارتفع إلى قرابة 37 مليار دج، بمعنى زيادة بنسبة 1029% مقارنة بسنة 2004؛ هذا الارتفاع الهام نتج أساسا من تسوية تعويضات حادثة انفجار الوحدة 40 من مركب تمييع الغاز "GNL" بسكيكدة في جانفي 2004.

دفعت (CAAT) سنة 2007 مبلغ 5.615 مليار دج كتعويضات، بنسبة زيادة 31% عن 2006.

مستوى التعويضات المدفوعة من طرف شركة (CAAT) في سنة 2009 بلغ 6.586 مليار دج مقابل 6.262 مليار دج سنة 2008، أي بنسبة زيادة 05%.

وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات في سنة 2011 إلى 7.121 مليار دج مقابل 6.523 مليار دج سنة 2010، بمعدل نمو بلغ 9%. التعويضات المدفوعة سنة 2013 وصلت إلى 8.300 مليار دج مقابل 7.792 مليار في عام 2012، بزيادة قدرها 7%.

التعويضات المدفوعة سنة 2015 وصلت إلى 12.759 مليار دج مقابل 9.611 مليار في عام 2014، بزيادة قدرها 33%.

وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات في سنة 2017 إلى 13.428 مليار دج مقابل 11.796 مليار دج سنة 2016، بمعدل نمو بلغ 14%.

وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات في سنة 2018 إلى 15.610 مليار دج مقابل 13.428 مليار دج سنة 2017، بمعدل نمو بلغ 16%.

الجدول (5.3): التعويضات المدفوعة حسب فروع التأمين 2018/2005 الوحدة: ألف دج

فروع التأمين	تأمينات الأشخاص	تأمينات السيارات	تأمينات النقل	تأمينات I.A.R.D	تأمينات القرض	المجموع
2005	221.888	2 375.175	336.871	33 858.742	6.355	36 799.031
2006	205.245	2 714.774	400.265	938.748	18.382	4 277.413
2007	200.306	3 375.240	963.054	1 039.755	36.447	5 614.802
2008	215.141	4 051.484	806.750	1 057.354	131.057	6 261.786
2009	268.491	4 395.640	368.194	1 419.974	134.023	6 586.322
2010	273.607	3 833.177	1 025.674	1 289.845	100.259	6 522.562
2011	208.281	4 190.496	734.709	1 918.078	69.611	7 121.175
2012	-	4 980.889	413.563	2 353.991	43.269	7 791.715
2013	-	5 804.880	209.678	2 265.555	19.912	8 300.025
2014	-	6 506.331	396.636	2 438.610	269.060	9 610.637
2015	-	6 644.109	441.603	5 643.289	30.278	12 759.279
2016	-	6 586.097	432.830	4 740.160	36.560	11 795.647
2017	-	6 125.648	477.255	6 824.136	659	13 427.698
2018	-	6 925.109	502.201	6 989.289	890	15 610.035

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية للشركة للفترة 2018/2005.

الشكل رقم (5.3): مخطط تطور التعويضات المدفوعة خلال الفترة 2018/2005 الوحدة: ألف دج

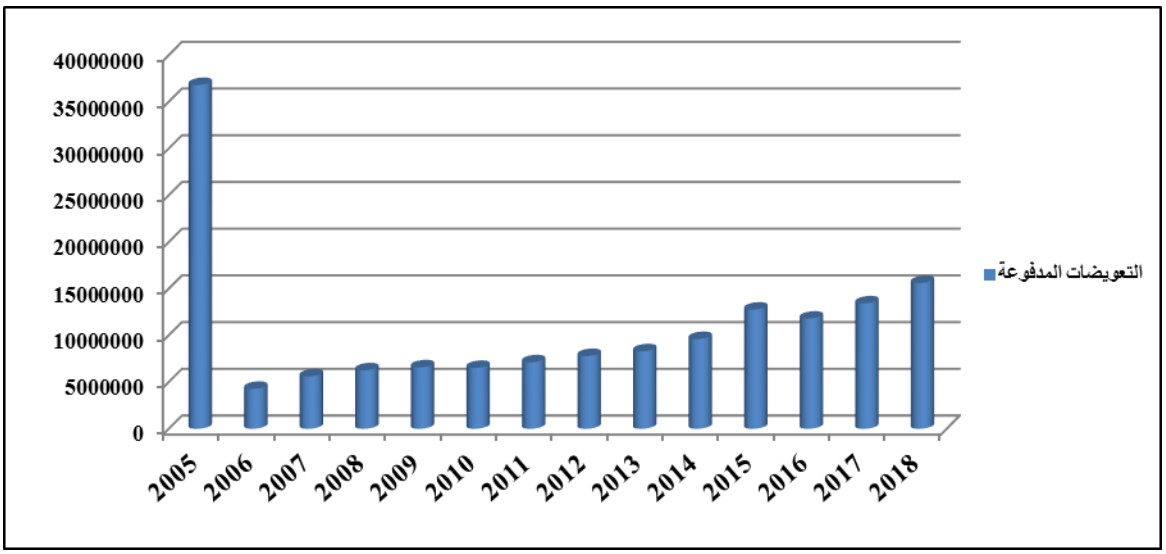

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة.

الفرع الثالث: تحليل تعويضات الشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي الفترة بين: 2010–2018

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة للعدد الملفات كانت في سنة 2014 حيث بلغت 3155 ملف أي بنسبة زيادة 163% مقارنة بسنة 2010 والتعويضات المدفوعة وصلت إلى 86 مليون دج مقابل 39 مليون دج في عام 2010، بزيادة قدرها 45% ونسبة الارتفاع الأكبر للملفات التعويضات كانت في فرع تامين السيارات.

الجدول (6.3): تعويضات الشركة الجزائرية للتأمينات–وكالة الوادي خلال الفترة: 2010–2018 المبالغ: ألف دج

السنوات / التعويضات	---	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأمين السيارات	عدد الملفات	1.921	2.044	2.174	3.220	3.127	2.913	1.899	1.556	853
	مبالغ التعويضات	38.179	40.616	43.208	62.732	83.907	73.232	43.929	42.916	30.662
تأمين الأخطار المتنوعة	عدد الملفات	13	14	15	24	27	18	14	8	16
	مبالغ التعويضات	1.125	1.197	1.273	14.695	1.594	755	1.995	602	2.702
تأمين النقل	عدد الملفات	0	0	0	0	1	0	0	1	0
	مبالغ التعويضات	0	0	0	0	9	0	0	24	0
---	مجموع التعويضات	**39.304**	**41.813**	**44.481**	**77.427**	**85.510**	**73.987**	**45.924**	**43.542**	**33.364**

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق وكالة الوادي

المبحث الثالث: دراسة حالة تأمين خطر الحريق

تم اختيار تامين خطر الحريق للدراسة لان يأخذ الحصة الكبيرة في اشتراكات المؤسسات للتأمين عن الأخطار والذي يبينه الجدول (3.3) في خانة تأمينات الحريق والممتلكات والمسؤولية المدنية (IARD) وسنقدم هذا المبحث بناءا على معلومات مقدمة من طرف وكالة الشركة الجزائرية للتأمينات بالوادي قمنا بدراسة حالة مؤسسة للصناعات الغذائية، تم تأمينها من خطر الحريق ودفع التعويضات لها قصد الوقوف على مدى نجاعة آلية التأمين في إدارة أخطار المؤسسات التي تطرقنا إليها في الجزء النظري.

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في حادث الحريق [1]

هناك بعض الشروط الواجب توافرها في حادث الحريق حتى يمكن اعتباره حريق بالمعنى التأميني، وهذه الشروط هي:

[1]- Compagnie Algérienne Des Assurances, **Police D'assurance Incendie & Explosions**, Conditions Générales, Algérie, 2008, pp 01- 06.

- أن يكون هناك اشتعال حقيقي، حيث أن شركة التأمين لا تعوض الخسائر الناتجة عن تعرض الأشياء للنار بقصد التسخين أو التجفيف أو تحويلها من حالة لأخرى، أو الخسائر الناتجة عن التفاعلات الكيماوية أو الاحتراق الذاتي، أو التفاعل الذاتي للشيء بسبب عيب أو خطأ في الصنع؛
- يجب أن يكون الشيء موضوع التأمين مادة لا يستلزم الأمر أن تكون بطبيعتها في حالة احتراق حتى يمكن الاستفادة منها (مثل الفحم الذي يجب وضعة في حالة احتراق حتى نستفيد منه)؛
- يجب أن يكون حدوث الحريق شيئا مفاجئا وعرضيا، فشركة التأمين لا تعوض الخسائر الناتجة عن الحرائق المتعمدة من جانب المؤمن له أو تابعيه. ولكنها ملزَمة بتعويض المؤمن له عن الخسائر الناتجة عن الحرائق التي يشعلها غير عمدا في ممتلكات المؤمن له وبدون علمه؛ حيث أن الحريق في هذه الحالة عرضي ومفاجئ بالنسبة للمؤمن له. كما أن شركة التأمين ملزمة بتعويض المؤمن له عن الخسائر الناتجة عن الحرائق التي تكون بسبب الإهمال غير المقصود من المؤمن له أو تابعيه.

مما سبق يتضح أن النار التي تشعل عمدا لكي تخدم غرضا معينا، أو التي تظل موجودة في المكان المخصص لها ليست ناراً عرضية (مثل النار التي توقد لأغراض الطهي أو التدفئة أو في مجال الصناعة)، ويترتب على ذلك أن الخسائر التي قد تنتج عن مثل هذه النار لا يمكن أن تكون محلا للتأمين طالما أن هذه النار لم تخرج عن الحيز المخصص لها.

المطلب الثاني: عقد التأمين والدور الوقائي لتأمين خطر الحريق

سنتطرق في هذا المطلب خطوات التي يمر بها عقد التامين من خلال حالة واقعية بشركة محل الدراسة والدور الوقائي لتأمين الذي تلعبه الشركة المؤمنة قبل إبرام عقد التامين.

الفرع الأول: عقد تأمين خطر الحريق

بين أيدينا حالة التي تقدم فيها الزبون وهو مؤسسة للصناعات الغذائية إلى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من أجل إبرام عقد التأمين ومن اجل إتمام هذا العقد يجب المرور بما يلي:

أولا: طلب التأمين

قدمت وكالة الوادي لهذا الزبون استبيان من أجل ملئه بكل المعلومات التالية:

- ✓ طبيعة الشيء المراد تأمينه؛
- ✓ محتوياته؛
- ✓ قيمته؛
- ✓ مدى توافر وسائل الحماية والوقاية.
- ✓ ويكون المستأمن مسؤول عن كل ما كتبه في هذه الوثيقة لأنها تعتبر مهمة لشركة التأمين.

ثانيا: تقرير المعاينة

بعد أن حصلت شركة التأمين عن كل ما تريده من معلومات المتعلقة بتأمين والموقعة من طرف الزبون قامت الشركة التأمين بإرسال خبير مختص إلى عين المكان وذلك من اجل معاينة وتقدير القيمة الحقيقية للشيء موضوع التأمين ومن أجل التأكد من صحة المعلومات المصرح بها.

ثالثا: التسعير

بعد تقرير المعاينة المعد من طرف الخبير يبدا تسعير الخطر وذلك بإدخال جميع المعلومات إلى النظام Systèmeوالذي بدوره يتكفل بجميع الحسابات واعطى النسب ومبالغ الأقساط.

رابعا: إصدار عقد التأمين

بعد رضا الطرفين، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وممثل عن مؤسسة للصناعات الغذائية على كل الشروط الخاصة يتم إمضاء العقد بينهما وإصدار وثيقة مبدئية تفيد بسريان عقد التأمين ويحتوي عقد التأمين على أربعة أقسام:

القسم الأول: وفيه تصريح عن بيانات العقد كما يلي:

- الوحدة..... 700 غرداية
- الوكالة..... 348 الوادي
- العنوان ..... الوادي
- رقم الهاتف.....
- الفاكس.....
- نوع المنتج.....(8110) الحريق والأخطار اللاحقة
- تاريخ سريان العقد..... 2012/01/01
- تاريخ انتهاء العقد..... 2012/12/31

القسم الثاني: ويوضح معلومات عن المكتتب

- نوع المؤسسة المكتتبة..... ذات مسؤولية محدودة
- العنوان..... المنطقة الصناعية بالبياضة
- نوع النشاط .....صناعي
- ملاحظة..... مؤسسة للصناعات الغذائية

القسم الثالث: معلومات عن الخطر /الممتلكات، وفيه تبيان لخصائص والضمانات وحساب القسط

1- **الخصائص:** ويعني أي بها مميزات الشيء موضوع التأمين أي خصائص مؤسسة للصناعات الغذائية وقيمة الموجودات والبناء ..... وذلك بتفصيل كما يلي:

- نوع البناء..... أكثر من 95% مواد صلبة.
- نوع الغطاء..... أكثر من 90% مواد صلبة وخفيفة.
- الحالة القانونية للمستعمل..... مِلك.

- وضعية الخطر.....حريق
- معدل الحريق.....1.6‰
- الخطر محمي؟ .....لا
- قيمة العقار..... 200 000 000 دج
- قيمة المنقولات..... 20 000 000 دج
- قيمة الآلات الكهربائية..... 25 000 000 دج
- المعدل (الأخطار الكهربائية) ..... 0.35 ‰
- قيمة السلع..... 20 000 000 دج
- قيمة المعدات (التجهيزات)..... 85 000 000 دج
- منطقة زلزالية ..... ضعيفة

2- **الضمانات:** الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT توضح في عقد التأمين على شكل جدول منفصل يوضح طبيعة الضمان وقيمته ثم قسط كل ضمان حسب المعدل المخصص له كما يلي:

الجدول (7.3): الضمانات الممنوحة

الضمانات	رأس المال: دج	المعدل: ‰	القسط: دج
حريق البنايات	200 000 000	1.6	320 000
ترتيب وتنظيم المنقولات والمواد	20 000 000	1.6	32 000
التجهيزات	85 000 000	1.5	127 500
وضعية السلع في كل الحالات	20 000 000	1.6	32 000
كل الانفجارات (مجانية)	103 300 000		
الأضرار التي تلحق بالجيران وبالغير	1 000 000		
الأضرار اللاحقة بالآلات الكهربائية	25 000 000	0.35	7 000
الزلازل	103 300 000	0.8	82 640
العواصف، الفيضانات	103 300 000	0.25	25 825
أتعاب الخبير (مجانية)	500 000		
المجموع			**626 965**

المصدر: عقد تامين لدراسة الحالة

3- حساب القسط

من جدول الضمانات وجدنا أن القسط الصافي يساوي **626 965** دج تقوم الشركة التأمين بحساب القسط النهائي بعلاقة التالية:

القسط النهائي = القسط الصافي +Access + ضريبة TVA + حقوق الطابع

بتالي فان القسط النهائي يكون مبين بجدول الاتي:

القسط الصافي	Access	ضريبة TVA	حقوق الطابع	القسط النهائي
626 965	500	106 669.05	80	734 214.05

بناءا على ما سبق من خصائص الشيء موضوع التأمين ومختلف الضمانات الممنوحة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT نستطيع الوصول إلى القسط النهائي الذي يلتزم بدفعه المستأمن وهو 05. 214 734 دج وهذه تدفع على الفترة الممتدة من 2012/01/01 حتى 2012/12/31 أي سنة كاملة وهي فترة الصمان.

الفرع الثاني: الدور الوقائي لتأمين خطر الحريق:

إن هذا الدور يتجسد من خلال وسائل الأمان التي تنصح بها شركات التأمين وهذا من أجل تجاوز الأخطار نهائيا أو التقليل من خسائرها يتمثل هذا الدور في التوصيات أو النصائح يوجهها المؤمن إلى المستأمن قبل إبرام العقد (أي عند تفقده للشيء محل التأمين بغرض تقدير الخطر) ومن بين هذه التوصيات:

- تغيير الإمدادات الكهربائية القديمة أو البالية بإمدادات كهربائية حديثة تضمن السلامة وتقليص الخطر.
- اعتماد الأسلوب الجيد في تخزين المواد، خاصة الخطرة منها.
- وضع المواد الملتهبة في أماكن خاصة بعيدة عن مخازن الإنتاج كذلك ينصح بوضع السوائل والمواد القابلة للاشتعال خارج الورشات ما عدا نسبة الاستعمال اليومي.
- إتباع المراقبة المنظمة على المخزون للتأكد من سلامة التخزين.
- تزويد كافة الوحدات الإنتاجية بأجهزة الآمان (كالمطافئ وصفارات الإنذار...)، وهنا نشير أن يكون عتاد الإطفاء محدد في مواقع بارزة، كذلك تدريب العمال على استعمال هذا العتاد وهذا من خلال إجراء تربصات متكررة للفريق العامل في هذا الإطار.
- منع التدخين، هذا المنع يجب أن يكون في لوحات وفي أماكن واضحة.
- تنظيف الأرضية من الفضلات أو بقايا الإنتاج مثلا، ينصح بتنظيف الأرضية ولو مرة واحدة في اليوم، وينصح أيضا بنقل هذه الفضلات إلى خارج الورشة أو المنشأة (على بعد 10 م على الأقل) أو وضعها في أماكن خاصة دون اتصال مع الورشات.
- ينصح كذلك بوضع أغطية على المصابيح الكهربائية أو الأضواء المكشوفة.

إن إرشادات الأمان التي تزود بها شركة التأمين عملائها، تعتبر جد مهمة لاسيما أنها تعتبر من العناصر الأساسية في إدارة الأخطار، وهذا من خلال تحديد مواقع الخطر ومن ثم اتخاذ التدابير أو السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليص حجم الخطر.

المطلب الثالث: تعويضات حادث الحريق[1]:

الفرع الأول: الإجراءات المتبعة للتعويض وتسوية حادث الحريق

قي يوم 2012/06/28 وقع حادث في مستودع مؤسسة للصناعات الغذائية، لتعويض هذه المؤسسة وتسوية هذا الحادث يجب أن نمر بالإجراءات الأتية:

1- التصريح بالحادث على مستوى الحماية المدنية

2-التصريح بالحادث على مستوى الأمن الوطني

3-ويأتي بعدهما التصريح على مستوى وكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT على ألا يتعدى ثلاث أيام من وقوع الحادث يتم خلالها ملأ الاستمارة (ملحق رقم 02) تحتوي على:

- ✓ معلومات عن الحادث مقدمة من المؤمن له تتضمن كل من: اسم المؤمن، تاريخ وقوع الحادث، مكان الحادث تقدير الأضرار، سبب الحادث،
- ✓ الضمانات جزء خاص بالمؤمن وتتضمن كل من: بوليصة التأمين، المكتب تاريخ سريان العقد ن تاريخ نهاية ن التجديد، آخر قسط مدفوع، القيمة الإجمالية، الإعفاء.
- ✓ تاريخ وإمضاء الشركة المؤمنة للتصريح بالحادث.

4- التوجه إلى خبير تأمينات مختص للمعاينة الحادث بطلب من شركة المؤمنة لإجراء الخبرة ODSحيث يقوم الخبير بالخروج إلى عين المكان للمعاينة الحريق وتقييم الأضرار واخذ الصور وهي أساسية للإنجاز الخبرة والتعويض حيث يقوم المؤمن بتقديم فواتير الشراء للخبير لتحديد قيمة الأضرار بعد تحديد قيمة الأضرار وإنجاز الخبرة نهائيا يقو الخبير بإبداع الخبرة إلى شركة التأمين رفقة فاتورة أتعابه

5-وعلى ضوء الخبرة المنجزة من طرف الخبير المختص تقوم الشركة بحساب قيمة التعويض وتسوية الحادث.

الفرع الثاني: تحليل تعويضات فرع تأمينات الحريق خلال الفترة: 2010-2018

سنقوم بتحليل التعويضات والمصرح بها للشركة الجزائرية للتأمينات-وكالة الوادي بين الفترة 2010/ 2018 من خلالها التعرف على عدد الحوادث وحجم التعويضات ومن الجدول نلاحظ:

[1] - معلومات مقدمة من طرف وكالة الشركة الجزائرية للتأمينات caat بالوادي

-أن هناك مبالغ معتبرة للتعويض لا يمكنا أن نقول أن هناك زيادة أو نقصان لحجم التعويضات لان هذا يتوقف على تقدير وتقييم الأضرار المالية من طرف الخبير وبتالي نقول أن هناك عملية مرافقة ومشاركة في التخفيف من خسائر المؤسسات المؤمنة لدى للشركة الجزائرية للتأمينات لوكالة الوادي حيث نلاحظ من خلال الجدول برغم أن عدد الملفات 2018ضعف العدد سنة 2010 إلا انه مبلغ حجم التعويضات سنة 2010 ضعف 2018 مما يبين نوع من المصداقية في تقدير الأضرار ويشجع المؤسسات على اتخاذ التامين كأداة لمواجهة الإخطار.

جدول (8.3): تعويضات حوادث الحريق للشركة الجزائرية للتأمينات-وكالة الوادي الفترة بين: 2010-2018

السنوات / العدد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الحوادث	4	6	7	8	5	4	1	4	7
حجم التعويضات (ألف دج)	2.400	4.200	9.800	1.100	600	300	100	300	1.452

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة

خلاصة الفصل:

بعد تقديم الفصل التطبيقي من خلال كل المباحث تبين لنا من خلال أرقام الأقساط المحصلة حسب فروع التأمين للفترة 2005/ 2018 و التعويضات المدفوعة حسب فروع التأمين 2018/2005 الشركة الجزائرية للتأمينات وكذلك فترة التربص بوكالة الوادي انه يوجد أقبال كبير من طرف المؤسسات لتأمين على كل أنواع الأخطار التي تواجهها ولا تتم نجاح هذه العملية إلا إذا كان هناك شروط متوفرة لاعتباره حادث حيث تطرقنا إليها بتفصيل من خلال الشروط الواجب توافرها لاعتباره حادث الحريق على سبيل المثال، كي يتم تأمينه لتضمن استرجاع قيمة الخسائر وكذلك يجب أن يكون هناك إبرام عقد التأمين بين المؤسسة و شركة التأمين وان يكون الحادث وقع في فترة صلاحية عقد التأمين برغم من هذه التعقيدات والمبالغ غير مقدرة للخسائر من طرف خبير التأمين المتخصص فأننا تبين لنا من خلال أرقام الإنتاج و التعويض يمكن لمؤسسات اتخاذ التأمين كألية لإدارة الأخطار.

الخاتمة العامة

ملخص الدراسة:

تحتوي دراسة التأمين كآلية لإدارة أخطار المؤسسات على ثلاثة فصول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم الخطر وإدارة الأخطار، والأخطار التي تواجهها المؤسسات وكيفية التعامل معها حيث قمنا بتقديم مفهوم للخطر حيث كانت له عدة تعريفات من قبل كتاب التأمين كما حاولنا تحديد مفهوم موحد له من خلال بعض التعريفات بأنه عبارة عن احتمال حدوث خسارة في الدخل أو الثروة نتيجة وقوع خطر معين. وقد تعددت تقسيمات الخطر وأنواعه والتي أهمها التقسيم حسب طبيعة الشيء المعرض للخطر، حيث نجد فيه أخطار الأشخاص، أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية كما أن مواجهة الخطر تكون بواسطة إحدى الطرق التالية: تجنب الخطر، تخفيض الخطر، تحمل الخطر أو تحويله إلى طرف آخر، وذلك حسب معدل تكرار الخطر وشدة وطأته وركزنا على المخاطر التي تواجهها المؤسسات والتي تتمثل هذه المواجهة في إيجاد طرق وخطوات متبعة وعملية للتعامل مع الأخطار من خلال نماذج مساعدة على ذلك و فعالة وقادرة على جعلها تعمل في ظل بيئة مستقرة وخالية من عدم التأكد.

فقمنا بتقديم مفهوم إدارة الأخطار عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع الأخطار البحتة التي يواجهها الأفراد والمنشآت, كما أنها تقوم على أسس وقواعد علمية وعملية, وأهدافها هي: البقاء والاستمرارية، استقرار الأرباح، تقليل القلق، تعظيم القيمة، استمرارية النمو، تخفيض التكاليف والمسؤولية الاجتماعية كما إنها لديها علاقات مع كل أقسام وإدارات المؤسسة مثل إدارة الإنتاج والعمليات ،إدارة شؤون الموظفون ،إدارة التمويل ،إدارة التسويق والمبيعات، إدارة العلاقات العامة، وفي نهاية الفصل تطرقنا إلى الأخطار التي تواجهها المؤسسة وكيفية التعامل معها.

أما في الفصل الثاني من الدراسة فقد توصلنا إلى تحديد مفهوم التأمين من خلال دراسة مراحل نشأته, والتعريف الاقتصادي والقانوني له من خلال هذين التعريفين يمكننا أن نعرف التأمين على أنه: وعد بالتعويض تقدمه شركة التأمين للمؤمن لهم في حالة وقوع ضرر في الممتلكات المؤمن عليها ضد مخاطر محددة وبتعدد الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان تعددت صور وأنواع التأمين من تأمينات على الأشخاص إلى تأمينات على الممتلكات، وهذا ما أدى إلى نشوء عقد التأمين الذي يعتبر اتفاقا بين شخصين فأكثر يهدف إلى إنشاء علاقة قانونية بينهما، ويقوم هذا العقد على مبادئ وأسس قانونية وفنية تميزه عن باقي العقود الأخرى حيث يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له, مبلغا من المال أو إيرادا في حالة تحقق الخطر المبين في العقد, وذلك مقابل أقساط وتطرقنا لوظائف شركات التأمين حيث أنها تلعب دورا مزدوجا, فمن جانب تقوم بتقديم الخدمات التأمينية للمستأمنين,

ومن جانب آخر هي مؤسسة مالية تعمل على استثمار الأموال المجمعة لديها من أقساط المؤمن لهم لتحقيق الأرباح. كما قمنا بتقديم قطاع التأمين في الجزائر منذ مرحلة الاحتلال أين كان مسيطر عليه من طرف شركات فرنسية إلى يومنا هذا إضافة لذلك قمنا بذكر وحصر لمشركات التأمين التي تنشط في قطاع التأمين في الجزائر والتي تتكون من شركات تأمين خاصة شركات تأمين عمومية و مؤسسات تعاضديه وتطرقنا إلى الهيئات المسئولة عن ضبط وتنظم نشاط القطاع والممثلة بالمجلس الوطني للتأمينات و الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين.

الفصل الثالث خصص لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة 2010-2018، حيث تعرفنا على نشأة الشركة وهيكلها التنظيمي وأهم المنتجات التي تقدمها، والقيام بتحليل نشاط الشركة خلال الفترة (2010-2018).

أما من الجانب التقني فعمدنا إلى تحليل الإنتاج وتعويضات (CAAT) خلال الفترة 2010- 2018, وذلك بالمقارنة بين تعويضات كل سنتين على حدى، ومن ثم حساب معدلات الاستحقاق والتسوية لمجمل مبالغ وملفات التعويضات المصرح بها والمستحقة والمدفوعة لكل سنة وللفترة ككل, ومن خلال هذه التعويضات قمنا بإبراز الدور الفعال الذي تلعبه الشركة في تغطية الأخطار, وهذا من خلال المبالغ المسددة في إطار التعويض.

عمدنا إلى دراسة المراحل التي تمر بها العملية التأمينية بداية من تقديم طلب التأمين إلى غاية الحصول على وثيقة التأمين، حيث تحاول شركة التأمين من خلال هذه المراحل إلى التعرف الجيد على الخطر المراد تأمينه وتحديد قيمة القسط بما يتلاءم مع درجة الخطر وحجمه.

كذلك إلى جملة النصائح والإرشادات التي تقدمها شركة التأمين للمؤمن لهم في بعض أنواع التأمين، كنوع من المساعدة الفنية لزبائنها من أجل رفع درجة الوعي والثقافة التأمينية لديهم، وكعنصر وقاية لخفض حالات تحقق الأخطار أو خفض حجم الخسائر في حالة تحقق الخطر.

اختبار الفرضيات:

- من خلال الفصل الأول تمكنا من إثبات صحة الفرضية الأولى, تقوم إدارة الأخطار على أسس وقواعد مكونة نهج منظم لتقييم ومراقبة الأخطار داخل وخارج المؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخطوات الإستراتيجية والمتمثلة في توقع الخطر وأساليب الاحتياط الذي يسمح توقع الخطر بالتخفيض من عامل المفاجئة وعدم التأكد وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور، تحديد الخطر الذي يتمثل في معرفة احتمالية وقوع الأخطار ونتائجها وذلك من خلال التعرف على احتمالية وقوعها وكذا درجة الأثر الناتج عنها، تقييم الخطر وقياسه والتي تتمثل في إجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المرتبة

عن التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة، معالجة ومراقبة الخطر وهي تتمثل في الإجابة على السؤالين التاليين: ما يجب فعله؟ وكيف يجب فعله؟

- ❖ من خلال الفصل الثاني تمكنا من إثبات صحة الفرضية الثانية التامين الوسيلة الأكثر جدوى اقتصاديا بالنسبة للمؤسسات في تغطية خسائر الأخطار بعد مدخراتها والاقتراض وذلك من خلال آلية التعويض
- ❖ من خلال الفصل الثالث تمكنا من إثبات صحة الفرضية الثالثة حيث اتضح لنا أن الشركة الجزائرية للتأمينات تساهم في التقليل من أخطار المؤسسات من خلال جدول التعويضات المدفوعة حسب فروع التأمين 2005/2018 الشركة الجزائرية للتأمينات وخاصة حالة تعويض حادثة انفجار مركب تمييع الغاز بسكيكدة عام 2004 حيث كان مبلغ التعويض حينها قدره 37 مليار دج .

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال فصول هذه الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية، ففي الجانب النظري نجد ما يلي:

- ✓ يعتبر التأمين أداة لإدارة الأخطار؛ من خلال نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتحمّلها في إطار من القواعد الفنية والقانونية؛
- ✓ إن التأمين الذي يكفل ضمان المشروعات الاقتصادية وتحمل آثار الأخطار المحققة، يمنح تلك المؤسسات الاستقرار الذي ينعكس مباشرة وإيجابا على سلامة اقتصاد الدولة؛
- ✓ للتأمين دور فعال في تغطية الأخطار وهذا من خلال حجم التعويضات المعتبرة والمسددة في إطار تعويض الحوادث حيث بلغت التعويضات المدفوعة سنة 2017 مبلغ 14 مليار دج. ويعتبر هذا المبلغ جد مهم وهو يبيّن ويبرز دور التأمين في تغطية الأخطار؛
- ✓ يسعى الأفراد والمؤسسات إلى المفاضلة بين الطرق الأربع لمواجهة الأخطار واختيار الطريقة الأنسب، وذلك إما بتجنب الخطر أو تخفيضه أو تحمّله أو تحويله إلى طرف آخر؛
- ✓ يعد برنامج إدارة الأخطار مدخلا علميا للتعامل مع الأخطار المحتملة التي تواجه المؤسسة.

– أما على مستوى القسم التطبيقي فيمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ تقدم الشركة الخدمات التأمينية لمن يطلبها ولا ينحصر دورها عند هذا الحدّ بل تساهم في رأسمال العديد من الشركات فنجدها مثلا في سنة 2018 اشتركت في رأسمال 14 شركة بمبلغ قدره 3.932 مليون دج، هذه المساهمات تدل على الصحة المالية للشركة؛

- ✓ تحاول الشركة من خلال هذه الشروط المفروضة في عقود التأمين أن تقلّل من حالات تحقق الحوادث؛ من خلال حرمان المؤمن له من التعويض في حال التأكد من أن الحادث سببه إهمال من جانب المؤمن أو من هم تحت مسؤوليته؛ وهذا ما يدفع بالمؤمنين إلى اتخاذ كافة تدابير الوقاية من أجل تفادي تحقق الأخطار المؤمن منها، ومن أجل التقليل من وقوع الحوادث قدر الإمكان؛
- ✓ تعمل الشركة على توعية المؤمن لهم بأساليب وطرق الوقاية من حدوث الخطر المؤمن ضده أو التقليل من آثاره عند وقوعه، وتعتبر النصائح والتوصيات التي توجهها الشركة للمستأمن قبل إبرام العقد جد مهمة، فهي بمثابة وقاية وتجنب من الخطر إذا ما أخذت بعين الاعتبار؛
- ✓ يحتل فرع تأمينات الحريق والممتلكات والمسؤولية المدنية (IARD) مكانا بارزا من بين كافة فروع التأمين في تشكيلة تعويضات الشركة بنسبة بلغت 60% في سنة 2018؛
- ✓ يساهم التأمين مساهمة فعالة في تغطية الأخطار وهذا من خلال حجم التعويضات التي تسددها الشركة للمستأمن في حالة تحقق الأخطار، وقد تبيّن من خلال دراستنا والتي كانت محددة بتسع سنوات الدور الفعال للتأمين, حيث لاحظنا تطور حجم مبالغ التعويضات المدفوعة من طرف الشركة من سنة إلى أخرى, حيث انتقلت من مبلغ 6.523 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى حوالي الضعف في سنة 2017 بمبلغ 13.428 مليار دج، ومن خلال هذه التعويضات يتبين الدور الكبير الذي يلعبه التأمين في تغطية المخاطر ومحاولة إعادة تشكيل رأس المال المنتج للوحدات المؤمنة, كما يعكس دوره في تغطية الخسائر التي تتعرض لها المؤسسات, ومساعدتهم على الاستمرار ومواصلة نشاطاتهم.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة، نحاول تقديم جملة من الاقتراحات وهي كالتالي:

- نشر الثقافة التأمينية لدى الجماهير من خلال القنوات الإشهارية المختلفة لتعريف أصحاب المؤسسات بالتأمين وأهميته بالنسبة لحماية أصول المؤسسات من أخطار المتنوعة؛
- بناء علاقات الثقة بين الجمهور وشركات التأمين، من خلال إتباع سياسة سرعة الاستجابة عند الطلب وسرعة التعويض عند وقوع الحادث؛
- على شركة التأمين تطوير المنتجات التأمينية ووضع تسهيلات وعلاوات للتأمين من أجل ترويج أحسن المنتجات؛

- تكوين احتياطات كبيرة من أجل مواجهة مختلف المخاطر التي تواجه الشركة، بما فيها ارتفاع حجم التعويضات عما هو متوقع.
- إنجاز دراسات حول التأمين بمختلف أنواعه، بما فيه التأمين ضد الحريق باعتباره من أهم الفروع التأمينية؛
- تشجيع المؤسسات على إنشاء وحدات لإدارة الأخطار بالتنسيق مع شركات التأمين.

آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة تفتح المجال للقيام بدراسات علمية ميدانية متخصصة بشأن التأمين كآلية لإدارة الأخطار المؤسسات، ويمكن أن تكون المواضيع التالية:

- تقييم جودة خدمات التأمين من وجهة نظر العملاء.
- دراسة التكاليف التأمينية في الجزائر الناجمة عن تغطية الأخطار المؤسسات.
- قرار إعادة التأمين ودوره في إدارة الأخطار.

في الأخير نسأل الله عزّ وجلّ أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة الموضوع.

قائمة المراجع

أولا قائمة المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.
2. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى: إدارة الخطر والتأمين، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
3. أحمد صلاح عطية: محاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، طبعة 2003/2002.
4. أحمد عبد الله قمحاوي أباظة: مدخل كمي لإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعار الفنية، المعمورة، مصر،2002.
5. جورج ريجدا: مبادئ إدارة الخطر والتأمين، ترجمة محمد توفيق البلنقي، إبراهيم محمد مهدي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.
6. سمير عبد المجيد رضوان: المشتقات المالية، دار الجامعات للنشر، مصر، 2005.
7. طارق عبد العادل حماد: إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر
8. عز الدين فلاح: التأمين (مبادئه، أنواعه)، دار أسامة، عمان، 2008.
9. عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم: عقد التأمين حقيقته ومشروعيته، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
10. عيد أحمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو: إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع عمان، الأردن 2009.
11. منير إبراهيم هندي: أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
12. مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة: مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
13. محمد رفيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر، القاهرة، 1998.
14. مبروك حسين: المدونة الجزائرية للتأمينات، الطبعة الثانية، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
15. محمد صلاح الدين صدقي وآخرون: التأمينات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.
16. ممدوح حمزة أحمد: إدارة الخطر والتأمين، جامعة القاهرة، مصر د.ت

17. ناشد محمود عبد السلام: إدارة الأخطار، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 2003.

❖ **المذكرات والأطروحات**

1. بوزيدي لمجد، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في إدارة الأعمال، تخصص تسيير المؤسسات صغيرة والمتوسط تحت عنوان إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة ش.ذ.م.م للخدمات العامة والتجارة DOUDAH).
2. بيشاري كريم، تسويق خدمات التأمين وأثره على الزبون، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2005.
3. بابا سليمان محمد عدنان، العجز التقني في شركات التأمين الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002/2001
4. سهام رياش: قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات**

1. أحمد بوشنافة، طارق جمول، إدارة الخطر بشركات التأمين ومتطلبات تفعيلها.
2. على فلاح الزغبي، جامعة الزيتونة الأردنية بلال خلف السكارنة، جامعة الإسراء الخاصة، دور إدارة المخاطر في تعزيز عملية إتخاذ القرار التسويقي الإستراتجي دراسة إستطلاعية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي جامعة الزيتونة الأردنية، نيسان 2007.
3. عصماني عبد القادر: أهمية بناء أنظمة الإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009.
4. غول فرحات: الأخطار ونماذج إدارتها في المؤسسات، مداخلة حول الملتقى الدولي الثالث حول استراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات: آفاق وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو على بالشلف، الجزائر 2008.
5. فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم المعلومات الأعمال، ملتقى دولى حول إستراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 2008.
6. مصطفى محمد مسند، إستراتجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، ملتقى دولي حول إستراتجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 2008.

❖ **المواقع الإلكترونية**

1.الموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمينات http://www.caat.dz.CAAT

❖ **قوانين ومراسيم و الاوامر**

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الأمر رقم 12_03 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلقة بالتأمين على الكوارث الطبيعية.

2. القانون التجاري الجزائري، المادة592.

3. أمر رقم 95_08 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بقانون التأمين الجزائري.

❖ **منشورات جامعية**

1. معراج جديدي: محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2005.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

*** Livres**

1. Christian Sainrapt, Dictionnaire général de l'assurance, rcature, Paris1996.

2.François Couilbault, Constant Eliashberg, Les Grands Principes de L'assurance, L'Argus de l'assurance, Editions, 2009.

3. Théodor Corfias Théorie et pratique de l'assurance vie, Argus, paris, 2000.

4. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2009.

5. Publication éditée à l'occasion du 23émeAnniversaircréation de LA CAAT, 2009.

***Rapports**

1. Compagni Algérienne Des Assurances Rapport Annuel,2011.

2. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel,2013.

3. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel,2015.

4. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel,2017.

5.Compagnie Algérienne Des Assurances, Police D'assurance Incendie & Explosions, Conditions Générales, Algérie, 2008

الملاحق

الملحق رقم 01: يتضمن إنشاء الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)

Décret n° 85-82 du 30 avril 1985 portant création de la compagnie algérienne des assurances transports (C.A.A.T.) et fixant ses statuts.

Le Président de la République,

Décrète :

TITRE I

DENOMINATION - SIEGE

Article 1er. — Il est créé une entreprise publique dénommée : « Compagnie algérienne des assurances transports » par abréviation « C.A.A.T. ».

Art. 2. — La compagnie algérienne des assurances transports est dotée de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Art. 3. — La compagnie algérienne des assurances transports est réputée commerçante dans ses relations avec les tiers.

Elle est soumise :

— aux règles générales relatives au régime des assurances,

— aux dispositions législatives et réglementaires applicables à ses actes, objectifs, moyens et structures,

— aux règles édictées par les présents statuts.

Art. 35. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la Republique algérienne democratique et populaire.

Fait à Alger, le 30 avril 1985.

Chadli BENDJEDID.

الملحق رقم 02: استمارة التصريح بحادث الحريق

CAAT

الشـــركـــة الـجـزائـريـــة للتأمينات

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

Siège Social : 52, Rue des Frères Bouadou, Bir-Mourad-Raïs, 16300 ALGER

DECLARATION DE SINISTRE
INCENDIE

NUMERO DU DOSSIER

Sinistre R.D. : .....

Affaire : .....

Dossier : .....

Sinistre du : .....

UNITE : .....

AGENCE CODE : .....

.....

I - RENSEIGNEMENTS SUR LE SINISTRE *(A FOURNIR PAR L'ASSURE)*	II - GARANTIE *(PARTIE RESERVEE AU SERVICE)*
Nom de l'Assuré : ..... Date de l'incendie : ..... Lieu du sinistre : ..... Estimation des dommages : ..... Causes du sinistre : .... RENSEIGNEMENTS RELATIFS A L'AUTEUR DE L'INCENDIE OU AYANT CONTRIBUE A SA NAISSANCE OU A SA PROPAGATION Nom : ..... Prénoms : ..... Date et lieu de naissance : ..... Adresse : .... Existe-il une opposition à l'exercice contre l'auteur du dommage ?	Police : ..... Bureau : ..... Date d'effet : ..... Date d'expiration : ..... Renouvellement : .... Dernière prime payée : .... Art. I : .... Art. II : .... Franchises : ..... Garanties Accessoires : .... Visa du service : .... le ..... Accusé de réception transmis le : ....

Réf. : 98

CIRCONSTANCES DETAILLEES ET OBSERVATIONS DIVERSES

CROQUIS

(EVENTUELLEMENT)

ENUMERATION DES DOMMAGES

SI UN P.V. DE POLICE, GENDARMERIE, CONSTAT, A ETE ETABLI

Commissariat : ....

Greffe : ....

Brigade : ....

De : ....

N° et date de Transmission : ....

Parquet : ....

Autres Renseignements : ....

Fait à ...., le ....